الفصل السادس

العولمة: الاستعمار الحديث

- قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِّي صَرْحًا لَّعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٣٨﴾ وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لا يُرْجَعُونَ﴾ .
- قال رسول الله ﷺ : « إذا رأيت الله عز وجل يعطي العبد ما شاء وهو مقيم على معاصيه فإنما ذلك استدراج منه» .
- قال الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود : «إن التحديات المعاصرة التي تواجه أمتنا الإسلامية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، تحديات كبيرة ومتعددة ، ولكن القيادات السياسية الإسلامية تستطيع مواجهة تلك التحديات بتمسكها بالتضامن الإسلامي وإيجاد المناخ الملائم لتحقيق مضامينه وتطبيق مفاهيمه، فما أحرانا في هذا العالم الذي يشهد اصطراع الدول الكبرى على مصائر الدول الصغرى وخيراتها اصطراعاً لقوة السلاح فيه القول الفصل أن نتخذ من هذا التضامن درعاً حصيناً تتكسر عليه سهام الطامعين والغاصبين» .
- أوضحت سلبيات ومساوئ العولمة في وثيقة مشروع التنمية وحقوق الإنسان في العالم العربي التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة في شهر مايو ١٩٩٩ م برقم ر.أ.ب ٠١/٠٠٤/ إيه ٣١ وفيها : « تعد العولمة وتأثيراتها عائقاً على التوزيع والتنمية وحقوق الإنسان ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ لوحظ انحسار دور الدولة في تطوير وإدارة الاقتصاد، كذلك لوحظ دور الشركات المتخطية للحدود القومية وما تحدقه من مخاطر تترتب على تحكمها بمنتجات ثقافية والتأثيرات الناجمة عن الحق في العمل وتدني الدخل في الدول النامية، والتراجع في معدل التنمية نتيجة للتجارة الحرة » .

العولمة: الاستعمار الحديث

١ ـ العولمة المضامين والأهداف

يعلم أهل الحق وكافة العقلاء من أهل الأديان ومن خبراء القانون والسياسة أن الناس في هذه الدنيا متعددي الشعوب متنوعي الحضارات والثقافات مختلفي الألوان والألسن والأجناس، الأمر الذي يجعل سيادة كل دولة على أرضها حق تمارسه بمقتضى تشريعاتها الدينية وأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكل ذلك يقوم في الأساس على حضارة وثقافة كل شعب وأمة، والإسلام أسَّس قاعدة إنسانية وإسلامية عريضة لهذه المفاهيم عمادها قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[1]، فَمُنِعَ بهذه القاعدة إكراه أهل الأديان على اعتناق الإسلام فأبقى اليهود على يهوديتهم والنصارى على نصرانيتهم وأهل كل دين على دينهم وأن لا يغير شيء من دينهم إذا لم يرغبوا في الإسلام، وعلى الدولة الإسلامية قبول جميع عباداتهم وأحكام علماءهم فيما بينهم، وكذلك قبول معاملاتهم فيما بينهم من بيع وشراء وزواج.. إلخ، إلا ما كان محرماً في تلك الأديان مما نص عليه الشرع الإسلامي مثل الزنا والزواج بالمحارم، وقد بينا ذلك في أكثر من مكان في هذه الموسوعة. وحكم الإسلام في هذا الشأن يأتي من عدل الله وحكمته ورحمته بالناس حتى لا يبغي أحد على أحد أو يظلم أحد أحد، وينطلق إدراك المسلمين لشرع الإسلام في هذا الجانب من الضرورة الملزمة للحياة على هذا الكوكب من تنوع الأجناس وتعدد الحضارات والثقافات واختلاف الألسن وكثرة الأمم والشعوب. وبهذا الإدراك الذي يتم به تطبيق الشريعة الإسلامية والأخذ بما قدر الله وقضى على الإنسان يتحقق أكبر هدف سامي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو ضمان تعزيز الاحترام والمساواة العالميين لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. لكن عندما ظهرت الدعوة التي تنادي بالعولمة وتنميط شعوب وأمم العالم

في نظام دولي واحد، كانت تلك الدعوة من أكبر وأسوأ النواقص لحقوق الإنسان، فهي أسوأ من الحروب والرق الحديث، وهي أسوأ من التمييز بأنواعه المختلفة، هي أسوأ حتى من قتل الإنسان لأن الموت يريح الإنسان من سلطان الذل والقهر وصدق الشاعر العربي عنترة بن شداد الذي قال :

معزة بمذلة ما أرضى بها وبالعز اسقني كأس الحنظل

وإننا في هذا الباب سوف نتحدث عن العولمة باعتبارها نظاماً دولياً جديداً يدعو إليه أهل الاستعلاء والكبر لإحكام القبضة على الشعوب ومقدراتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً والعمل على قهرها وتجاوز جميع الحدود القانونية والشرعية والحقوق الإنسانية مما يعرفه أهل الحق ومما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي بذا ـ أي العولمة ـ من أبرز نواقض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مما سنورده من حقائق وأقوال وأراء، ولقد جاء في مجلة الفيصل التي تصدر في المملكة العربية السعودية مقالاً للأستاذ صابر حارص محمد يتحدث فيه عن العولمة في مقال مثير للانتباه عنوانه : «العولمة فن تحقيق المصالح بالمصطلحات»، فيقول : «وبسبب هذا الغموض والخلاف اللذين يكتنفان مصطلح (العولمة) كان هو المصطلح الأكثر ذكاءً من مصطلح (النظام العالمي الجديد)، لأن الأخير يتضمن بعداً عسكرياً بالإضافة إلى أبعاده الأخرى»[٢]. وفي هذا المبحث سوف نستند إلى استقطاب كثير من الآراء والأقوال التي تحدثت عن العولمة وما لها من سيئات كثيرة مما رآه كثير من عقلاء المفكرين والباحثين مسلمين وغير مسلمين فمن المسلمين نذكر أمثال: إقبال الفالوجي، عبد الفتاح الرشدان، عبدالباسط عبدالمعطي، جفال عمار، صادق جلال العظم، سمير أمين، إسماعيل صبري عبدالله، عبدالإله بلقزيز، حميد الجميلي وغيرهم آخرون، ومن غير المسلمون نذكر: ديفيد هيلاد، سوزان ستيرنج، مالكوم وتر، آلن روجمن، نعوم تشومسكي وغيرهم كثير من الذين يتفقون على أن العولمة تهدف إلى تنميط الشعوب في قالب واحد وإلغاء الثقافات والحضارات وعدم الاعتراف بالتنوع والتعدد والاختلاف.

وقبل الحديث عن العولمة باعتبارها نظاماً عالمياً جديداً لتنميط حياة الأمم والشعوب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، يجب أن نبين هذه الحقيقة المتعلقة بالعولمة وتنميط العالم للقارئ في كلام موجز للغوي والباحث الأمريكي نعوم تشومكي في كتابه (حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية) إذ قال : «لقد قصرت بحثي حتى الآن على موضوع أساسي ملح واحد من موضوعات السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ليس بموضوع جديد غريب، وأعني به : محاولة خلق دائرة كبرى واقتصاد كوني يجري تكييفه وفق حاجات أولئك الذين يصممون سياسة حكومة الولايات المتحدة والمصالح المشتركة التي يمثلونها إلى أقصى حد»[٣]. ويكفينا هنا أن نشير إلى تناقض العولمة وأنها من أبرز نواقض الصكوك الدولية لحقوق الإنسان مما يمكن قراءته في نصوص المواد الأولى، والثانية، والسابعة، والثانية عشرة، والسادسة عشرة، والسابعة عشرة، والثامنة عشرة، والتاسعة عشرة، والثانية والعشرون، والثالثة والعشرون، والثامنة والعشرون، فالعولمة تناقض هذه المواد من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي سبب في انتهاك حقوق الإنسان أفراداً وشعوباً وحكومات، لأنها رفض حقيقي للتنوع الحضاري والثقافي وهي فرض قسري وقهري لنوع واحد من الحضارة والثقافة، وهي مدعاة للصراع بين الحضارات وليس الحوار بينها، إن كان ذلك ما قصده القائلين بصراع الحضارات وهو فرض العولمة لتنشب حرب الحضارات ويتبعها الحروب العسكرية الذي يفرض بها النظام العولمي بقوة السلاح فترضخ الأمم لذلك. هل في ذلك مراعاة لحقوق الإنسان عند الدول التي تريد العولمة وتسعى إليها؟ إن العولمة تناقض معظم مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي الفوضى، وليس النظام وإن وصفت بكلمة النظام العالمي الجديد، لأن النظام عكس الفوضى ومبادئ العولمة منتهى الفوضى. خصوصاً إذا ما قرأنا المادة الحادية والعشرون من الإعلان وفي فقرته الأولى التي تنص بأنه : **«لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية»** فكيف تحاول الدول

الكبرى فرض الهيمنة والسيطرة على الشعوب للدخول في دائرة العولمة بالإكراه وإلاّ فستخضع الدولة التي تمتنع عن ذلك إلى العزلة السياسية والاقتصادية، وإذا أكرهت إلى الانضمام فسوف لن تخسر سياسياً واقتصادياً فحسب، بل ستذوب ثوابتها الاجتماعية والثقافية ولكن ثقتنا في الإسلام كبيرة وتمسكنا بالحق عظيم، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ﴾[٤]، وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : **«إن مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم، كمثل غيث أصاب أرضاً، فكان منها طائفة قبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس فشربوا ورعوا وسقوا وزرعوا، وأصابت طائفة منها أخرى، إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه الله بما بعثني به فَعَلم وعَلَّم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به»**[٥]، فكيف إذاً نأخذ بالعولمة وهي تناقض مبادئ حقوق الإنسان كما وردت في أنظمة هيئة الأمم المتحدة ناهيك عما هو موجود في اليهودية والنصرانية الصحيحتين وكذا في الإسلام الديانة السماوية الخاتمة . ولئن توهم البعض أنه لا يمكن أن تكون العولمة مناقضاً لحقوق الإنسان وأنه ليس ثمة علاقة بين العولمة وحقوق الإنسان ومناهضتها للمبادئ الحقوقية، نؤكد أن العولمة تتنافى مع حقوق الإنسان مما يمكن قراءته في بعض مواد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ١٤/١٢/١٩٦٠م ويعبر عنه في المصطلحات القانونية «بحق تقرير المصير»، وهو ما أكدت عليه المادة السابعة من إعلان منح الاستقلال وفيها: «تلتزم جميع الدول بأمانة ودقة أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهذا الإعلان على أساس المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجميع الدول، واحترام حقوق السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الشعوب»، وتشير المادة الأولى إلى : «إن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله

يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية يناقض ميثاق الأمم المتحدة ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين»، وهل العولمة ليست إلا استعماراً واستعباداً وقهراً؟ ويتأكد هذا المفهوم من خلال قراءة وثيقة مشروع التنمية البشرية وحقوق الإنسان في العالم العربي التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة برقم (رأب/٠١/٠٠٤/إيه/٣١) في مايو ١٩٩٩م، وتضمنت هذه الوثيقة النواقض والمعوقات التي وصلت إليها الندوة العربية الإقليمية للتنمية البشرية وحقوق الإنسان التي نظمت في شهر يونيو عام ١٩٩٩م ومنها عائق العولمة حيث جاء في نص الوثيقة : «تعد العولمة وتأثيراتها عائقاً على التوزيع والتنمية وحقوق الإنسان ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ لوحظ انحسار دور الدولة في تطوير وإدارة الاقتصاد، كذلك لوحظ دور الشركات المتخطية للحدود القومية وما تحدثه من مخاطر تترتب على تحكمه بمنتجات ثقافية، والتأثيرات الناجمة عن الحق في العمل وتدني الدخل في الدول النامية والتراجع في معدل التنمية نتيجة للتجارة الحرة»، وتنطلق نظرة هيئة الأمم المتحدة إلى العولمة على أنها عائق ومناقض لحقوق الإنسان استناداً إلى الأسس والقواعد التي جاءت في مواد إعلان مبادئ الحق في التنمية والتعاون الثقافي الذي أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في ١٩٦٦/١١/٤م.

ومما تجدر الإشارة إليه أن وثيقة مشروع التنمية البشرية وحقوق الإنسان في العالم العربي أرسلت إلى حكومة المملكة العربية السعودية عام ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م بغرض إنضمامها إلى ذلك المشروع ، وقد درست الوثيقة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء من خلال لجنة حكوميه من عدة وزارات كنت فيها عضواً ممثلاً عن وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، وقد اتضح خلال دراسة الوثيقة أن دولتين عربيتين فقط انضمت إلى المشروع في حين أن معظم الدول العربية لم ترغب في الانضمام لما ينطوي عليه المشروع من نواقض لأبسط مبادئ

حقـوق الإنسان بسـبب مضامين العـولمة التعـسفيـة، وقد اعـتذرت المملكة العـربية السعـودية عن الانضـمام إلى ذلك المشـروع ، لأن التنمية البـشرية آخذة في التـقدم والتطور خصوصاً بعد صدور النظام الأساسي للحكم وأنظمة الشورى والمناطق وكثير من الأنظمة العمالية والقضائية فضلاً عن مشروع سعودة الوظائف الحكومية والأهلية التي هي محل اهتمام الدولة بقصد تطوير التنمـية البشرية ، هذا إضافة إلى أن عولمة حقوق الإنسان من خلال مثل هذه المشروعـات ستفضي إلى فقدان الدول السيادة على أراضيها وضياع الحق في تقرير المصير في كل بلد. فمما سبق يتضح أن العولمة استعمار حديث في السياسية والاقتـصاد والثقافة والاجتماع... إلخ مما سيأتي بيانه لاحقاً في أقوال المفكرين والعلماء مسلمين وغير مسلمين، والعولمة سلسلة في حلقات تلك الأحداث التي يحاول المستكبرون أن يهـزموا بها الإسلام والمسلمين والشعوب ذات الجذور الحضارية والآداب والأخلاق مثل الصين والهند واليابان... الخ، وهي طريقة لقهـر كافة الشعـوب المستضعفـة في الشرق والغرب، ومنها الحـرب الموجهة ضد المسلمين منذ مناوأة اليهود للدعوة الإسلامية وللرسول ﷺ، فالحروب الصليبية، فالاستعمار العسكري، فالتنصير، فالاستشراق فالغزو الفكري والآن السعي للاستعباد الثقافي والسـياسي والاقتصادي لتنميطه ووصـفه بصفة الحياة الغـربية بما أطلق عليه اسم العولمة أو النظام العالمي الجديد، من هـذه المعاني يتضح للوهلة الأولى كيف أن العولمة ناقض من نواقض جميع حقوق الإنسان.

بدأت فكرة العـولمة في الظهور بين المفـكرين في العالم بسـبب تزايد الاهتـمام بشؤون السياسة والاقتـصاد والاجتمـاع والثقافـة، ويرجع ظهور هذه الفكرة وهذا المصطلح إلى الأعوام الأخيرة من الثمانينيـات أو بداية التسعينيات من القرن الماضي وكما يذكر أحد محرري مجلة لوموند دبلومـاتيك الفرنسية في الطبعة العربية التي صدرت فـي مايو ١٩٩٨م حـيث يقول الكاتب دومـينيك فيـدال : «ليس من باب المفارقـة التأكيد أن العـولمة بدأت في ٩ تشرين / نوفـمبر١٩٨٩م مع سقـوط جدار

برلين، أو في آب/ أغسطس ١٩٩١م، حين ما انضم السيد ميخائيل غورباتشوف إلى الحملة الأمريكية في الخليج، أو في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١م وتاريخ زوال الإتحاد السوفييتي»، والكوكبة أو العولمة أو الكونية ، مصطلحات مختلفة استخدمها كثير من الكتاب العرب للإشارة إلى ظاهرة واحدة وهم يجارون في ذلك نظراءهم في الدول الغربية الذين أشاروا إلى هذه الظاهرة تحت مسميات مختلفة مثل **Mondialisation, Globalisation, Internationalisation** ، ومع أن هناك اجتهادات متعددة للتمييز بين دلالات مختلفة لهذه المصطلحات، إلا أن أصحابها يتفقون على أنهم يقصدون بها الحركة السريعة لعناصر السلع والخدمات والأشخاص، والنقود والمال، والأفكار والصور، بل والجريمة والتلوث عبر حدود الدول على نحو يكاد يلغي أي عقود قيمة لهذه الحدود، ويجعل العالم يتحول إلى ما هو أقرب إلى القرية الصغيرة[٦].

وقد اكتشف كل من دافيد هيلد وأنتوني ماكجرو ثلاثة مستويات للعولمة، التعريف السابق يشير إلى واحد منها فقط وهو الحركة السريعة لمفردات النظم الاقتصادية المالية والنقدية، والإعلامية والبينية العالمية. ولكنهما أضافا مستويين آخرين إليهما، فالمستوى الثاني هو شبكات التفاعل التي ظهرت عبر الحدود الفعلية بين وحدات الشركات الدولية وبين المنظمات غير الحكومية وبين أقسام الرأي العام العالمي، وهكذا فإن التدفقات المالية والنقدية والسلعية والخدمية والإعلامية إلخ، تستند إلى إطار أوسع من شبكات التفاعل على مستوى العالم كله، أو على مستوى أقسام واسعة منه تمثل الهيكل الذي ينظم حركة هذه التدفقات، والمستوى الثالث هو أكثر تجريداً، فهذه التدفقات وشبكات التفاعل التي تحدد مسارها وكثافتها تنتمي إلى أنساق عالمية الطابع، فهناك نظام نقدي عالمي، وهناك نظام إعلامي عالمي، وهناك نظام إنتاج عالمي، وهناك نظام اتصالات عالمي، ولكل منهما قواعده وإجراءاته، وهياكله ومؤسساته، وأنماط خاصة لتوزيع المهام وتقسيم العمل[٧].

ويعترض البعض على النظر إلى العولمة بهذا المعنى باعتبارها ظاهرة جديدة، فقد أشار الاقتصادي البريطاني روبرت مابرد إلى أن كارل ماركس قد تحدث في الإعلان الشيوعي منذ حوالي قرن ونصف القرن عن تحول العالم إلى قرية صغيرة بفضل الرأسمالية، وهكذا فإن الوصف الذي جرى في السطور السابقة قد لا يختلف في جوهره عما ورد في صفحات الإعلان الشيوعي، إلا أن أنصار مفهوم العولمة يشيرون إلى أن الجديد هو ليس في كون التدفقات المالية والنقدية والسلعية والخدمية هي عالمية الطابع، ولكن هو في نطاق هذه التدفقات وفي كثافتها، فالذي وصفه ماركس هو أقرب إلى ما يسمى بالدولنة **Internationalization**، أي تدفقات المنتجات والخدمات وعناصر الإنتاج من دولة إلى دولة أخرى أو إلى بعض الدول الأخرى، ولكن الجديد هنا هو أن التدفق صار يتم عبر معظم الحدود كما لو كان العالم كله قد أصبح قرية واحدة، كما أن كثافة التدفق قد زادت كثيراً عما قبل، وأياً كان المؤشر الذي نستخدمه، سواءً كان حركة نقل البضائع أو الركاب، أو حجم التدفقات النقدية والمالية، أو عدد الرسائل الإعلامية أو المكالمات التلفونية..الخ، فقد زادت كثافتها كثيراً على نحو لم يكن معروفاً ولا متصوراً في الماضي. واللافت للنظر أيضاً أن هذا كله قد تم عبر فترة قصيرة من الزمن ربما لا تتجاوز عدة عقود[٨].

وقد تعددت الآراء في تفسير ظاهرة العولمة هذه، وتحديد القوى الكامنة وراءها، ويمكن التمييز في هذا الصدد بين رؤى يغلب عليها الطابع السياسي الأيدولوجي، وأخرى يغلب عليها طابع التفسير العلمي، فمن بين تلك الرؤى الأولى كثير من الكتابات العربية التي ترى في العولمة محاولة لفرض الرؤية الأمريكية للتنظيم السياسي والاقتصادي الداخلي للمجتمعات وللعلاقات الدولية على كافة دول العالم. ويرى أصحاب هذه الرؤية أن انهيار الاتحاد السوفيتي بعد سقوط النظام الاشتراكي في شرق أوربا في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات فضلاً عن هزيمة

العراق في حرب الخليج الثانية هما اللذان خلقا الظروف المناسبة لاكتساب الولايات المتحدة لنوع من السيطرة على النظام الدولي. ولعل دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى نظام دولي جديد في أعقاب انتهاء حرب الخليج الثانية مباشرة يؤكد رأي أصحاب هذا الاتجاه وصحة نظرتهم. أما الرؤى ذات الطابع التفسيري التحليلي فهي شائعة في الكتابات الغربية وفي بعض الكتابات العربية كذلك. فكل من سمير أمين وصادق جلال المعظم يذهبان إلى أن العولمة هي مرحلة جديدة من مراحل التطور الرأسمالي، أو هي وفق ما ذهب إليه أندريه جندر فرانك صورة جديدة من تراكم رأس المال على الصعيد العالمي كمخرج من أزمة التراكم التي حدثت في السبعينيات، واتسمت بانخفاض معدل الربح في دول الشمال، وارتفاع معدلات البطالة فيها وسيادة الكساد في اقتصادياتها، كما يرى جلال وأمين أن العولمة تشير إلى التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو الأفكار أو القيم[٩]، ومع ذلك فإن تفسير ظاهرة العولمة ينبغي أن يكون تفسيراً مركباً، لا يستند إلى سبب واحد لها، وإنما إلى جملة من الأسباب، ومن أنصار هذه الرؤية سوزان سترينج، عالمة السياسة الأمريكية[١٠].

وقد تعددت النظريات التي تحاول تقديم تفسير لظاهرة العولمة هذه، فمن بين هذه النظريات نظرية التحديث والتلاقي **Mondernization and convergence** وعبر القومية والقرية العالمية، وتذهب النظرية الأولى إلى أن تقدم عملية التحديث يحدث درجة عالية من التلاقي والتشابه للنمط الواحد بين كافة النظم الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمة مظاهر التلاقي هذه ظهور المجتمع ما بعد الصناعي وبروز أهمية المعرفة واقتصاد الخدمات، وتذهب النظرية الثانية إلى الطابع عبر القومي للعديد من الأنشطة هو الذي يحول العالم إلى ما يشبه القرية الصغيرة، بينما ذهب أصحاب بعض النظريات الأخرى ومن بينهم أمانويل فالرشتين **Emanuel Wallerstein** إلى أن

النظام الرأسمالي قد اتسم بطابع عالمي منذ نشأته، وهكذا فإذا كان النظام العالمي الحديث قد ظهر منذ بداية القرن السادس عشر، فإن ما يجري في أواخر القرن العشرين هو مجرد تكثيف لهذه الظاهرة، وقد طرح كل من روبرتسون وجيدينز وهارفي دبيك نظريات أخرى ليس هنا مجال التفصيل فيها[١١].

يقول السيد ياسين : «إذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة فلابد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها، العملية الأولى تتعلق بإنشاء المعلومات بحيث تصبح مشاعة بين جميع الناس، والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات، وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر»، والنتائج السلبية التي يتحدث عنها ياسين تنتج عن التنميط وخلق التشابه مما يعني إغفال كثير من خصوصيات الشعوب في أديانها وثقافاتها وسياساتها..الخ، وهذا التنميط هو ما أسماه أحد المفكرين بقوله : «الدمج القسري الوظيفي الذي يفرضه النظام الرأسمالي العالمي»[١٢] ، ولقد وجد هذا التنميط أو الدمج القسري معارضات كبيرة من الغربيين قبل المسلمين، منها احتجاجات الإيطاليين على العولمة في جنوى عام ٢٠٠١م، وقد سبق ذلك احتجاج بعض النقابات الأمريكية على اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل نهاية عام ١٩٩٩م، وحدث نفس الموقف من عرب وعجم إبان انعقاد المؤتمر الخامس لمؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة في نوفمبر عام ٢٠٠١م. وما هذه المظاهرات والاحتجاجات إلا ما يراه العقلاء والشرفاء من مسلمين وغير مسلمين عن خطر العولمة على الإنسان وانتهاك حقوق الإنسان.

وفي اعتقادنا أن التفرقة التي جاءت بها هذه الأطروحات بين ما هو عالمي وعولمي هي ما ينطبق على واقع التعاطي مع حقوق الإنسان منذ مطلع التسعينات الذي يشهد تسارع الانتقال من المحور الأول المتعلق بالعالمية (أي عالمية حقوق

الإنسان)، إلى المحور الثاني المتعلق بالعولمة، الذي تحاول من خلاله بعض الأوساط الدولية طرح فهمها لصيغ التفاعل مع حقوق الإنسان، وحث المجتمع الدولي على تبنيه باعتباره المفهوم الأصلح والأقدر على البناء، ولعل ذلك مما نلحظ بوادره فعلاً من خلال ما يلي :

ـ تراجع دور الجدل التقليدي الممتحور حول العالمية بالنسبة لحقوق الإنسان.

ـ اتجاه الأوساط الغربية نحو محاولة تعميم «الفهم الغربي لحقوق الإنسان» مستخدمة في ذلك شتى الوسائل ، فكان تراجع الجدل التقليدي حول مفهوم ومعايير حقوق الإنسان عقب الحرب الباردة، إذ لم تكن التجمعات الدولية أيام الحرب الباردة تحمل الرؤية نفسها في الدعوة لحقوق الإنسان وحمايتها أو حتى الاعتراف بها ، فبالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة نجد أن تبنيها نمط الديمقراطية الليبرالية الغربية المغرقة في تقديس الفرد وحريته بما اعتبر لديها نتيجة لطبيعته الإنسانية لا لوجوده كمواطن داخل دولة ، قد جعلها تبدي تعلقاً واضحاً بحقوق الإنسان ذات الطابع الفردي وتحديداً (الحقوق المدنية والسياسية) التي ارتبطت باستقلال الولايات المتحدة وظهور مبادئ الثورة الفرنسية، أما فئة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أو ما يسمى (بالجيل الثاني من حقوق الإنسان) فقد قوبلت برفض وتعنت شديدين، لأن ارتباطها التاريخي بانتصار المذهب الماركسي حينها قد جعلها في نظرهم مرتبطة بالشيوعية، وهذا ما ينطبق بوضوح على الحقوق المدنية والسياسية، كالحق في الحياة، وعدم الخضوع للتعذيب، وحق الانتخاب ..إلخ، أما فئة الحقوق الاقتصادية والثقافية؛ كالحق في العمل، والحق في التعليم والصحة، والحق في الضمان الاجتماعي ... الخ. فهي مما يخرج عن هذا النطاق، لأنها تستلزم تدخلاً من جانب الدولة لكفالتها، هذا فضلاً عن كون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ستصبح بلا معنى ما لم يسبقها الإعْمَال التام للحقوق المدنية والسياسية؛ على اعتبار أنه لا قيمة لحق العمل أو التعليم إذا كانت حرية المواطن أو حياته عرضة للتهديد.

وبالنسبة للدول الاشتراكية، فإننا نجد أن تبنيها لنمط الديمقراطية الاشتراكية التي تجعل حقوق الإنسان من حق من يعمل وينتج فقط في المجتمع الاشتراكي، فقد أبدت تعلقاً واضحاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع تجاهل واضح للحقوق المدنية والسياسية التي اعتبرت لديهم حقوقاً شكلية ما لم يسبقها الإعْمَال التام لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، وخلافاً للدول الرأسمالية الغربية التي ترى أن الاشتراكية العدو الأول للحرية، واعتبر تدخلها حيوياً لدى الدول الاشتراكية ليس فقط في الدفاع عن الحقوق والحريات، بل وأيضاً في إنتاجها، فتحقيق الحرية في المذهب الماركسي لا يتأثر إلا من خلال الجماعة أو طبقة البروليتاريا التي تعمل على التخلص من قيود الطبقة المستغلة.

وهكذا فقد اتجه الفريقان انطلاقاً من هذا الخلاف الأيدلوجي نحو استخدام حقوق الإنسان في الصراع الذي كان دائراً بينهما، فكانت الدول الرأسمالية تحرص على إبراز انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في الدول الاشتراكية، وكانت هذه الأخيرة تحرص على إبراز انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدول الرأسمالية، ومنذ ذلك الحين لم يعد لمقولة الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب أي معنى، وهذا ما انعكس إيجاباً على خطاب الإنسان وعالميته، بحيث بات يسود الاعتقاد لدى غالبية الدول أن العالمية ينبغي أن تبقى ملازمة لحقوق الإنسان، لأنها صفة أصيلة فيها، فتضاءلت تبعاً لذلك استعمالات التعابير التي توحي بمعنى التعاقب أو حلول فئة من حقوق الإنسان محل الأخرى، فكما أن للإنسان حقوقاً مدنية وسياسية فإن له بالدرجة نفسها حقوقاً اقتصادية وثقافية[١٣].

ومن دلائل هذا التحول أن الولايات المتحدة قد اتجهت منذ عام ١٩٩٢م نحو المصادقة رسمياً على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي التي كانت قد أصدرت بياناً عام ١٩٨٦م استبعدت فيه هذه الفئة من حقوق الإنسان من قائمة الحقوق التي تحظى باعتراف الحكومة الأمريكية، ومن نشرتها عن حقوق الإنسان

في الدول النامية، وأمرت ممثليها الدبلوماسيين والقنصليين في الخارج بحذف هذا الجزء من تقاريرهم السنوية عن البلاد التي يوجدون فيها، مسوِّغة ذلك بأنها تعتبر مثل هذه الحقوق طموحات أكثر من كونها التزامات، ولهذا فهي لا ينبغي أن تدخل في نطاق الحقوق المعترف بها دولياً Internationally Rcognized Hunian Rights[١٤].

كما نستطيع أن نلمس هذا التحول من خلال المسار الذي اتخذه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا عام ١٩٩٣م، الذي حضره ممثلون عن ١٧٢ دولة، إلى جانب مراقبين عن ٩٥٥ منظمة أو هيئة أو مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وممثلين عن ٨٤٠ منظمة غير حكومية، وقد عكس الحوار والجدل الذي كان دائراً في ذلك المؤتمر طبيعة التغير الذي طرأ في هذا المسار بحيث توارى ذلك الجدل التقليدي حول مدى أسبقية حقوق الشعوب على حقوق الإنسان، أو حقوق الإنسان الاقتصادية أو الاجتماعية أو المدنية والسياسة.

وهذا اتجاه غالب يؤكد على عالمية حقوق الإنسان الأساسية، وأن هناك حداً أدنى مشتركاً من الحقوق يتعين على كل النظم السياسية والقيمية والحضارية أن توفرها للإنسان، الذي ينبغي أن يكون موضعها الرئيسي والمستفيد الأساسي من حمايتها، كما اعترف المؤتمر بالحق في التنمية The Right to Development ، واعتبره حقاً عالمياً غير قابل للتصرف[١٥]، وهو الذي كان محلاً لرفض بعض الدول الغربية التي اعتبرت أنه محاولة لنزع الطابع التحرري عن القواعد المستقرة في القانون الدولي العام وإعطائها نزعة تدخلية تأخذ في حسبانها مصلحة قلة معينة من الدول دون الدول الأخرى، وخلصت من ذلك إلى أنه حيلة «عالمية مثالية» للحصول على مزيد من المساعدات لمصلحة الأنظمة الحاكمة الدكتاتورية فيها.

إذا كنا قد انتهينا إلى أن مسألة «العالمية» في حقوق الإنسان قد أصبحت أمراً لا يثير كثيراً من الجدل في عصر ما بعد الحرب الباردة، فإن ما نلمسه اليوم هو اتجاه المنتصر بزعامة الولايات المتحدة نحو محاولة فرض فهمه الخاص لحقوق الإنسان

والديمقراطية على المجتمع الدولي باعتباره المفهوم الأصلح والأقدر على البناء من خلال العولمة، فهل هذا الاتجاه يتوافق ولا يتناقض مع مبادىء حقوق الإنسان التي تسعى هيئة الأمم المتحدة إلى توظيفها وتفعيلها ؟

نعم، لقد كان وجود النموذج الماركسي اللينيني للديقراطية هو الاتجاه الأقوى في نظر الكثيرين على اعتبار أن النموذج الليبرالي الغربي ليس النموذج الوحيد الذي يصلح أن يسود شتى تطبيقات الأنظمة في العالم، أما وقد انهار المعسكر الاشتراكي فلم يعد لفكرة تعدد النماذج الديمقراطية أي معنى، وهكذا سار الغرب في اتجاه عولمة على فهمه الخاص للديمقراطية وحقوق الإنسان تحت شعار يعتبرها تراثاً مشتركاً للإنسانية جمعاء لا تراث حضارة بعينها مخفياً وراء ذلك حقيقة أنه يعكس نتائج تغيير موازين القوى وإرادة الهيمنة، وبعبارة أخرى : «حكم الغالب على المغلوب»، ولعل فرانسيس فوكوياما **F. Fukuyama** لم يكن ليجرؤ أن يبشر الغرب بأن «نهاية التاريخ» ستكون عند سيادة القيم الغربية في الديمقراطية واقتصاد السوق لولا انهيار الاتحاد السوفييتي، لأنه عند تأملنا ببساطة في حقيقة القيم التي يُسعى إلى عولمتها من الناحية العلمية، فنسجد أنفسنا أمام خطاب يفضي إلى تحقيق رأسمالية حقوق الإنسان في ظل الاحتلال الدولي القائم لأن التركيز ينصب على الفئة الفردية (الحقوق المدنية والسياسية)، دون التنكر لفئة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما كان عليه الحال في السابق، لكن بطبيعة الحال إيكال أمرها لآلية السوق وهذا ما يبحث عنه الفاعلون في تيار عولمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لأنه سيضمن لهم بقاء الدولة التي اعتبر تدخلها ضرورياً في حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعيدة عن هذا المجال، ويضمن لهم أمن وسلامة مصالحهم التي ستكون في رأي الكثيرين مكفولة في ظل الأنظمة التي تحترم الحقوق السياسية، وفي هذا الصدد يشير بعض الباحثين إلى منحى الولايات المتحدة (الطرف السياسي والرائد في خط العولمة)، منذ انتهاء الحرب الباردة، والاتجاه يسير

نحو النظر إلى حقوق الإنسان كمصلحة قومية أمريكية تتمثل في المقام الأول بنشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان في الفكر الرأسمالي، على اعتبار أن التحرر الفكري يواكبه تحرر اقتصادي، وهو ما يعني اقتصاداً مفتوحاً (أمام الشركات الأمريكية). وزيادة الاعتماد الدولي المتبادل على النحو الذي لا يمكّن دولة في المستقبل من الانعزال، ومن ثم حرمان باقي الدول من مواردها وثرواتها الطبيعية[١٦].

وقد لوحظ أن عدداً من الكتابات قد جاءت في حقبة السبعينات متضمنة دعوة صريحة لكي تتبنى الولايات المتحدة هدف نشر الرؤية الغربية لحقوق الإنسان في العالم، ومن ذلك ما تضمنه أحد الكتب الحديثة لجوشيا ميرافيك Josshua Muravchik وهو أحد أبرز باحثي السياسة الخارجية الأمريكية المعبرين بدقة عن أحد روافد التيار اليميني المعروف حالياً باسم « التيار المحافظ الجديد » Neoconservatism حيث أخذ يناقش قضية عالمية وخصوصية القيم والثقافة الديمقراطية وما إذا كان من الممكن تصديرها، وفيها أظهر اعتقاده الصريح بإمكانية أن تلعب الولايات المتحدة دوراً مهماً في نشر الفهم الغربي لحقوق الإنسان من خلال الدبلوماسية الهادئة والمساعدات وحتى من خلال العمل العسكري إن لزم الأمر[١٧]، يقول الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي : «العولمة مهما اختلف الباحثون في تحليلها وتعريفها إلا أن المدقق في أهدافها وغاياتهم لا يشك في أنها اسم جديد (لاستعمار جديد) خلع أرديته القديمة واستبدل أساليبه البالية ليمارس عهداً جديداً من الهيمنة على العالم في كل النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، وأي دولة تحاول التمرد أو الخروج على هذا التيار ستواجه بالتهديد والحصار وربما بالضرب العسكري المباشر بدعاوى ليس أقلها الإرهاب وتهديد السلم العالمي»[١٨] بل أضف إلي ذلك الادعاء بوجود أسلحة الدمار الشامل أو برامج نووية حربية ونحو ذلك ، وفي ظل العولمة وبعد زوال خطر الشيوعية بدأت بعض الدول الرأسمالية تبحث عن عدو جديد تزعم أنه يهدد أو قد يهدد مصالحها، فأمام غموض هوية العدو المحتمل برز الإسلام بالنسبة لها (كعدو قديم) لكنه الوحيد الذي يملك مقومات

زعزعة الهيمنة الغربية بمفاهيمها على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة.

من هنا تزايد حرص الدول الليبرالية الغربية على بث أفكار (الرعب من الإسلام) أو ما يسمونه لديهم بمصطلح **Islamophobia** ، التي تُقدِمُ الإسلام على أنه خطر يهدد مصالح الغرب والسلام العالمي عموماً، ومحاولة ربط الإسلام بالتطرف والقتل والتخريب، وتصوير عدوانية الفرد المسلم، والتركيز على قضية المرأة التي حُرمت ـ على حد زعمهم ـ من معظم حقوقها، ناهيك عن تلك النظرة التي تحمل تجاهلاً للحقائق الموضوعية بتجنيها على طبيعة نظام الحكم في الإسلام، واعتباره نموذجاً صرفاً لتمركز السلطة وقمع الرأي الآخر، وأقاويل أخرى لا نجد معها حاجة للقول بأنها تحمل تجاهلاً واضحاً لحقائق التاريخ.

ولعل من المفيد في هذا الصدد الإشارة إلى أنه منذ انتهاء الحرب الباردة ظهرت هناك نظريتان أخذتا قدراً من الشهرة، الأولى لفرانسيس فوكوياما **F.Fukuyama** وجاءت إعلاناً لنهاية التاريخ كما أشرنا إلى ذلك عن سيادة المفاهيم الغربية في الديمقراطية، واقتصاد السوق على العالم أجمع ، والثانية لصموئيل هنتنغتون **S. Huntington** وجاءت إنذاراً للغرب بأن عهد ما بعد الحرب الباردة قد فتح المجال أمام المستقبل لن يكون الغرب وحده فيه السيد الأوحد، ورغم اختلاف النظريتين في الرؤية كما نلاحظ فإن كلاً منها قد اشتركتا في الاتفاق على استعداء الإسلام «العدو القديم الجديد» واعتباره نقيضاً للقيم الحضارية التي جاء بها الغرب في الديمقراطية وحقوق الإنسان ويسري اتجاه تعميمها على العالم، فبالنسبة لفوكوياما نجد أنه يعتبر منطقة الشرق الأوسط على درجة كبيرة من الخصومة فيما يتعلق بالشأن الديمقراطي، وهذا بدوره عائد إلى الإسلام الذي تدين به هذه المنطقة وما يتصف به من شمولية ، فضلاً عن أن توجه بعض الدول الإسلامية في هذه المنطقة نحو تبني النموذج الغربي في الديمقراطية إنما يأتي نتيجة حتمية لهذه الصفة، ولذلك فإنه لا يستغرب مطلقاً أن تتخلى تركيا مثلاً عن تراثها الإسلامي سعياً وراء

العلمانية والديمقراطية، وبالنسبة لهنتغتون فإن رؤيته المستقبلية عن تعدد القوى التي يمكن أن تسود العالم لم تكن لتعني التسليم بمنطق تعدد النماذج الضامنة لحقوق الإنسان، بل جاءت إعلاناً عن حتمية الصراع القادم الذي سيكون على حد زعمه بين الحضارات الغربية من جهة والحضارتين الإسلامية والصينية من جهة أخرى، لا سيما أن هاتين الأخيرتين تملكان مقومات كسر الهيمنة الغربية حضارياً، فطبقاً لرأيه فإن كون البروتستانتية والكاثوليكية وإلى حد ما الكنفوشية قد صنفت في وقت من الأوقات بأنها معادية للديمقراطية، ثم أثبتت جميعها قدرتها على الاتجاه نحو الديمقراطية في النهاية، يجعل من غير المحتمل أن يشكل الإسلام أو حتى الأصولية الإسلامية عائقاً لا يمكن أن تتخطاه العملية الديمقراطية في الشرق الأوسط، ولذلك فإننا نجد هنتغتون يختتم مقالته عن صراع الحضارات بعدد من التوصيات أبرزها أن تسعى الدول الغربية نحو إحباط أي تحالف أو تعاون قد ينشأ بين الدول الإسلامية والصين، بل ومحاولة استغلال أي خلاف ينشأ بينهما.

وعلى الرغم من رفض منطق «صراع الحضارات» حتى من قِبل ظهور العديد من الكتاب الغربيين المدعيين لذلك، فإن عدداً لا بأس به من الكتاب يميل نحو التسليم بمثل هذه المخاوف، لا سيما المقربون من مراكز صنع القرار، ومنهم ميرافيك **Muravchik** كما جاء في كتابه: (حتمية الزعامة الأمريكية) الذي سبقت الإشارة إليه، عندما ذهب إلى ضرورة أن تحتل كل من الصين والعالم الإسلامي حيزاً خاصاً من التفكير الاستراتيجي الأمريكي، وأشار في هذا الخصوص إلى أن دخول التيارات الإسلامية معترك الأحداث في تلك الدول سوف يشكل خطراً كبيراً على المصالح الأمريكية[١٩]، هذا كله يجعلنا نؤكد أن العولمة هي عملية إيجاد عالم منمط أو ذا نموذج واحد أو متشابه على أحسن الأحوال في جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية ..الخ، وهذا ما أكده محمد عابد الجابري الذي يرى أن العولمة دعوة إلى تبني نموذج فكري معين من قبل جميع دول شعوب العالم[٢٠].

لكن من الملاحظ في الوقت نفسه أن الواقع التطبيقي الراهن الذي تهيمن عليه كما نعلم المصالح الرأسمالية، قد أربك كثيراً حظوظ الطموح الغربي في هذا الاتجاه، لأنه فتح المجال واسعاً أمام فرص الخروج على التقاليد الغربية سياسياً، وهذا ما تجلى بوضوح في حالة برامج التثبيت والتكييف الهيكلي التي تصوغها نخب غربية وتشرف عليها بيروقراطيات غربية أو مستغربة في فكرها الاقتصادي، مما تحقق معه الكثير من المكاسب الاقتصادية بالنسبة للدول الغربية المهيمنة على كل من صندوق النقد الدولي IMF والبنك العالمي IBRD بالذات فيما فتحته من فرص أمام شركاتها العملاقة، لكن الاضطلاع بتلك البرامج قد أضفى في معظم الأحيان على الدول التي أذعنت لاشتراطاتها طابع السلطوية كما أثبتت ذلك التجارب، بحيث إن إغفال البعد الاجتماعي في تلك البرامج قد دفع بأفراد تلك الدول إلى الانفجار اليائس كالذي شهدته أندونيسيا مؤخراً وشهدته من قبلها دول أخرى في العالم الثالث، والذي يجابه غالباً بالقمع والتنكيل واستصدار التشريعات المقيدة للحريات العامة، فينتهي الأمر بالفرد أن يجد نفسه محاصراً بين سلطوية الدول وديكتاتورية السوق، وهذا ما سيؤدي إلى فشل العولمة التي نظن أنها في انحدار إلى النهاية[٢١].

من هنا نستطيع القول بأن سبيل عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان هو مما يواجه عقبة التناقضات في النهج الغربي ذاته، ذلك أن غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان هما الإطار الضروري لتطبيق تلك الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي لم تفتح كثيراً من المجال لا أمام الفهم الغربي لحقوق الإنسان ولا أي مرجعية أخرى في هذا الصدد غير التحكم مما يجعلنا نتساءل في ظل ذلك كله ما العمل؟ وفي اعتقادنا أن تحقيق الالتزام القانوني الحقيقي بصكوك حقوق الإنسان، من شأنه أن يجعل من السلوك الغربي بعيداً عن خطاب الهيمنة والتحريك الانتقائي لانتهاكات حقوق الإنسان في الدول الأخرى مما تحدثنا عنه في الفصل الأول من هذا الباب عن أهمية الالتزام القانوني للمبادئ الحقوقية، على أن تحقق ذلك منوط بتوافر

عنصر الجزاء الذي يتطلب استحداث نظام حيادي للتدابير الردعية لاستخدامه ضد الأنظمة التي تنتهك حقوق الإنسان.

ورغم صعوبة تحقق مثل هذا النظام الحيادي المنشود، فإنه وإن تحقق فلن يكون منصفاً بحق الدول الفقيرة لا سيما منها الأشد فقراً التي لا تسعفها مواردها الذاتية للنهوض حتى بالحد الأدنى من حقوق مواطنيها، وهذا ما يعود بنا من جديد إلى طرح واقع عدم المساواة التنموية بين الدول بوصفه المعضلة الأكبر التي يواجهها المنهج العام لحقوق الإنسان حتى يدخل بصورة فعلية حيز التنفيذ خصوصاً الصكوك الدولية المتعلقة بالرفاهية والتقدم والإنماء مثل إعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي الذي أصدرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بقرارها رقم ٢٥٤٢ د ـ ٢٤ في ١٩٦٩/١٢/١م، والإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية الذي أقرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في ١٩٧٤/١٢/١م بالقرار رقم ٣٣٤٨ د ـ ٢٩ ، وكذلك الإعلان الخاص باستخدام التقدم العلمي والتقني لصالح السلم وخير البشرية الذي أصدرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في ١٩٧٥/١١/١٠م بالقرار ٣٣٠٤ د ـ ٣٠ ، ولكن متى علمنا أن بعض الدول الغربية ترفض أي تعديل في واقع العلاقات الاقتصادية الدولية لا يأخذ في أولوياته ضمان تفوقها، فإن ذلك يجعلنا نقول وحتى إشعار آخر بأن شمس العولمة لا تسطع إلا فوق سماء الأغنياء ولهذا السبب يقول نعوم تشومسكي : لكن «هذا النظام الكوني الثابت للعمليات التجارية آخذ في الانهيار مع هزيمة القوة الأميريكة في الهند الصينية. إذن نحن لا نجد هنا أي شيء عن حملتنا غير المتوانية لـ «فعل الخير» ورفع شأو مثلنا الأخلاقية ثم إنهم يشرحون بعد ذلك كيف أن عناد الكونغرس يخرب جهودنا لإقناع حلفائنا الأوروبيين أن يساندوا مفهومنا لتحديد «سقف لسعر النفط»، ويشرحون أيضاً «الأثر الإضعافي على الاقتصاد الدولي» الناجم عن «انهيار السياسة الخارجية الأمريكية في العالم»، خاصة «إن تمكن اليابان

في مواصلة تصدير ثلث منتجاتها إلى جنوبي شرقي آسيا»، وما لم يعد إنشاء «سياسة خارجية ثنائية الحزب» جديدة ـ والمقصود هنا هو إنشاء الدولة ذات الحزب الواحد ـ فقد يكون «من المستحيل أن نحافظ على إطار اقتصادي دولي ناجح»[٢٢].

وقبل أن أبين مناقضة العولمة لنصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أطرح بعض السؤالات الاستفسارية لا الفرضية عن العولمة ومبادئها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. الخ، لأن فكر العولمة يثير كثيراً من الاستفهامات أكثر مما تقدمه من القناعات فأقول : **ماذا عن النظام السياسي في ظل العولمة ؟**

١ ـ هل سيكون التنظيم السياسي الذي سوف يسود العالم ذلك النظام الموجود في أوربا وأمريكا؟ أم ذلك النظام الموجود في الصين واليابان، أم ما هو موجود في الشريعة الإسلامية؟

٢ ـ هل سيقوم النظام السياسي على تعدد الأحزاب باسم الديمقراطية في تناوب الأدوار؟ كلما شاخ حزب أعطى الفرصة لحزب شاب وكل حزب بما لديهم فرحون.

٣ ـ أي حزب سيكون له الصولة في ظل العولمة الحزب الجمهوري أم الحزب الديمقراطي في أمريكا، أم حزب العمال أو حزب المحافظين في بريطانيا، أم حزب الليكود أو حزب العمل في إسرائيل؟ أم سيكون حزب الله هم المفلحون الذي يقوم تشريعه الإسلامي على البيعة والشورى دون خوض انتخابات تشترى بها الذمم وتروج لها الدعايات كما يقع في بعض الدول؟ .

٤ ـ كيف سوف تكون المعاملات السياسية والاتصالات والعلاقات السياسية بين الأمم والشعوب؟ تتولاها رموز وعناصر العولمة دون الأمم والشعوب أم أن ذلك سيكون لبعض الحكام دون بعض؟.

٥ ـ هل ستعمد السياسة على تكتلات القوى المسلحة والقوى الاقتصادية أم سيكون الحكم بالتساوي؟

٦ ـ هل سيكون دور الرؤساء في الحكم كذلك الموجود في دول الاستكبار التي

تنفذ رغبات اليهود مدة حكمهم ثم ينتهي دور كل رئيس بموجب التحريك بجهاز التحكم من بعد يهودي صهيوني؟ أين الذين كانوا يصنعون السياسة ويديرون شؤونها في دول الظلم والاستكبار بعد إنقضاء فترة حكمهم؟ ألم يصبحوا شيئاً غير مذكور وقد أفنوا عمرهم السياسي في خدمة تامة، خدمة العبد لسيده بالباطل والزور ، خدمة اليهود وتحقيق رغبات بروتوكولات حكماء صهيون، أين هم ولم يعد يلتفت إليهم؟ أدوا أولئك دوراً وانزووا لأنهم لم يحكموا بما أنزل الله مما يعلمه اليهود والنصارى من الحق وتركوه جانباً.

٧ - من سيتولى الحكم على الأمم بدءً وبأي طريقة؟ وكيف تكون عملية التناوب والتراضي على ذلك؟ إذا كان الحكم في دولة واحدة لا تتم فيه الانتخابات إلا بشق الأنفس وتعتريها المظاهرات والمصادمات المسلحة والتشكيك والصراعات السياسية في نزاهتها وقد خابت آمال كثير من الناس عندما رأوا ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في دورة حملة الانتخابات والترشيحات الرئاسية بين جورج بوش الابن وآل غور عام ٢٠٠٠م، إذ انتهى حل مشكلة الانتخابات لدى القضاء، مما أفقد الديمقراطية قداسة ونزاهة الانتخابات في بلاد الحريات قيمتها، فضلاً عن أي دولة أخرى.

ولن يريد أن يضيف على هذه الأسئلة فهناك الكثير الذي يبين فساد هذا الاتجاه العالمي ومناقضته لحقوق الانسان.

ماذا عن النظام الاقتصادي في المفهوم والعولمة ؟

إنه ليتبادر إلى الذهن أسئلة عديدة نسوق منها ما يلي :

١ - أي نظام اقتصادي سيطبق من خلال العولمة؟ أهو الموجود عند غير المسلمين في الأنظمة المختلفة أم الموجود لدى المسلمين؟

٢ - هل ستلغي التعاملات الربوية في البنوك أم ستزداد؟

٣ - هل ستنتهي عصابات غسيل الأموال وتهريبها أم أنها ستنظم تحت ستار القانون العولمي؟

٤ ـ هل سيستعاض عن الضرائب بالزكاة، وعن الربا بالقروض الحسنة ؟
٥ ـ هل سيكون في العالم حفنة من الأغنياء وكثير كثير من الفقراء ؟ أم سيزول الفقر في إفريقيا الذي سلبت خيراته، وسيزول الفقر في دول الشرق وغيرها من الدول الذي ظلمت في بنغلاديش وفيتنام وكمبوديا والصومال وتشاد ... الخ، أم سيستمر الفقر.
٦ ـ هل سَيُقْضَى على الاحتكار بجميع أنواعه؟ خصوصاً الاحتكار اليهودي الصهيوني للاقتصاد العالمي.
٧ ـ كيف ستوحد أسواق العملات وبيع المنتجات المختلفة؟
٨ ـ هل ستحارب العولمة جريمة السرقة وتقيم الحدود الإسلامية لذلك؟
٩ ـ هل ستنتهي القرصنة المالية والتلاعب في أسعار المنتوجات ؟
١٠ـ هل ستنتهي مأساة المرأة وامتهانها في الأعمال المهينة التي لا تليق بكرامتها وإنسانيتها التي جعلت في خدمة الرجل فحسب في السخرة والدعارة ...الخ؟ كمصدر للاستزادة المالية والاقتصادية؟
١١ـ هل ستنتهي مأساة استخدام الأطفال دون سن الرشد في العمالة وبأرخص الأجور؟
١٢ـ كيف سيكون تحكم الشعوب في ثرواتها خصوصاً في أفريقيا والخليج والشرق؟
١٣ـ أي العملات التي ستكون العملة الموحدة للناس في العالم الدرهم والدينار أم الجنيه واليورو والدولار؟
١٤ـ هل ستتساوى أجور العمال والموظفين الذين يعملون في وظيفة واحدة ولها طبيعة واحدة دون تمييز في اللون أو الجنس ... الخ .
١٥ـ هل سيوظف العمال جميعاً مواطنهم ومقيمهم ومهاجرهم؟ أم يؤخذ البعض ويترك الآخر كما هو حاصل في التمييز بين السود والبيض والملونين وخصوصاً في حق المسلمين والعرب كما يرى في بعض دول الاستكبار والاستعلاء؟، وهل الأولوية للمواطن أم للكفاءة والقدرة والأمانة في الأداء؟ أنبؤوني بعلم إن كنتم صادقين أيها العولميون؟

والأسئلة عن النظام الاقتصادي في ظل العولمة كثيرة جداً وهذا غيض من فيض .

ماذا عن النظام الاجتماعي العولمي؟

كيف سيكون النظام الاجتماعي للناس إذا ما قُدِرَ وفرضت العولمة عليهم؟ هذا سؤال كبير يدعونا لمزيد من التساؤلات ومن أهمها ما يلي :

١ ـ أي نظام اجتماعي ستأخذ به العولمة، ذلك الموجود في أوروبا وأمريكا، أم ذاك الذي عند الأمم الشرقية في الهند والصين واليابان؟ أم سيؤخذ بنظام الإسلام الاجتماعي، أم بالنظم الاجتماعية السائدة في أفريقيا؟

٢ ـ كيف سيحدد النظام الاجتماعي حياة الناس وعلاقاتهم في الأحوال الشخصية في الزواج والطلاق وبر الوالدين وصلة الأقارب والأرحام، واحترام حقوق الجيران وطرائق تربية الأطفال ونظام الميراث وحفظ جميع حقوق الإنسان المختلفة ؟

٣ ـ هل سيُحدَّد النظام الاجتماعي العولمي من خلال الفكر المسيحي الصليبي أم من خلال الفكر اليهودي الصهيوني، أم من خلال الفكر الوثني أم من خلال فكر التشريع الإسلامي؟

٤ ـ هل ستركز العولمة على تحريم تعدد الزوجات وإباحة تعدد الخدينات والخليلات والعشيقات؟

٥ ـ هل ستحارب العولمة الزنا لتقليل أبناء الزنا والأطفال غير الشرعيين واللقطاء؟ أم أنها ستشجع ذلك وتدعو للإجهاض؟

وتستمر التساؤلات عن تشريعات الزواج والطلاق والميراث والحقوق الاجتماعية .. إلخ فهل من مجيب؟

كيف ستكون العلاقة بين الثقافة والعولمة؟

ما هو موقع النظام الثقافي في الاتجاه العولمي؟ استطلع ذلك من خلال طرح التساؤلات الآتية :

١ـ هل ستعتمد العولمة على نظام ثقافي واحد يقوم على التراث الثقافي الإغريقي

اليوناني والهيليني الروماني والصليبي المسيحي ، أم على التراث الصهيوني اليهودي التلمودي، أم على التراث الوثني في جهات من أفريقيا وبعض دول الشرق، أم على موروث الشريعة الإسلامية ؟

٢ ـ أي دين سوف يكون للناس تحت وحدة النمطية العولمية، اليهودية أم النصرانية أم الإسلام أم الديانات الوثنية؟ أم أن الدين سيكون من الممارسات الشخصية الخاصة الذي لا ينبغي أن تجعله الأمم والشعوب جزءًا من حضاراتها وثقافاتها ودستورها وأنظمتها لأنه يتعلق بالحريات الفردية للإنسان وأنه لا مجال للدين مع العولمة، وحضارات الأمم وثقافاتها ومنها الأديان سوف تتلاشى تحت نظام العولمة ؟

٣ ـ أي نظام تعليمي ستتخذه العولمة في برامج التعليم من مقررات ومناهج تعليمية، النظام المتسم بالإباحية الذي يسهم في تعليم الجنس بلا حدود وبلا ضوابط ويدعو إلى الاختلاط فينادي في وسائل الإعلام بصرخات متألمة أن بنات دون سن البلوغ حبالى بسبب الاختلاط؟

٤ ـ هل ستحارب العولمة جرائم المسكرات والمخدرات والاغتصاب والقتل والزنا واللواط والشذوذ الجنسي وكافة الجرائم الاجتماعية وكل ما يصدر عن مراكز تقصي الجريمة في وسائل الإعلام والاتصال والتعليم والثقافة مما تشجعه دول الباطل ونشر الفساد؟

٥ ـ أي نوع من العادات والتقاليد الاجتماعية ستتخذها العولمة في المأكل والملبس والمشرب ؟

٦ ـ أي لغة ستكون لغة العولمة الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، أم إحدى اللغات الأوروبية، أم إحدى اللغات الشرقية، أم إحدى اللغات الإفريقية، أم لغة القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين؟.

وبعد هذه التساؤلات التي قصدنا من عرضها التمهيد لعرض مفاهيم ومضامين العولمة، وللتفريق بين مفهوم «العالمية» ومفهوم «العولمة» مما سيتضح عند

عرض مفاهيم وقواعد النظام الدولي والعلاقات الدولية في الإسلام، مما ييسر الطريق للمقارنة بين مفهوم «العالمية» من بعدها الإسلامي ومفهوم «العولمة» من بعدها المادي العلماني التسلطي، فأقول هل ستقيم العولمة المحبة والمودة والسلام بين الأمم والشعوب؟ هل ستقضي على الأمراض الاجتماعية والمشكلات الاقتصادية، والهيمنة السياسية؟ والأمراض الصحية والأوبئة؟ وهل ستقضي القضاء التام على الإرهاب، والهجمات الإعلامية والاتصالاتية على الحق وأهله وعلى الحقوق وأصحابها؟ وهل ستقضي على التمييز الديني والعنصري والابتزاز بشتى أنواعه وأشكاله؟ إذا كانت العولمة ستفعل ذلك، ومن ثم تترك للناس حرية التعاون والتعايش فذلك مما لا يمكن أن يسمى بالعولمة بل يسمى العالمية وقد سبق الإسلام بسماحته إلى ذلك ودعا الناس للتعارف والتآلف مع التأكيد على التنوع الحضاري والثقافي.

٢ ـ حقوق الإنسان بين العالمية والعولمة

وعن النظام الدولي في الإسلام وحقيقة تعايش الناس مما أوجزناه في السابق في هذه الموسوعة نعود مرة أخرى لنذكر القارئ بما جاء في سورة الحجرات في القرآن الكريم التي تؤكد على مبادئ التعايش والتعاون عالمياً وليس عولمياً، وتعتبر سورة الحجرات بيان وبلاغ وإعلان عالمي للتعايش بأبعاده الإيمانية الشرعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإعلامية وجميع الجوانب الحياتية والأخروية في المعاد وعند البعث والنشور والجزاء والحساب، وهذه السورة تشتمل على كثير من تنظيمات حياة الناس على الأرض وقواعد الصلات الإنسانية والتربوية وآداب السلوك والمعاملة، وهي تدعو الإنسان لإمعان النظر والتفكر والتدبر بما فيها من معاني عميقة، يقول المولى تبارك وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لا تَشْعُرُونَ ﴿٢﴾ إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ

للتَّقْوَىٰ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٣﴾ إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٢٣]، هذا منهج حقوقي تشريعي يبين فيه الله عز وجل للناس أصول الأدب في حفظ حقوقه جل شأنه ولا يتقدم على حكمه أي حكم، لا حكم عولمي أو علماني، أو أي حكم بغير ما أنزل الله تعالى، وفي ذلك أيضاً بيان لحقوق الأنبياء والرسل ووجوب طاعتهم فيما بلغوا عن الله، فأي عاقل يقبل العولمة وهذا حكم الله؟ إن الجهلاء الغافلون عن الحق من مثل الذين ينادون من وراء الحجرات المتعجلون الرافضون للخير وسعادة الحياة، ومثلهم كثير فيما سبق وما لحق من أزمنة، ومنهم الذين يطالبون بالعولمة أكثرهم لا يعلمون ولا يتعلمون .

توضح سورة الحجرات أيضاً النظام الحياتي الدولي بين الناس في صناعة الأخبار وتداولها وتناولها سواء بين الناس أو من أي وسيلة إعلامية أو إتصالية وأن يقوم تداول الأخبار وتناولها على ميزان الحق والإيمان وليس على الكفر والفسوق حفاظاً على حقوق الناس وأعراضهم وأنفسهم وأموالهم، قال المولى جل وعلا: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٦﴾ وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٢٤]، ولعل بعض الصكوك الدولية الحقوقية تتوافق مع مضامين الآية الكريمة السابقة بخصوص تلقي الأخبار وتداولها لدعم السلام ومنابذة الحروب، ومن هذه المواثيق الإعلان الخاص بالمبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب ، هذا الإعلان الذي يحض على عدم إساءة استعمال الإعلام والذي صدر عن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته العشرين في

١٩٧٨/١١/٢٨م، ونذكر كذلك بالاتفاقية الخاصة بالحق الدولي في التصحيح التي عرضتها الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بقرارها رقم ٦٣٠ د ـ ٧ في ١٩٥٢/٩/١٦م ، وتهدف هذه الاتفاقية إلى مكافحة بث المعلومات الكاذبة أو المحرفة التي من شأنها أن تلحق الأذى بودية العلاقات بين الدول، كل هذه المواثيق وغيرها تسعى إلى تحقيق حسن التعايش بين الأمم والشعوب مما سبق الإسلام إليه قبل خمسة عشر قرناً، والنظام الدولي الإسلامي للتعايش بين الأقوام والقبائل والأمم والشعوب والدول يستند على مؤازرة الحق ودعمه أينما كان ومتى كان وعلاقات الناس يجب أن تقوم على المودة لا القتال وعلى السلام لا الحرب، ولا يناهض النظام الدولي الإسلامي إلا الطغاة والبغاة والعتاة والمعتدين الذين لا يستجيبون للصلح والوفاق والحق بما ينظم حياة الناس والحكومات والدول في ظل السلام وقواعد ومبادئ الدبلوماسية والسياسات الحكيمة العادلة، قال تعالى : ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[٢٥].

وفي هذا الجانب تتطابق بعض المواثيق والصكوك الدولية الحقوقية مع مبادىء السلام والسلم التي جاءت في الآية السابقة، من ذلك البروتوكول الخاص بلجنة التوفيق والمساعي الحميدة التي تبحث في تسوية الخلافات التي تنشأ بين الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في ١٩٦٢/١٢/١٠م ، وكذلك الإعلان الخاص بإشراب الشباب مثل السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب الذي أصدرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بقرارها ٢٠٣٧ د ـ ٢٠ في ١٩٦٥/١٢/١م، وكذلك الإعلان الخاص باستخدام التقدم العلمي والتقني لصالح السلم وخير البشرية، الذي أصدرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم

المتحدة في ١٠/١١/١٩٧٥م بالقرار ٣٣٤٠ د ـ ٣٠ ، فكل هذه الصكوك وغيرها تسعى إلى نبذ الحروب وإصلاح ذات البين وتحقيق السلام بعيداً عن أي لون من ألوان الهيمنة والظلم كما جاءت بها مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام.

ومن مبادئ النظام الدولي الإسلامي للتعايش بين الناس الموضح لعالمية الإسلام في حفظ حقوق الإنسان المحافظة على أحاسيس الإنسان ومشاعره وعواطفه، فلا يجوز أن يوصف الإنسان بالأسماء والألفاظ والألقاب التي تدعو إلى السخرية بين الناس بعضهم البعض مما يؤدي إلى الشر والبغضاء والتدابر والتناحر، وهذا مشهود في عالمنا من مظاهر التراشق الاعلامي والاتصالاتي بين الدول والحكومات بما يجب أن تترفع عنه الإنسانية من التنزل إلى السخرية والازدراء، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[٢٦]، والتنابز بالألقاب هو نوع من التعذيب النفسي الذي هو أشد إيلاماً من التعذيب الجسدي في بعض الأحيان، وفي هذا الجانب تتوافق الصكوك الدولية مع المبدأ الإسلامي لصون كرامة الإنسان من جميع أنواع وأشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة مما تضمنه الإعلان الخاص بحماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة الذي اعتمدته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بقرارها ٣٤٥٢ د ـ ٣٠ في ٩/١٢/١٩٧٥م، ولئن كان النظام الدولي الإسلامي للتعايش يمنع الإساءة إلى المشاعر والوجدان والعواطف، فهو يحرم تحريماً قاطعاً أشد الأمراض المفضية إلى انتهاك أسرار وأستار الإنسان وحقوقه الخاصة، وفي دنيا الناس اليوم أصبح التجسس والتلصص والتحسس وإساءة الظن بالآخرين من قواعد التعامل الدولي، وإلا فلماذا هذه الأقمار المنبثة في الفضاء؟ مع أننا نعلم أن بعضها خصص

للاستخدامات الانسانية الإيجابية، ولكن ماذا عن البعض الآخر، من يرصد من؟ من يعتدي على من؟ من يتجسس على من؟ لقد حرم الإسلام كل ما يفضي إلى الشر والباطل وكل ما يهدر حقوق الإنسان، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلا تَجَسَّسُوا وَلا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضاً أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾[٢٧]، وتحريم التجسس إنما هو مبدأ إسلامي وإنساني يتطابق معه كثير من المواثيق الدولية مثل الإعلان الخاص بالتقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي الذي أصدرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في ١٩٦٩/١٢/١١م بالقرار ٢٥٤٢ د ـ ٢٤ والذي يشير إلى المحافظة على الحريات الأساسية للإنسان ومبادئ السلم وكرامة الشخص والعدل الاجتماعي المعلنة في ميثاق هيئة الأمم المتحدة ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان المدنية والسياسية وإعلان حقوق الطفل وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والاتفاقية الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز العنصري .. الخ .

وفي خضم التنظيم الدولي للعلاقات الإنسانية بين الناس بجملة من التشريعات تحمل الآية الثالثة عشر من سورة الحجرات القاعدة العامة والأساسية في التعامل البشري والإنساني بين الناس التي هي المبدأ الحقوقي الإنساني الأول في الإسلام ، فيقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[٢٨]، هذه الآية تؤصل حقيقة الإنسان إذ أن جميع الناس في الشرف بالنسبة الطينية إلى آدم وحواء عليهما السلام سواء، والتفاضل لا يكون إلا بالتقوى بطاعة الله ورسله منذ أن خلق الله الإنسان وأرسل الرسل عليهم الصلاة والسلام وختم ذلك ببعثة محمد ﷺ. فلا تفاضل بين الناس بالأحساب أو الأنساب أو القوة أو المال أو السلاح أو السلطان أو اللون أو الجنس أو العنصر، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سئل رسول الله ﷺ

أي الناس أكرم؟ قال: **«أكرمهم عند الله أتقاهم»** قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: **« فأكرم الناس يوسف نبي الله ابن نبي الله ، ابن نبي الله ، ابن خليل الله »** قالوا : ليس عن هذا نسألك، قال: **«فعن معادن العرب تسألوني »؟** قالوا : نعم، قال: **«فخياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا»**[٢٩]، وعن أبي ذر رضي الله عنه قال : إن النبي ﷺ قال له : **«انظر فإنك لست بخير من أحمر ولا أسود إلا أن تفضله بتقوى الله»**[٣٠]. وعن درة بنت أبي لهب رضي الله عنها قالت: قام رجل إلى النبي ﷺ وهو على المنبر فقال: يا رسول الله أي الناس خير؟ قال ﷺ: **«خير الناس أقرؤهم وأتقاهم لله عز وجل، وآمرهم بالمعروف وأنهاهم عن المنكر وأوصلهم للرحم»**[٣١]، وجماع الأمر في هذا الحديث يتعلق بالأمر بالمعروف وفيه الدعوة إلى كل خير للإنسان في حفظ حقوقه، والنهي عن المنكر وفي الدعوة إلى ترك الشر وما ينتهك حقوق الإنسان. لقد بيّنت الآية الكريمة وجملة الأحاديث التي أوردناها الوسيلة الأولى للتعاون والتعايش بين المسلمين وغير المسلمين بصورة عالمية وليست عولمية واحتفاظ الناس بحضاراتهم وثقافاتهم وكافة خصوصياتهم ومالهم من سيادة في أوطانهم، فليس للّون أو الجنس أو الوطن أو القومية وغيرها من الأسباب حساب في ميزان الإسلام سوى الإيمان والتقوى، وعلى الإنسان أن يعرف نسبته الطينية فلا يخدع بجمال اللون، أو قوة الشعب أو كثرة المال.. إلخ.

ولو نظرنا إلى الدولة الإسلامية في عصر النبوة وكيف أنها حوت بين ظهرانيها أناساً من مختلف الأمم والشعوب والألوان والألسن والأديان لما وسع الإنسان إلا أن يذعن للحق الذي جاء به الإسلام في شأن العلاقات الدولية وهو النظام الإسلامي القديم المتجدد وإن تغيرت الأزمان والأوطان والحكومات والرؤساء والملوك والسلاطين، فقد جمعت دولة الإسلام بين ظهرانيها المسلمين من عرب وفرس وروم وأحباش..الخ، وجمعت اليهود والنصارى، جمع بينهم الإسلام بعالميته، وفي عصرنا الحاضر نلاحظ أن كثيراً من المؤسسات الدولية خصوصاً تلك المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة

تسعى إلى اصلاح المجتمع الإنساني بموجب عدة أنظمة وقوانين بنبذ العرقيات والشعوبية والقوميات والعنصرية ولكن تعيقها أعمال الأيدي الخفية التي تنتهك حقوق الإنسان وفرض نواقص عديدة لتلك الحقوق ومنها العولمة.

إن سورة الحجرات مليئة بالنداءات الربانية إلى الإنسان ترسم له الطريق ليعيش ويتعاون مع أخيه الإنسان في خير وفضل، إذ لا يمكن أن تعيش الأمم والشعوب في ظل الاضطرابات والفتن والمحن والقلاقل والقتال والحروب، ولا سبيل لعمارة الأرض الذي استعمر الله الإنسان فيها إلا بأعمال الخير ووسائل التعاون والعيش الكريم والإنماء الاجتماعي والتبادل الثقافي والتفاهم الإنساني، لأن الحروب تهلك الحرث والنسل، وما من شك فإن الإسلام اسمه دال على حقيقته فهو السلام لا الحرب أو القتال، ولهذا يقول الله تعالى : ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[٣٢]. والإسلام لا يجيز القتال أو الحروب إلا لضرورة وهذا ما يشير إليه القرآن الكريم في قوله جل وعلا : ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾[٣٣]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾[٣٤]، بل إن الإسلام يدعو إلى السلم وهو دين السلام ، حيث يقول عز من قائل سبحانه: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[٣٥].

يؤكد الإسلام على المسلمين أن يراعوا العهود والمواثيق وكفالة النظام الدولي والعلاقات الدولية بين الأمم والشعوب بحكم الإسلام كما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾[٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً﴾[٣٧]، وفي الحفاظ على المواثيق حتى مع غير المسلمين من الذميين يقول

عليه الصلاة والسلام : **« ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس منه فأنا حجيجه يوم القيامة»**[٣٨]، فمن ينقض العهود، ومن يأخذ خيرات وثروات الشعوب بالقهر وبغير طيب نفس، المسلمون أم غيرهم؟[٣٩].

لقد فرض الله سبحانه وتعالى التعاون بين الناس لأنه أساس في الحياة الإنسانية، وحق للإنسان في التكافل الدولي والتعاون العالمي في المجتمع والعمران فهي العالمية التي تعترف بالتعدد والتنوع[٤٠]، وليس العولمية التي تستند إلى النمطية والقالب الواحد، يقول جل شأنه : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[٤١]، ومثالاً للتكافل المالي والاقتصادي جعل الله تعالى الزكاة صلة بين القادرين والمحتاجين، وتقوم الدولة بتنظيم جمعها وصرفها قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[٤٢]، والإسلام يوضح أن المال مال الله، فهو ما رزق الله به الناس واستعملهم فيه، يجب أن يصرف في مصارفه الحقيقية التي تخدم الإنسان وتجلب له السعادة، ولا يستخدم في شقاء الناس ودمار المجتمعات، لذلك فالله سبحانه وتعالى بيّن حقيقة الذين يستعملون الأموال في الشر والباطل فقال عز من قائل : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾[٤٣]، لذلك فالإسلام لا يبيح استخدام الأموال في أي وجه غير مشروع لإحكام القبضة على رقاب الناس ومصائر الشعوب وثروات الأمم وتراثهم وصدهم عن دينهم وإثارتهم ضد ولاة أمرهم ليفسدوا في الأرض وتفسد حياتهم وتضيع حقوقهم في ظل العولمة وسلبياتها ، ولعل المواثيق والصكوك الدولية عن حقوق الإنسان تلتقي مع مبادىء الإسلام الحقوقية في تنظيم صرف الأموال للإنماء والرفاه الاجتماعي للأمم والشعوب مما جاء في الإعلان الخاص بالتقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي الذي أصدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة بقرارها ٢٥٤٢ د ـ ٢٤ في ١٩٦٩/١٢/١م

والدعوة إلى توجيه الإنماء والتقدم لأعمال السلم والصرف من الموارد المتوافرة لمصلحة الإنماء والسلام بدلاً من صرفها على التسلح وهدرها في التنازع والتدمير، والأخذ في الاعتبار معايير التقدم الاجتماعي التي وردت في دساتير واتفاقيات وتوصيات وقرارات منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية .. الخ .

ويضع القرآن الكريم بأحكامه الإسلامية والإنسانية للحياة ميزانها بإقامة العدل والقسط ويحرم الظلم والبغي والعدوان كما في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ۝٧ أَلاَّ تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴾[٤٤]، يقول ابن كثير : «والميزان: هو العدل كما قال الله تعالى : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾، وهكذا قال ها هنا : ﴿ أَلاَّ تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ﴾ أي خلق السموات والأرض بالحق لتكون الأشياء كلها بالحق والعدل، ومن هذا الميزان العام ينبع العدل في التقاضي: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾، ويقول تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾»[٤٥].

وإذا كان أفراد الأسرة الدولية والمجتمع ينظرون إلى العدل من هيئة الأمم المتحدة، وإلى العقلاء في الدول الكبرى من أرباب السياسة والقانون والقضاء ورعاة حقوق الإنسان فليعلم الجميع ما جاء في أحكام الإسلام من وجوب العدل مما ذكرناه من آيات تحض على العدل حتى في حق غير المسلمين وما يجب على القاضي من العدل في مجلسه وإقباله على أطراف القضايا لإعطاء كل ذي حق حقه، جاء في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قوله: « **آس بين الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك، حتى لايطمع**

شريف في حيفك ولاييأس ضعيف من عدلك»[٤٦]، وهذا التوجيه يشمل المسلم وغير المسلم، ولا شك أن من الإيذاء والتعسف والظلم الجور في الحكم بسبب اختلاف الدين، يقول الإمام على بن أبي طالب رضي الله عنه : « إنما بذلوا الجزية لتكون أموالهم كأموالنا ودماؤهم كدمائنا»[٤٧]، فمن حق المسلم وغير المسلم أن يُنصف ولا اعتبار لاختلاف الدين في إعطاء الحق والعدل لصاحبه. وتتجلى قمة العدل والإنصاف في مبادئ الإسلام الحقوقية في الخطاب الإلهي الذي وجهه المولى جلّ وعلا إلى النبي محمد ﷺ في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾[٤٨]، هذه الأية الكريمة مبدأ عالمي ودولي في شريعة الإسلام ، نزلت على رسول ﷺ عندما اتهم بعض منافقي المسلمين شخصاً يهودياً بسرقة درع أحد المسلمين واليهودي بريء مما اتهم به، ولما حرم الله سبحانه وتعالى الظلم على نفسه فهو حرمه على العباد مهما اختلفت أديانهم وألوانهم ولغاتهم وأجناسهم.. الخ، ولهذا لا يصح الاستخفاف بحقوق الناس واتهامهم بالباطل ففي ذلك إثم وعذاب عظيم ، قال تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١١﴾ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾[٤٩]، فلا يصح إذن اتهام أي إنسان بتهمة وهو بريء منها بغير الحق والحكم عليه بالباطل حتى ولو لم يكن مسلماً، مثل الحادثة التي انصف فيها النبي ﷺ اليهودي مما نسب إليه ظلماً إعمالاً لأوامر الله الداعية إلى العدل.

وبعد بيان التصور الإسلامي للحقيقة التي يجب أن تكون عليها حياة الأمم والشعوب والعلاقات الدولية، وما هي مهمات الحكام والحكومات بصورة عالمية لا بصورة عولمية ؟ نتساءل هل يمكن أن تفعل ذلك العولمة؟ دون نواقض لحقوق الإنسان وضياع حقوقه وخصوصياته وسيادته.. الخ، وهل يمكن لدعاة العولمة فعل ذلك وهم يتخفون تحت مسمى النظام الدولي الجديد دون أي ناقض لأي من مواد الإعلان العالمي لحقوق الانسان؟.

إن الحديث عن النظام الدولي الجديد، نظام العولمة يتم تناوله بين معظم المفكرين بكثير من التبسيط ويتأثر بالموقع الذي ينطلق منه المفكر والباحث، ففي الغرب تعتبر الاتفاقيات الجديدة اتفاقيات عالمية، ويعتبر النهاية التي انتهى إليها النظام دليلاً على صحة المنهج الغربي الرأسمالي، ويعتبر الكثير من المتأثرين بالمدرسة الغربية أن ما حصل من انتصار للأفكار الحرة ونظام السوق الرأسمالية، هو دليل واضح على قيام عالم أحادي القيادة وهي الحقيقة الأولى التي يجب البدء بها عند دراسة مستقبل العالم. فيرى البعض أن الإتحاد السوفييتي ـ آنذاك ـ سيعيد تنظيم نفسه خلال عامين أو ثلاثة فيقود العالم، وأن أوروبا الموحدة واليابان بقوتها الاقتصادية ستكون قطب له ثقله وقد يقود أحدهما العالم، إضافة لصعود قوي من آسيا ومنها القوى الإسلامية والتي ستمسك بالزمام في قيادة العالم بمشيئة الله. إن مثل هذه الآراء وغيرها، وبغَضّ النظر عما يمكن أن تحويه من حقائق قد تنطلق من المشاهدة المجردة، فترى النتائج وتنسى الأصول، أو أنها ترى المؤقت ولا تتعامل مع الشامل والمستمر، أو هي تقف عند الجزئي ولا تتناول الكلي، إنها لا تعترف بخصوصيات الأمم وتعدد الشعوب وتنوع الأنظمة .. الخ[٥٠] .

وعندما نتحدث عن النظام الدولي الجديد «العولمة»، لابد من طرح بعض المرتكزات التي يقوم عليها هذا النظام، لأن الكثيرين يتغافلون حقائق أساسية فتخرج الاستنتاجات فجأة غير متوازنة. فهذا النظام الدولي أو العولمة اسم على غير مسمى، فهو لا يحمل صفة الدولية أو العالمية، لأنه لا يمثل التقاء الإرادة الحرة لدول العالم كلها، بل لأن قلة من الدول الاستعمارية يهمها أن تجد أن مصالحها وكلمتها تمتد إلى مساحات العالم والكون كله، فتتحكم بتعسف بمصائر الأمم واستغلالها. وعليه فإن مفردات المجتمع الدولي، والرأي العام الدولي، والضمير الدولي، تشير إلى طغيان جزء من مكونات الكرة الأرضية السياسي وتعميم نفسه. إن المؤسسات الدولية وضعت لتعمل لصالح عموم الدول ضمن منظومة أعضاء الأسرة الدولية،

ولكن بمفهوم العولمة في العمل ـ أولاً قبل كل شيء ـ لضمان مصالح دول وأمم معينة في عموم الساحة الدولية في العالم والكون، وبهذا التوجه للعولمة فإن دور كثير من المنظمات الدولية والإقليمية كهيئة الأمم المتحدة وجميع مؤسساتها وعلى الأخص مجلس الأمن، وصندوق النقد الدولي والمنظمات التي تهتم بالتجارة والتعليم والبيئة والغذاء وحقوق الإنسان يجب أن تعمل كل هذه الهيئات لتحقيق مصالح بعض الدول.. الخ ، كل هذه الأمور تتنافى وتتناقض مع كثير من المواثيق والصكوك الدولية الحقوقية مثل الاتفاقية الخاصة بسياسة العمالة التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في ١٩٦٤/٧/٩م وقد جاء في ديباجة الاتفاقية ونصوص موادها التأكيد على حق العمل لجميع البشر مع توفير الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص ، والفكر العولمي باتجاهاته المهيمنة على كثير من مصائر الشعوب خصوصاً في شأن الغذاء يتناقض مع المبادئ الحقوقية المتضمنة في الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع والتغذية الذي اعتمده مؤتمر الأغذية العالمي بمقتضى قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة رقم ٣١٨٠ د ـ ٢٨ في ١٩٧٣/١٢/١٧م وفي هذا الإعلان كما جاء في ديباجته أنه يدعو إلى استئصال الجوع الذي سببه السيطرة الأجنبية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي والتمييز العنصري والفصل العنصري والاستعمار الجديد بكافة أشكاله التي لا تزال من بين العقبات الكبرى التي تقف في طريق اكتمال تحرر وتقدم البلدان النامية وجميع الشعوب ، والقائمة تطول في سرد النواقض والعوائق والعقبات التي تعي تفعيل الصكوك الحقوقية في التعليم والبيئة والإنماء والاقتصاد والتجارة .. الخ، وما العولمة إلا إحدى تلك العقبات التي تناقض المبادئ الحقوقية من خلال العولمة، ولحسن فهم النظام الدولي في واقعه ومستقبله، وما يهدد به الآخرين، أو ما يفتحه من مجالات عمل تفيد حركة الأمم والشعوب المستضعفة، أو من مجالات اختراق تسمح بتعديله لمصلحة الشعوب عموماً وإضعاف عوامل الهيمنة، تجب ـ على الأقل ـ رؤية المستويين اللذين يشكلان هذا النظام. هذان المستويان مترابطان في علاقة تبادل

أخذ وعطاء، سلب وإيجاب، لكنهما مختلفان من حيث البنية والفاعلية والاستمرارية، يقول خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ـ يحفظه الله ـ : «لقد شهدت الحقبة الحالية من تاريخ البشرية انهيار الأيديولوجيات التي لا تتفق مع دين الله وظهور الترهل على نظم أخرى من صنع الإنسان، كما شهدت ظهور أوبئة شديدة الخطر تفشت في كثير من المجتمعات مثيرة موجة من الهلع بين الناس وعند تشخيصها تبين أنها ناتجة عن الانحلال وفساد الأخلاق وهي آفات حاربها الإسلام ليحمي الإنسان منها، وإزاء ذلك وجدنا العديد من غير المسلمين يلهجون بالثناء على الإسلام وشريعته المحكمة مشيدين به على أساس أنه نظام متكامل يهتم بالجانبين الديني والدنيوي ويعطي كل منهما حقه. إن فرصة ثمينة قد ظهرت ولا تزال قائمة من أجل أن تعمل الأمة الإسلامية على تحقيق مستقبل أفضل لبلدانها وشعوبها، وإننا لنرجوا الله القدير أن يوفقها إلى مضاعفة جهودها والحفاظ على عقيدتها وقيمها لتبقى كما أرادها الله خير أمة أخرجت للناس، إننا نعيش في عصر تغلب عليه سمة التكتلات الاقتصادية والسياسية، وبالنسبة لأمتنا فمع أن لكل بلد من بلدانها خصوصيته، ومصالحه الذاتية لكن ذلك في رأينا ينبغي ألا يمنع هذه البلدان من أن تعمل على توسيع ما بينها من قواسم مشتركة مستمدة من وحدة الدين والتاريخ والتراث، وكذلك وحدة الآمال والمصالح بهدف تعزيز مواقعها عند التعامل مع التكتلات الأجنبية »[٥١].

وكما قلنا فالنظام الدولي الجديد هو استعماري بالدرجة الأولى، وأنه نظام عدواني بالتعريف الأول، فهو لا يكتفي بالتهام حقوق ومكاسب الآخرين، بل يلتهم أيضاً وبسرعة هائلة مقومات الحياة والتكاثر كما وضعها الله سبحانه وتعالى في الإنسان والأشجار والمياه والهواء والأرض وما في باطنها وخارجها، وهدم النظريات التي قبلت منذ قرنين أو ثلاث ولحد الآن والقائلة بأن تقدم التكنولوجيا والآلة كفيل بسد هذا النقص أو بموازنة الشرخ المدمر والخطير، كل هذه النظريات

فندتها الحقائق الدامغة، بل إن كثيراً من المدارس الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الغرب والشرق تتفق اليوم على أن نظام الحياة الجديد بطموحاته وأنماط سلوكه، والذي تفرضه بعض القوى الغربية قد يدخل طريقاً لا عودة فيه ولا شفاء منه، وبات يهدد الإنسانية، بل يهدد الحياة على هذه الأرض كلها، فيسعى العقلاء لرفض هذا النظام حتى لا تروح حقوق الإنسان هدراً ويلتهم القوي الضعيف، قال تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٥٢] ، وزعماء العولمة يعلمون أنهم يأكلون ثروات الأمم الاقتصادية والبشرية بظلم وعدوان.

إن هذا المفهوم المغلوط والمزور للنظام العالمي الجديد يتم تصديره وإشاعته قسراً وطوعًا، حتى يشوش على مفهوم حقيقي لنظام عالمي جديد أخذت ملامحه تتضح منذ فترة في حياة المجتمع الدولي الأكثر تطوراً نحو المجتمع العالمي، وكما يتم تقديم سياسة العولمة لتحل محل الحركة الموضوعية نحو العالمية، فإن هذا المفهوم الشاذ يقدم ليحل محل مفهوم أخذ يتشكل بآليات دفع عقلية متزنة نحو نظام عالمي جديد أكثر حرية وأكثر تعبيراً عن حقائق المجتمع الدولي الراهن والذي يتميز ببروز الملامح الإيجابية لتكوين المجتمع العالمي وليس المجتمع العولمي الأحادي، وفي تكوين عملية إنتاج الوفرة التي تؤسس القاعدة المادية لرخاء العالم وبروز إدراك العالم لضرورة تصفية الترسانة النووية ووقف سباق التسلح النووي وأسلحة الدمار الشامل. ولضرورة الإصلاح الاجتماعية والاقتصادية لقانون النمو غير المتكافئ، الذي يجعل الغني يزداد غناً والفقير يزداد جوعاً، ولضرورة إدراك أهمية المخاطر الكونية سواء كانت بيئية أو صحية، أو اجتماعية مثل تجارة المخدرات والإدمان وغسيل الأموال... الخ، أو بأهمية إشاعة الحرية السياسية في الحكم والاقتصاد والاجتماع والعمران وتطبيق مبادئ وأسس حقوق الإنسان على شعوب المعمورة دون أدنى درجة من درجات التفاوت والتمييز على أساس الجنس أو القومية أو

الدين أو الموقع الجغرافي... الخ[٥٣]، إن إشاعة مجموعة من المفاهيم المزورة والمغلوطة بما يسمى بالنظام العالمي الجديد أو العولمة، إنما يتناقض فعلياً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عدة جوانب هي :

١- إنهاء الحضارات والثقافات بل ربما الأديان جميعاً في العالم، وبقاء واحدة منها فقط هي الأيديولوجية أو الحضارة الرأسمالية بأبعادها الاستعمارية المتوحشة التي تهجم على دور الدولة الاجتماعي وتهجم على فكرة التنمية المستقلة والعلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على الدفع المتبادل، والتي تلغي المشروعية الدولية لثورة التحرر الوطني، والديمقراطية الوطنية والشورى ونظام الحكم الذي يقرره كل شعب لنفسه بما يحفظ حقوق الشعوب وسيادتها في أوطانها ، قال تعالى : ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [٥٤] ، فماذا نتج عن أنظمة الحكم في كثير من دول العالم ؟ أليس المنادين بالديمقراطية هم الذين يحاربونها لتحل العولمة محلها ؟

٢ - تعميق مفهوم العولمة كبديل لعملية التحول نحو العالمية، وجعل العولمة نظامًا قسرياً ومفروضًا، وخلق آليات قاهرة ربما كاتفاقيات منظمة التجارة العالمية وغيرها كإحدى آليات العولمة الاقتصادية، وتسييد فكر المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في جعل سياسية التثبيت الاقتصادي، والتكيف الهيكلي والخصخصة، وكأنها وصفة العلاج الوحيدة للتنمية في عالم التحرر الوطني، والنضال من أجل الاستقلال من جميع أنواع الاستعمار العسكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية، قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[٥٥]، هل رضيت كل الأمم والحكومات بتنظيم التجارة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية؟ لا أظن ذلك، حيث أن ثورة شعوب الغرب ومظاهراتها عند اجتماعات منظمة التجارة العالمية أو

البنك الدولي ما هي إلا دليل على عدم الرضى والقبول لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

٣ ـ تفويض فكرة ومعالم الدولة الوطنية في عالم التحرر والاستقلال والضغط لتشويه النمو المستقل لآليات المجتمع المدني، ودعم التشكيل البديل له بما يخدم السياسيات الاستعمارية بما يسمى بسياسات المنح الدولية في اتجاهها الأعظم.

٤ ـ نشر مفاهيم خاطئة تناقض واقع الحياة الدولية والمفاهيم العالمية، والتاريخ الفعلي للعالم مثل الانتقال من مفاهيم حوار الحضارات، إلى مفاهيم صراع الحضارات على أساس جغرافي، كادعاء وحدة الحضارة الأطلسية في مواجهة الحضارات الأخرى وعلى الأخص الحضارة الاسلامية، والحضارة الصينية والحضارة الهندية.

٥ ـ التأكيد على أن العولمة منهج سابق نجح في إنهاء الحروب والصراعات العنيفة في دول الشمال المتقدمة، وأنها سمة جنوبية في دول الجنوب، وهذه الحروب مرتبطة بالتخلف والبعد عن نموذج الديمقراطية الغربية الرأسمالية، فواجب على تلك الدول التخلي عن حضاراتها وثقافاتها وأديانها التي سببت لها التخلف والأخذ بمنهج العولمة.

٦ ـ توحيد العالم على أساس نمطي في نشر معلوماتية الشبكات الدولية مثل الإنترنت (مع ما لها من محاسن وفوائد)، واعتبارها قاعدة المعلومات المكونة للمعلومة الصادقة بدوافع استعمارية وكأنها قاعدة معلومات دقيقة موضوعية نزيهة ومحايدة لا تضليل فيها، والواقع المشهود يوضح كيف أسيء استخدام هذه الشبكة على نحو تتضارب فيه الأقوال والروايات والأخبار عن أسعار العملات والأعمال في البورصات والبنوك وأقيام الأسهم وتداولها ..الخ. قال تعالى : ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾[٥٦].

٧ ـ إنهاء مبدأ التوازن على أساس القوة، وقيام التوازن على أساس المصالح، أو مثل إعادة الروح في المبادئ والسياسات العدوانية للاستعمار القديم والجديد مثل شعارات المجال الحيوي للدول والمصالح الدولية للقوى العظمى، قال تعالى : ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾[٥٧]. وهذا الأمر يؤكده إقبال الفلوجي الذي يقول: «إن ظاهرة الاندماجات المتسارعة التي نشهدها الآن وكأنها تسرع للتهيؤ للقرن الجديد لا تسيّرها المشاعر والأناشيد العاطفية ولا الحماس القومي، بل تخضع لمعيار واحد هو قانون المصالح عبر الجنسيات، فحينما تندمج مجموعة عملاقة مثل دايلمر الألمانية لشركة كرايلزر الأمريكية فإن هم العملاق لا ينصب عن الدفاع عن هيبة صاحب الجلالة ولا تنشد المجموعة الألمانية من الدفاع عن العظمة الألمانية، بل أن الهم الأساسي للمجموعتين من اندماجهما هو التهيؤ بشكل أقدر على تطوير مصالحهما في قرن ستسود فيه التكتلات، إن مثل هذه التكتلات سوف لن تكون تجاه الدول النامية والصغيرة فقط بل إنها ستكون في موضع القوة حتى بالنسبة لدولها أو بالنسبة للدول التي تمتد عبرها»[٥٨].

٨ ـ الادعاء بحرص الدول المتقدمة على احترام حقوق الإنسان رغم الثنائية وازدواجية المعايير التي تسود عالم اليوم، وبخاصة من قبل الدول المتقدمة التي تأتي بكل ما يناقض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولا أدل على ذلك فرض العولمة على الناس قسراً وقهراً، قال تعالى : ﴿وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾[٥٩].

٩ ـ بناء قوات الانتشار والتدخل السريع باعتبارها جهداً للتعاون الدولي أو للمساعدة، في محاولة للتشويش على طابعها الاستعماري الفج إلى غيرها من مفاهيم وظواهر خاطئة وعدوانية، يراد لها أن تقدم للعالم، وكأنها حقائق ومسلمات بل وإنجازات ونجاحات باهرة لصالح التقدم وتحرر الأمم والشعوب وتمتعها بخصوصياتها الثقافية والدينية والسياسية بل فوق ذلك كله تمتعها بحقوقها الاقتصادية بكافة

أنواعها، وهي في حقيقتها غير ذلك، إنها استعمار جديد تحت ستار العولمة تنفرد به بعض دول الشر والطغيان والظلم بهيمنة كاملة على العالم ومقدرات الشعوب وحضارتها وثقافاتها وأنظمة الحكم فيها.

إن هذه الأفكار والمبادئ السائدة حالياً، لا تمثل أي صورة من صور النظام الدولي الجديد، بل إنها تمثل عدواناً على النظام الحالي الذي يقوم أصلاً على التنوع والتباين ووجود الاختلافات القومية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الأيديولوجية والخصوصيات الحضارية والثقافية، وهو ما أقره النظام الدولي الحالي بأن وسائل التعايش السلمي، وحسن الجوار، وحق التحرر الوطني، ونهاية الاستعمار، والتعاون الدولي وعلاقات النفع المتبادل وعلاقات السلام وطرق الحد من انتشار التسلح النووي ووقف سباق التسلح النووي وغيرها من الوسائل بأنها مسوغات دولية معتمدة، تؤهل هذا النظام الدولي للتقدم نحو النظام العالمي المنشود، والذي قدم على آليات أكثر تطوراً لصالح السلام، ووحدة البشرية ، وطرق مقاومة الأخطار الكونية ، والاستفادة من آثار الثورة العلمية التكنولوجية لبناء قاعدة الوفرة الاقتصادية كأساس تحتي للمساواة الاجتماعية والاقتصادية للبشرية، وتحلل طبيعة القهر للسلطة الوطنية، وقيام السلطة على أساس الديمقراطية الاجتماعية المتطورة نحو وحدة الجنس البشري لا فرق بين أمريكي أو أوربي وبين آسيوي و إفريقي، أو أمريكي لاتيني، أو أسترالي، ولا فرق بين أبيض أو أسود أو أصفر أو ملون، ولا فرق بين مسيحي أو مسلم أو يهودي أو بوذي أو أتباع أي دين وملة وكل ذلك في نظرنا محض كذب وافتراء، لأن تلك الديقراطية لا تُرى من منظور المساواة أو من مفاهيم نبذ التمييز بأشكاله ولكن من منظور الاستعلاء والهيمنة، ودليلاً لما ذكر فإننا نرى في ظل هذه الأفكار العولمية الاستعمارية الاستكبارية تكاد تصبح هيئة الأمم المتحدة هيئة بعض الدول المتحدة أو المتحالفة[٦٠].

إن هذه الهيمنة على هيئة الأمم المتحدة لا تظهر ولادة أخلاقيات جديدة في

العلاقات الدولية، أو تمسك برأي الشرعية الدولية من قبل اللاعبين الرئيسين فيها من أجل كل شعوب العالم بما فيها الشعوب العربية والإسلامية، وتلبية مطالبه من المجتمع الدولي، خاصة بما يتعلق بأمنه القومي والاقتصادي، حيث لا يوجد هامش داخل العولمة ورؤساء الدول المنادية بها للدول الصغرى والمستضعفة للتعبير عن سياستها ومصالحها وهذا يناقض المبادئ الحقوقية للإنسان ولا يساعد هذه الهيئة الأممية على تفعيل دورها في رعاية حقوق الإنسان وحفظها، فدول الاستكبار لا تسمح للمنظمة الدولية أن تتخذ أي موقف يتعارض مع مواقفها، أو القيام بمبادرات تتعارض مع مصالحها وتوجهاتها نحو القضايا السياسية التي تهمها، وقد أخذت تلك الدول مواقف مختلفة ومتنوعة ومتباينة إزاء قضايا متماثلة ومتشابهة، فبعض الدول مثلاً لم تلتزم بمبدأ واحد فيما يتعلق بالقضايا الدولية، فقد دعت إلى تكوين تحالف عسكري اشتمل على أكثر من ثلاثين دولة لحل أزمة الخليج الثانية، ولجأت إلى هيئة الأمم المتحدة للحصول على الموافقة لشن الحرب ضد العراق عام ١٩٩٠م. لكن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية قامت بتهميش دور هيئة الأمم المتحدة وكذلك الحال عند قيام الحرب ضد العراق عام ٢٠٠٣م، وجعلت وظيفتها لا تتعدى دور المراقب في مؤتمر مدريد خلال المفاوضات العربية الإسرائيلية، بشأن التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي[٦١]، هذا أمر لا يتوقع من دولة لها مصالح تهمها عند العرب والمسلمين ولا يتوقع من بلد يعد أكبر دولة في العالم حالياً لها خبرة كبيرة في السياسة الدولية، وأننا سوف نورد تفصيلاً واضحاً لفكرة العولمة في صور متعددة تبين مناقضتها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن الطلب المتزايد على وسائل الاتصال التي بدأت بسلسلة طويلة من الاختراعات، بدأت بالإذاعة والتليفزيون ثم آلة التصوير والسينما، ثم الحاسوب البرّاق (الفاكس)، وأخيراً أدوات ربط النظم المعلوماتية في شبكة الانترنت أدى انتشار هذه الأدوات، واستخدامها دولياً إلى العمل عند كل مرحلة من مراحل

تطورها تعبئة وسائل مادية ومالية في تزايد مستمر، فتراكمت المشاكل المتعلقة بتكلفة بناء الشبكات المطلوبة وتعقدت تنظيمات شروط الدخول فيها حتى احتلت مكانة الصدارة في النضال الاجتماعي والسياسي من أجل السيطرة على وسائل الاتصال، هكذا أصبحت وسائل إنتاج المعلومات، أي جمعها وتنقيتها وبثها أو حجبها رهاناً أساسياً في الصراع الاجتماعي بقصد الهيمنة السياسية على الكون واستعمار الأمم مجددًا، ولعل النمو الكبير للتكلفة في هذه المجالات قد نقل المجتمع الحديث إلى مستويات تعد غير مسبوقة في أوائل القرن العشرين عندما تم بناء شبكات الإذاعة والتليفزيون، وازداد ذلك في منتصف القرن السابق بالنسبة إلى وسائل الاتصال الأخرى والفضائيات، ففي مرحلة أولى ظلت هذه الإنشاءات احتكاراً لبعض الدول والشركات الكبرى، ولكن في ظرف بضع سنوات صارت إقامة هذه الوسائل للاتصال في متناول عدد كبير من الدول، ولو على نطاق محدود وبشروط اقتصادية ومالية تؤكد تبعية هذه الدول لرأس المال المهيمن عالمياً ، فهل سيكون ذلك صحيحاً أيضاً فيما يخص الوسائل الجديدة لتطبيق العولمة؟[٦٢]

وتستند العولمة في أساسها إلى الثورة المعلوماتية والاتصالاتية وجمع المعلومات والمعارف، فما هي تلك المعلومات والمعارف التي نتحدث عنها؟ ولماذا نريد جمعها ونقلها؟ وما هي أهداف الاتصال؟ وهنا لابد من التفرقة بين المعلومات والمعارف، فسيل وابل من المعلومات يمكن أن يقف عائقاً في سبيل تكوين معرفة صحيحة وعلماً نافعاً، مما يجعل الإنسان عاجز عن القيام بتحليل لمعانيها وإدراك مفاهيمها ولا يخفى على أحد أن وسائل الإعلام والاتصال أصبحت تستخدم الآن بفعالية الوسائل المختلفة للتلاعب بالرأي، مع أن مقدار المعلومات المفيدة التي يحتاج إليها صانع القرار مثلاً سواء أكان في إدارة مؤسسة اقتصادية فردية أم كان في إدارة اقتصاد قومي لا يقارن مع ما كان عليه منذ خمسين عاماً فقط، ولكن إذا كانت هذه المعلومات مفيدة من وجهة نظر إدارة النظم، فهل هي تفيد الإجابة على

التساؤلات التي تتخطى مجرد إدارة المجتمع؟ ولعل الإجابة على هذا السؤال سلبية في معظم الأحيان[٦٣]، فهي لا تحقق مصلحة الإنسان وصون حقوقه وتحقيق الإنماء والرفاه اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً .. الخ .

يجب إذاً أن لا يفوتنا لحظة أن سيادة علاقات السوق في المجتمع الرأسمالي يكيف استخدام المعلومات والشبكة المعلوماتية طبقاً للمصالح الخاصة الحاكمة، وهكذا يستغل رأس المال فرصاً إضافية متاحة له بفضل المعلوماتية، مثلاً من خلال تصدير أجزاء من عملية الإنتاج إلى بلاد يعرض العمل فيها بأجور رخيصة، وهكذا صار التحكم في العمل من بعيد، وسيلة في استراتيجيات رأس المال من أجل تخفيض الأجور[٦٤]. وفي هذا غمط لحقوق الإنسان وظلم للإنسان وهو مشاهد مما تقوم به كبريات الشركات في بعض الدول باستخدام العمالة الرخيصة في شرق وجنوب شرق آسيا وفي أفريقيا لتبيع سلعها بأثمان باهظة وقد صنعت بأقل القليل وصانعوها ضاوون من الجوع يعانون الفقر والجهل وأبسط حقوق الضمان الاجتماعي لتنامي حياتهم في حرية كما تشير المادة الثانية والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من المواد، فأين المساواة في الأجور كما ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الثالثة والعشرون؟ وأين تكافؤ الفرص كما تنص عليها بعض المواثيق الحقوقية الأخرى؟

وهكذا تظهر التفرقة بين الإدارة واستخدام الأداة تفرقة واضحة، ولكن إذا كانت إدارة جمع وتوزيع المعلومات بواسطة مؤسسة عامة محايدة تلائم مبادئ العدل والإنصاف مع وجود الرقابة النزيهة العادلة غير المنحازة ويكون هناك احترام التعددية الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية فهذا أمر مرغوب فيه، أما إذا كانت إدارة العملية تقوم على مبدأ المصالح الخاصة تضعها بالضرورة في خدمة هذه المصالح على حساب الأمم والشعوب والحكومات والمصالح الإنسانية فهو شيء مرفوض، وإن وجود بعض الجهات الرأسمالية الداعية للعولمة على قمة النظام

الرأسمالي ومالها من قوة عسكرية وقوة اقتصادية ووسائل إعلامية فاعلة، وبعد انهيار الإتحاد السوفييتي الذي بدأ وكأنه انتصار للرأسمالية جعل قيادة تلك الدول تثق بأنها ستكون المهيمنة للمرحلة الجديدة على العالم، وساعد على ذلك التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال والمواصلات والإعلام والصناعات الالكترونية مما أكد على ضرورة الأخذ بمبدأ العولمة، كما أن دور الشركات متعددة الجنسيات وتوسع نفوذها ونجاحها في الضغط من أجل توقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية وكل ما له صلة بالاستثمار وفتح الحدود أمامها بلا قيود أكد على سهولة تحقيق العولمة[٦٥].

كما لا يخفى دور المنظمات والمؤسسات الدولية المالية التي قد تعمل تحت توجيه ورقابة تلك الدول في إطار اتجاهات العولمة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لأن هذه المؤسسات المالية والهيئات المنبثقة عنها أصبحت تعمل على إشاعة الفكر العولمي برغم احتجاجات الدول والشعوب وخصوصاً ما حصل في واشنطن عند اجتماعات منظمة التجارة العالمية والصندوق الدولي والبنك الدولي في سياتل عام ١٩٩٩م من الشعب الأمريكي نفسه الذي يعارض ذلك النظام العولمي الجديد ، وفرض تطبيقاته على الأرض من خلال ما يدعى ببرامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد والخصخصة التي تفرض على البلدان النامية تحت شعار حرية الأسواق وحتمية النظام الدولية الجديد «العولمة».

والواقع أن هذه العقيدة تم صوغها منذ عام ١٩٤٤م مع عقد اتفاقات بروتون وودز، وتستمد مصادرها من أهم المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية السالفة الذكر، والتي تقوم منذ ذلك الوقت وبواسطة إمكاناتها الكبيرة بتمويل مراكز الأبحاث والجامعات والمؤسسات الإعلامية على المستوى الدولي بهدف نشر وتعميم عقيدة اقتصاد السوق ومحاسنه، حيث يتم تناول هذا الخطاب بتكرار مستمر من قبل كبريات الصحف والمجلات الإقتصادية، ولا سيما الناطقة منها باسم المستثمرين والبورصات العالمية مثل وول ستريت جورنال، فايناشال تايمز،

الإكونوميست، فار ايستيرن ايكونوميك ريفيو، لي ايكو، ثم يتولى العديد من الإقتصاديين والصحافيين ورجال السياسة مهمة إيصال المبادئ والوصايا الرئيسية لهذه العقيدة إلى مختلف مستويات القرار. ويتمثل أولى هذه المبادئ طبعاً في تخفيض العجز العام، أما بقية مفاهيم هذا الفكر الأحادي الجديد فهي معروفة : السوق بصفة كونها اليد الخفية التي يسعها تصحيح الاختلالات المالية والتي يجب أن يُعتمد على مؤشراتها في توجيه وتحديد التوجه العام للاقتصاد، المنافسة والإنتاجية كأداة تحفيز للمؤسسات تدفعها باستمرار إلى التحديث، حرية التبادل من دون قيود كعامل تنمية دائمة للتجارة وعولمة الإنتاج والتدفقات المالية وتعميق مسار اقتسام العمل الدولي الذي من شأنه التخفيف من المطالب النقابية وتخفيض الأجور لضمان الاستقرار وتحرير السوق والخصصة[٦٦].

كما أن هناك صلة ستكشف عنها الأيام المقبلة وتحتاج إلى الكثير من البحث والتدقيق تدور حول دور العصابات المالية في إشاعة وتثبيت نظام حرية الأسواق والترويج للعولمة، وهو دور لا يزال غامضاً لأن هناك تكتماً كبيراً حوله، ولكن بالتأكيد فإن فتح باب التجارة والاستثمار بلا قيود أو حدود هو لصالح هذه العصابات بالدرجة الأولى، ثم لا ينسى دور الصهيونية والماسونية الذي تحيط به مجموعة من الشكوك الغامضة والمثيرة، وربما يأتي اليوم الذي يتضح فيه هذان الدوران أمام الرأي العام العالمي عن قريب، أنهما العلتين البارزتين في العالم الاقتصادي الذي نعيش فيه : «فالمسألة ليست في طرح الحلول الجاهزة، المسألة هي في البحث عن الحلول المبتكرة الملائمة والتي من شأنها التأثير على سير الأحداث، ولا شك أن أموراً جديدة قد حصلت، وأن هذه الأمور تحتاج إلى مواجهة ، بالتحليل والدرس وابتكار الحلول، وما دامت «العولمة» تدعي أنها عالمية ، فإن مواجهتها لابد أن تكون كذلك، رغم أن إفرازاتها وتأثيراتها تختلف حسب الموقع من المراكز الرأسمالية والمحيط، وداخل هذه المراكز نفسها»[٦٧]. وإذا كانت الرأسمالية الصناعية، بلغت مرحلة النضج في البلدان الرأسمالية المتقدمة، فإنها

تشهد الآن تحولاً إلى رأسمالية التكنولوجيات المتطورة، بقيادة الشركات العملاقة، وبدافع من القوى التجارية العالمية المحتكرة للأسواق ومن خلال عملية تجدد مستمرة، ويشهد العالم بعض مظاهر الرفض لما يجري على السطح، ولكن الأخطر من ذلك هو ما يجري تحت الأرض، فإلى متى يمكن أن تتحمل الفئات المنكوبة والتي أصابتها سهام وحراب الليبرالية الجديدة المتوحشة؟ إلى متى يتحمل هؤلاء مظاهر الإقصاء والتهميش والبطالة وتردي الأوضاع الاجتماعية وضياع حقوق الإنسان؟

لقد حاول المنادون بالعولمة التهوين من شأن ردود الفعل ، واتهموا تلك الردود تارة بالإرهاب وتارة بالأصولية وثالثة بالبعد عن الواقع، أو حتى بالخيال، وعدم مسايرة العصر، ولكن في الواقع فإن ردود الفعل المتمثلة بالتمسك بالثوابت الثقافية والوطنية والقومية والمحافظة على الخصوصيات، وكذلك المبادرات والحركات المحلية والإقليمية الساعية إلى تجديد الطموحات الوطنية ، جميع ردود الفعل هذه تشهد بروزاً متزايداً، وسوف يأتي اليوم الذي تتمكن فيه هذه الحركات من التلاقي والتوحد، وإيجاد القواسم المشتركة وابتكار الحلول المناسبة لمقاومة ذلك التعدي الصارخ على حقوقها، وإعادة تماسكها بتأكيد القيم الإنسانية في مواجهة تحدي «العولمة» من تهميش وتشتيت وتفتيت، وإقصاء، مع أنه في المقابل تتعالى الصرخات وترتفع الشعارات بحجة الواقعية، من قبل مروّجي العولمة باسم التنمية المستقلة والاعتماد على الذات، فيُطرح مشروع الالتحاق بالسوق الرأسمالي العالمي، والتبعية للأسواق العالمية والانضواء تحت خيمة منظمة التجارة العالمية، وهذا برأيهم واقعية، وهناك فرق بين (الواقعية) و(الوقوعية)، فالأولى تمثل العالم أمماً وشعوبًا تتعارف وتتواصل محافظة على هويتها وقيمها وتراثها وثرواتها، أما الأخرى فهي وقوع الأمم في هوة الاستعمار السياسي والاقتصادي الحديث ويرتبط بمعاهدات ومواثيق يجيد المستكبرون فن تأويل مفرداتها وتفسير معانيها والالتواء حولها ليخرج المستكبر فيها هو المنتصر في كل الأحوال وإن كان منهزماً، مثلما يقول المصارع المنهزم إذا طرح وهزم وهو على أرض الحلبة وقد تحققت هزيمته يرفع ساقه وقدمه إلى أعلى ويقول ساقي لا

زالت في العلو، وهكذا يفعلون، قال تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾[٦٨].

وبما يعرفه الجميع عن مشكلة ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان، بسبب الهيمنة والغطرسة من بعض الدول في إعاقة عمل هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاستخدام المعيب لفكرة التدخل، مثل إصدار قرارات باسم الشرعية الدولية لحصار بعض الشعوب، فهل سيكون هناك إجماع على احترام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في ظل العولمة؟ أم أن هناك نزعة لدى بعض الدول للدفع بالخصوصية الثقافية لمنع تطبيق مواثيق حقوق الإنسان العالمية؟ فتكون العولمة انتهاك لحقوق الإنسان وناقض من نواقضها. يقول أحد المفكرين عن العولمة: «إن هذا التغير الذي يستدعي الانتباه يتمثل في تراجع عام لدور الدولة وانحسار نفوذها، وتخليها عن مكانها شيئاً فشيئاً لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها يوماً بعد يوم، هي الشركات العملاقة متعددة الجنسية»[٦٩]، ويضيف إلى ذلك بقوله: « إن العولمة هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة دون حاجة إلى إجراءات حكومية»[٧٠]، إن في العولمة وفي النظام الاقتصادي الجديد أيضاً مصطلحات مازلت مضامينها غامضة غير محددة وليس فيها سوى وعود وخيال غيبي بالرفاه والعدالة، كَذَّبَتْه المقدمات والنتائج الملموسة حتى الآن.

ورغم الترويج الشديد للعولمة ولجملة من القواعد والترتيبات فيها مثل «الفعالية» و «التنافسية» إلا أنها تعني الاستفادة القصوى من الأسواق الواسعة والغنية والمتعطشة في وقت واحد الآخذة في التشكل في بلدان الأطراف وخاصة حول مراكز الاستثمار الإنتاجي الجديد ومواقعه ومواضعه ودوائر إشعاعه ونفوذه. ولا يكتفي نظام العولمة بالحصول على مواد خام وطاقة رخيصة من الأطراف على

الطريقة التقليدية ، بل يحصل أيضاً على مصادر جديدة ورخيصة لقوة العمل مدعومة بجيش العمل الاحتياطي المتوفر والمتشكل عولمياً : «إن حركة العولمة المتفاقمة ونظامها الآخذ في التبلور الآن لا يسمحان بحدوث تنمية حقيقية وبمعالجة جدية لمعضلات التخلف المعروفة، إلا ضمن حدود معينة وفي بلدان محددة وفي مناطق منتقاة لهذا الغرض على سطح الكرة الأرضية كلها »[٧١]، ومعلوم أن الشعوب في مختلف أنحاء العالم تتصدى اليوم لتحديات تختلف عما كانت عليه بالأمس بسبب التغيرات التي طرأت في مجالات العلاقات الاجتماعية والدولية والتي لابد إذاً من التركيز عليها مما يؤكد أن العولمة : «ستاراً تكمن الرأسمالية الهمجية من ورائه»[٧٢].

ويؤكد سمير أمين أن سلبيات العولمة سوف تخلق أزمات اقتصادية كبيرة ذلك أن الأزمة تتجلى في أن الأرباح المستخرجة من الاستغلال الرأسمالي لا تجد منافذ لها بالدرجة الكافية في الاستثمارات المربحة القادرة على توسيع القدرات الإنتاجية، وفي هذه الظروف يصير الهدف الرئيس لسياسات إدارة الأمة البحث عن (منافذ أخرى) لفائض الأموال العائمة، من أجل حماية النظام من خطر تبخيس فجائي وضخم لقيمة هذه الأموال، كما حدث خلال الثلاثينات من القرن الماضي، ويوضح بالأرقام ضخامة الأزمة حين يشير إلى أن حجم المبادلات التجارية العالمية لا يزيد عن (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف مليار دولار سنوياً، في الوقت الذي يقوم فيه حجم التدفقات المالية الدولية بمبلغ (٨٠) ثمانين إلى (١٠٠) مائة ألف مليار دولار سنوياً أي ثلاثون ضعفاً ، ويطرح الباحث سؤالاً على جانب من الأهمية وهو : كيف تدار المشاكل الناتجة من هذه الحركات المالية المهولة؟، وصدق الله العظيم القائل: ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾[٧٣].

والعولمة في جانبها الثقافي لا يمكن أن توصف إلا بأنها : « الانتقال من ظاهرة الثقافات الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديدة هي الثقافة العالمية أو الثقافة

الكونية»[٧٤]، بل إنها بهذا التعريف (أي العولمة الثقافية) فعل اغتصاب ثقافي وعدوان قهري على سائر الثقافات، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالتكنولوجيا فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها العولمة، فحياة الأمم والشعوب ألوان متعددة من الثقافات متنوعة الأطوار عبر التاريخ، والأمر يقتضي بوجوب إدراك الفارق بين التثاقف والعنف الثقافي من جانب واحد، فالتثاقف يعني الإصغاء المتبادل بينها، ومنه الاعتراف بحق الاختلاف، وهو من أقدس حقوق الإنسان، ولكن العولمة تناقض ذلك كله من خلال العنف الثقافي بالانكار والإقصاء لثقافة الغير، وعلى الاستعلاء والمركزية الذاتية في رؤية ثقافته، ويرادف التثاقف معنى الحوار والتفاهم، بينما يتلازم العنف الثقافي مع الإكراه والعدوان، وبينما يجري التثاقف بين الثقافات على قاعدة الندية، فإن فعل الاختراق والتجاوب معه يعبر عن دونية يأباها أي انفتاح وأي حوار، وعن خطر الاستعمار بأنواعه المختلفة الذي يستند إلى قوة السلاح يقول الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود رحمه الله : « إخواني : ولسنا أيضاً في حاجة لتكرار الأساس التقليدي الذي تسير عليه سياستنا الخارجية . فنحن منذ أسّس هذه الدولة بانيها وأوضح أساس نهضتها المغفور له الملك عبدالعزيز، قد أثبتنا في المجال الدولي إيماننا بالسلام العالمي ورغبتنا في دعمه وتقويته ونشره في ربوع العالم. وكنا ولا نزال نفعل ذلك بوحي من تعاليم ديننا وتقاليدنا العربية الأصيلة ونحن نؤيد الآن، في سبيل ذلك نزع السلاح وتجنب البشرية مخاطر الأسلحة الفتاكة وندعو إلى حرية تقرير المصير لكل الشعوب وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية المرتكزة على الحق والعدل»[٧٥].

ولما تورثه الحروب والأسلحة المدمرة من وبال ودمار وخراب على الأمم والشعوب سعت المملكة العربية السعودية إلى الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يقول الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود: « إن المملكة العربية السعودية التي تنبثق مبادئها من واقع شريعتنا الإسلامية السمحة ودينها الحنيف الذي يدعو إلى

السلام والعدل والمساواة والإخاء التزمت لنفسها طريق السلام إنطلاقاً من المثل العليا والقيم السامية، وسوف تواصل العمل جنباً إلى جنب مع جميع الدول المحبة للسلام من أجل إزالة شبح الحرب وتنمية العلاقات الودية والتعاون المثمر بين الشعوب وإقامة مجتمع دولي تسوده العدالة والسلام، وإنه من هذا المنطلق جاء قرار المملكة بالانضمام إلى معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية إسهاماً منها في ترسيخ هذا التوجيه السلمي»[٧٦]، إن عولمة الثقافة أمر مستحيل بعيد عن المعقول والمنقول ولذلك فهناك عشر اعتبارات تؤكد ذلك وهي :

١ ـ ليست هناك ما يسمى ثقافة عالمية واحدة، بل هناك ثقافات متعددة ومتنوعة تجمعها صفات الحوار والتفاهم والتبادل مما يؤكد منطق حوار الحضارات وينفي الزعم بصراع الحضارات الذي تفضي إليه العولمة .

٢ ـ الهوية الثقافية للإنسان ذات مستويات ثلاث : فردية، وجماعية، ووطنية قومية، والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساساً بنوع الآخر الذي تقابله مما ينتج عنه التعددية والعالمية، والعولمة لا تعترف بالتعددية والتنوع والاختلاف وهذا مخالف لسنة حياة الإنسان على الأرض كما أرادها الله جل وعلا .

٣ ـ لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها الوطن والأمة والدولة وما لديها من تراث حضاري وثقافي القائم على دستور كل بلد.. إلخ.

٤ ـ ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيضاً وبالدرجة الأولى أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم فهي فكر ينطوي على مخلوط علماني نازي صهيوني صليبي غربي يستبعد كل ما هو شرقي إسلامي أو غير إسلامي.

٥ ـ العولمة شيء والعالمية شيء آخر، العالمية انفتاح على العالم وعلى الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي والفكري والثقافي، أما العولمة فهي نفي للآخر وإحلال للصراع الثقافي محل الصراع الإيديولوجي والفكري والديني والحضاري لأن الصراع الثقافي يشمل كل أنواع الصراعات الأخرى وإن خفيت على الكثير من الناس.

٦ ـ ثقافة الاختراق العولمية تقوم على جملة أوهام هدفها التطبيع مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري، وهذه الأوهام هي وهم الفردية، وهم الخيار الشخصي، ووهم الحياة ، ووهم الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير، ووهم الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي، وبعبارة أخرى التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الأول والأخير للعولمة.

٧ ـ العولمة نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى، ويدفع إلى التفتيت والتشتت، ليربط الناس بعالم اللا وطن واللا أمة واللا دولة، وبالتالي لا دين لا حضارة ولا ثقافة، ويغرق الناس في آتون الحروب الأهلية والصراعات العرقية والشعوبية والقومية.

٨ ـ العولمة تكريس الثنائية والانشطار في الهوية الثقافية المزدوجة المتأرجحة غير الثابتة الراسخة.

٩ ـ تجديد الثقافة، أية ثقافة لا يمكن أن يتم إلا من داخلها بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها مع الإبقاء على الثوابت التي لا تقبل التغيير أو التبديل، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل.

١٠ـ حاجة كل أمة للدفاع عن هويتها الثقافية بمستوياتها الثلاثة، ولا تقل عن حاجتها إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لابد منها لدخول عصر العلم والتكنولوجيا ، ولهذا فإن العولمة نظام يتجاوز دائرة الاقتصاد ليشمل أيضاً مجال السياسة والفكر والإيديولوجيا والثقافة والدين .. الخ [٧٧].

مما تقدم يتضح أن العولمة ليست نظام استقرار ولكنه مجال يقود إلى الفوضى والاضطراب مما قد ينتج عنه ما يلي :

ـــ حروب إقليمية وأهلية ونزاعات في أرجاء مختلفة من العالم، وهذا ما توصل إليه حميد الجميلي أستاذ الاقتصاد في جامعة بغداد حيث قال: «وبينما يتحرك

الاقتصاد العالمي نحو القرن الحادي والعشرين تتحول دعوات إحياء الحوار بين الشمال والجنوب إلى دعوات لكي تحول عالمنا إلى عالم وحشي تسود فيه شريعة الغاب، شريعة القوي الذي يأكل الضعفاء، وبدلاً من إحياء الحوار البناء بين الشمال والجنوب، يسعى الشمال لإحياء دعوات الاستعمار القديم لنهب ثروات أبناء الجنوب واستنزاف خيراتهم والتحكم في مصيرهم الاقتصادي والسيطرة على أنماط تنميتهم وربطهم بالسوق العالمية ربطاً اندماجياً تبعياً»[٧٨].

- اضطرابات سياسية واقتصادية.
- انهيارات في الأسواق المالية والبورصات.
- تصاعد وتيرة الظلم لانعدام المساواة الاجتماعية في البلدان الرأسمالية وعودة متسارعة للفقر والبطالة في بلدان الأطراف.
- تفاقم التفاوت في المستويات المعيشية والاجتماعية بين بلدان المركز والأطراف.

ويشرح أحد الباحثين حقيقة الفوضى التي ستقود إليها العولمة فيقول : «لذا فإن العولمة الاقتصادية تستهدف الدولة ومقومات سياستها في إطارها المؤسسي لتحل محلها شبكات الهيمنة العالمية الجديدة ممثلة بمؤسسات بدتن وودز ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات والمراكز المتقدمة للمنظومة الرأسمالية عالم العولمة الاقتصادية، إذن فيما يتعلق بدول الجنوب فهي عالم يتجاوز التنمية المستقلة ومقوماتها وهذا يعني أنها عالم بلا معنى، وعالم بلا وطنية اقتصادية عالم بلا أسوار، عالم بلا حواجز اقتصادية، السلطة والبشر والخدمة ورأس المال والتكنولوجيا كلها معلومة فالعولمة باختصار شديد عالم بلا هوية لا يعترف بالتراث ولا يعترف بالخصوصية، عالم الإباحية والمشاعية، بل هو عالم الفوضى، بل عالم إمبراطورية الفوضى وعالم الرأسمالية الهمجية والمتوحشة»[٧٩].

ولذلك لن تستطيع الثورة المعلوماتية إدراج جميع بلدان العالم ضمن صيغة مجتمعية موحدة، بل ستدفعها في اتجاه تحويل الجميع إلى نمط اقتصادي موحد من

خلال ربط العالم بشبكة اتصالات واسعة وموحدة، ومع هذا فإنه في الولايات المتحدة وهي أغنى بلد في العالم فهناك (٦٠) ستين مليون يعيشون تحت خط الفقر، وفيها يملك ١٪ من السكان ٣٩٪ من الثروة.

- وفي الإتحاد الأوروبي أول قوة تجارية متحدة في العالم يعيش فيها (٥٠) خمسين مليون فقير.
- وعلى الصعيد العالمي تفوق ثروة (٣٥٨) ثلاثمائة وثمانية وخمسين شخصاً من أصحاب المليارات الدخل السنوي لـ ٤٥٪ من السكان الأكثر فقراً في العالم أي ٢.٦مليار نسمة، وفي الوقت الذي يعاد فيه توزيع أرباح الانتاجية لصالح رأس المال وعلى حساب العمل، ينظر إلى كلفة التضامن الاجتماعي على أنها عبء لا يطاق، ويصار إلى تقويض بناء دولة الرعاية تحت وصاية الاستعمار السياسي أوالاقتصادي أو الاجتماعي..الخ .

حقاً إن الاستعمار المباشر بصورته السافرة قد أخلي سبيله إلى نوع آخر من الاستعمار، يتعرف عليه بأنه : استعمار جديد أو حديث كما أسميناه في أحد فصول هذه الموسوعة، بل كما ذكر في ديباجة الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية الذي اعتمده مؤتمر الأغذية العالمي في ١٩٧٤/١١/١٦م بمقتضى قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ٣١٨٠ د ـ ٢٨ في ١٩٧٣/١٢/١٧م فيما يمكن اعتباره تأكيداً على استمرار جوهره ولكن بأساليب تخفي الوجه السافر للاستعمار العسكري ليظهر بدرجة أعلى من الكفاءة، وبمسحة أكبر من التظاهر بالإنسانية، نفس الأهداف التي حفزت الدول الاستعمارية إلى أن تجوب أرجاء الدنيا، بحثاً عن مواقع جديدة للنهب والسلب، فإذا أعوزتها هذه الطرق انقلبت على بعضها البعض تتقاتل تقاتل الوحوش على فريسة اقتنصتها إحداها، ومثالاً لذلك الحربين العالمية الأولى والثانية. وبيان فكرة أن العولمة وأنها استعمار جديد يتضح بقراءة النص الآتي : «فالعولمة نظام يقفز على الدولة والأمة

والوطن، يعمل على التفتيت والتشبيت وفي ظل العولمة الاقتصادية ومقوماتها سيصبح عالم الجنوب مهملاً ملحقاً بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف لأداء وظائف اقتصادية محددة، ويخطئ من يظن أن عالم الجنوب سيحقق أي نوع من التنمية عبر آليات العولمة، فالتنمية لا تتم بالإنابة ولا بد أن تكون وإما بالأصالة، وكل ما يحدث من تنمية في ظل العولمة فهي لصالح برابرة العالم الجدد، وستفضي العولمة الاقتصادية في نهاية الأمر إلى حالة حافلة بالتوترات والتناقضات خاصة بعد أن تعطل قدرة الدولة وسيادتها القومية على التشريع في نطاق سيادتها الجغرافية وإلزامها بالخضوع للتشريع العالمي لصالح الفاتحين الجدد، خاصة فيما يتعلق بتحريك المواد الاقتصادية والتحكم في حركة هذه الموارد. ومن هنا نقول أن العولمة الاقتصادية تعني اضمحلال الوطنية والقومية بل نقيضاً مطلقاً للقومية أو الوطنية الاقتصادية. ويحاول الخطاب الاقتصادي للعولمة التخفيف من وطأة أفول دور الدولة والقول أن تقليص دور الدولة بوصفها منتجاً مباشراً للسلع والخدمات لا يعني بالضرورة ضعف الحكومة، ويؤكد الخطاب المعاصر للعولمة بأن الحاجة الحقيقية هي لجهاز حكومي أصغر حجماً وأكثر كفاءة، ويضيف هذا الخطاب أن العولمة ستؤدي إلى تغير دور الحكومة في العمل المباشر». وهذا يؤكد ضياع السيادة وحق تقرير المصير مما حرصت عليه المواثيق الدولية عن حقوق الإنسان مما ذكرناه سابقاً ويؤكد مناقضة العولمة لمبادئ حقوق الإنسان.

إن أهداف العملية الاستعمارية في ظل العولمة بقيت على حالها على الأقل أنها لم تتغير بشكل مؤثر عما كانت عليه منذ بدايات الثورة الصناعية الأولى، لأنه لو صح ذلك لجاز لنا أن نخصص جهودنا لتقصي الدواعي التي أدت إلى اختلاف الأساليب، وما يعنيه هذا الاختلاف من تغيرات في مواقف الأطراف المعنية، ونقصد بذلك التوافق غير المسبوق بين القوى الاستعمارية، التي عهدناها متطاحنة، ونقصد أيضاً هذه الاستكانة إن لم نقل التسابق على استكمال المنهج الجديد، من

جانب الدول الواقعة تحت قبضة الاستعمار، إلى أن تصبح مفاهيم أساسية في ضمير الشعوب، كالحرية والاستقلال والكرامة الوطنية، من الأمور القابلة للتجريح»[٨٠]، ولا نقصد بذلك إثارة الأمر من منطلق ديني سواء إسلامي بالنسبة للمسلمين أو من بعد غير إسلامي بالنسبة لغير المسلمين، بل من واقع الثقافات التي ارتبطت إلى حد كبير بالتطورات التي أحدثها دخول الصناعة التحويلية في حياة البشر، وتربعها على رأس النشاط الاقتصادي، إقليمياً وعالمياً، بحيث باتت الدول الواقعة في مركز العالم المعاصر، توصف مرة بأنها متقدمة وأخرى بأنها صناعية، ومن التأكيد دائماً على أنها دول ذات سوق حر.

إن هذا القول يمثل نصف الحقيقة، لأنه يقود في النهاية إلى شروط لازمة، ولكنها ليست كافية ولا يبدو كافياً لتفسير ما نشهده من محاولات لاستدعاء الاستعمار الحديث، بما يقود إليه من تقدم وازدهار، وينذر بما يترتب على مجافاته من خسارة وبوار، كما أن ما يردده العامة والخاصة بأننا نعيش عالماً جديداً يتصف بالعولمة التي تجعل منه قرية كبيرة إنما تملك كلمة حق يراد بها باطل، يقول نعوم تشومسكي : «جرى توسيع دراسات لجنة العلاقات الخارجية في السنوات اللاحقة لتشمل تحليلات عن التوقعات والخطط المعدة بشأن معظم أجزاء العالم. والمقاطع المتعلقة بجنوب شرقي آسيا تثير اهتماماً كبيراً في ضوء التطورات التي حدثت هناك، وتشبه التحليلات التي أعددتها مجموعات الدراسة التابعة للجنة العلاقات الخارجية مذكرات مجلس الأمن القومي والمواد الأخرى المتوفرة الآن في أوراق البنتاغون، وهي سجل وثائقي هام جداً فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ التخطيط الإمبريالي الإستعماري الإستكباري، والتشابه هذا ليس مصادفة إطلاقاً، فهو يمس نفس المصالح ونفس الشعوب في الغالب. والموضوع الأساسي لهذه المذكرات هو وجوب دمج جنوب شرقي آسيا بالنظام الكوني الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة لضمان الإيفاء باحتياجات الاقتصاد الأمريكي»[٨١] ، صحيح أن هناك من

التغيرات ما يقود إلى مراجعات شاملة لأنماط السلوك ولطبيعة العلاقات بين الجماعات والمجتمعات، إلا أن هذا لا يجب أن يعامل كما لو كان تغيراً قهرياً فرض على البشرية جمعاء من خارجها، بل هو في حقيقة الأمر نتيجة تغيرات موضوعية، علينا أن نتبينها ونردها إلى أسبابها الحقيقة حتى ندرك أبعاد ومحددات التطور الذي أصاب الظاهرة الاستعمارية فنحن لسنا أمام إعادة إنتاج الاستعمار القديم بأساليب جديدة لمزيد من انتهاك حقوق الإنسان وتضييع مقدرات الشعوب الثقافية والاقتصادية، وتهميش السيادة السياسية. والأكثر من ذلك أنها ما زالت في طور التكوين، إنه استعمار حديث باسم الاشتراكية التي لم تفلح أنها الاشتراكية الثالثة، فالاشتراكية الأولى تكونت في أوروبا في القرن الماضي، وتجلت في أحزاب الاشتراكية الديموقراطية التي انتهت بالفعل عام ١٩١٤م، عندما اصطفَّت هذه الأحزاب علناً وراء برجوازيتها الاستعمارية وكان نهاية دورها كقوى تقدمية تحررية صحيحة، ثم تلتها الاشتراكية الثانية في الاتحاد السوفييتي وبعض دول أوربا فانهارت كانهيار الأولى، قال تعالى : ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[٨٢]، أما الاشتراكية الأممية الثالثة فهي ما يظهر أمامنا باسم العولمة، ففي ظل الرأسمالية المتوحشة وباسم العولمة يبلغ منطق المنافسة إلى مستوى الضرورة الطبيعية للمجتمع ، فهو يؤدي فعلاً إلى فقدان معنى «العيش معاً» ومعنى «المنفعة العامة»[٨٣]، قال تعالى : ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[٨٤].

الحال وما ذكر فإننا نتساءل لماذا نعتبر العولمة احتمالاً مقبولاً بل قدراً كاسحاً، ظناً بأنها عالمية في العلاقات والسلوكيات والأساليب والمنعكسات، فنقبل بفتح حدودنا وفضاءنا وقلوبنا وعقولنا وسلوكنا للبضائع والأموال، والأشخاص دون قيود، ومن الخارج الأجنبي، ولا نقبل ذلك عندما يتطلبه تكامل اقتصادي

إسلامي أو حتى سوق إسلامية مشتركة ناهيك عن تنسيق المواقف في العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي وفي التصدي للمؤامرات الصهيونية والصليبية؟. أليس في ذلك مصادرة للحريات وانتهاك للحقوق واعتداء على الحدود، وكل ذلك يناقض مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لاستناد قوى الاستكبار على الوزن بميزانين، ميزان للعرب والمسلمين وأمثالهم الأحرار من أصحاب الحضارات والثقافات، وميزان لليهود والإسرائليين كما هو مشاهد في حماية دولة الشر الإسرائيلية أمام أصحاب الحق في فلسطين.

٣ ـ الرؤية العلمانية للعولمة

إن كلمة أو مصطلح العولمة بدأ تداوله علانية كما ذكرنا سابقاً في الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، وهو مصطلح تطور وتولد من الطرح السياسي لفكر أو مصطلح النظام الدولي الجديد الذي سبق ظهور مصطلح العولمة ببضع سنوات، وفكرة أو مصطلح النظام الدولي الجديد طرح في مؤتمر ليما للتنمية الاقتصادية بإشراف هيئة الأمم المتحدة والذي شاركت فيه معظم دول العالم، وتم الاتفاق دون تحفظ بأن النظام الدولي الجديد هو أن يقوم العالم المتقدم بوضع كافة وسائله وإمكاناته على رفع حصة الدول النامية في الإنتاج العالمي للسلع من ٥٪ عام ١٩٧٥م إلى ٢٥٪ عام ٢٠٠٠م ، فماذا حدث بعد أن مضى على ذلك المؤتمر عشرون عاماً كاملة ونحن الأن في عام ١٤٢٤ هجرية القرن الخامس عشر لظهور الرسالة الخاتمة للنبي ﷺ عام ٢٠٠٣م بداية الألفية الثالثة؟ إننا نورد جملة من الحقائق فيما يلي عما كان يسعى إليه دعاة النظام الجديد ولم يتحقق ما حلموا به :

كان يتوقع أن تبلغ حصة الدول النامية من الإنتاج العالمي ٩٪ فقط عام ١٩٩٢م، ثم تزداد ولكن يبدو أنها بقيت كما هي حتى عام ٢٠٠٣م ، نظراً لتفاقم المشكلات الاقتصادية في العالم أجمع حيث يخيم منذ عام ١٩٩٩م دورة طويلة الأجل من الكساد الاقتصادي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض

دول أوروبا، مع ما يلحظ من ارتفاع ديون العالم الثالث من (١٥٠) مائة وخمسين مليار دولار عام ١٩٧٥م إلى ما يزيد عن (١٤٠٠) ألف وأربعمائة مليار دولار في الوقت الحاضر ، ولقد أصبحت نسبة عدد سكان العالم الثالث إلى العالم المتقدم ٣ : ١، وتشير كافة التقديرات إلى أنها أصبحت ٤ : ١ في عام ٢٠٠٢م، أي أن الخلل في النظام الاقتصادي الدولي سيصبح أكثر سوءاً بعد عدة سنوات[٨٥].

كما حدث انخفاض في إنتاج الدول النامية وأهمها البترول، إذ انخفض من حوالي ٣٥ دولاراً للبرميل عام ١٩٧٥م متوسط سعر قدره ١٥ دولاراً في خلال السنوات الأخيرة من العقد الأخير من القرن الماضي، مثل انخفاض أسعار النحاس والقصدير والفوسفات ومعادن أخرى إضافة الى البوكسات والغاز الطبيعي، ناهيك عن التضخم في الأسعار وانخفاض سعر بعض العملات مثل الين والجنيه الاسترليني .. الخ، كما أن الانخفاض الكبير في معظم عملات الدول النامية خاصة المرتبطة بالدولار جعل أسعار السلع المستوردة من الخارج بالعملات الصعبة ارتفعت ارتفاعاً كبيراً، أي أن الضرر الاقتصادي أصاب الدول النامية من ناحيتين، عملاتها المحلية من جهة وزيادة قيمة عملات الغير من جهة أخرى، إنها غزوة مفضوحة يمولها الملايين من دافعي الضرائب في الدول المانحة لمصلحة أقلية فاحشة الثراء، من الذين وصفهم مدير صندوق النقد الدولي بقوله : « إن العالم في قبضة هؤلاء الصبيان »[٨٦]، قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾[٨٧] ، إنه صراع يديره كما تقول بعض الصحف العربية «جيش ذو تسليح الكتروني»[٨٨]، وحسب تقرير بنك التسويات الدولية BIC فإن العملات الأجنبية تباع يومياً بمتوسط قيمته ١.٥ مليار دولار، أي أربعة أضعاف ما ينفقه العالم في العام على البترول.

وعندما تحررت الأسواق المالية من النظام التقليدي وترابطت الكترونيًا

أصبحت العمليات المالية تجرى فيها بسرعة الضوء، وهو الزمن اللازم لكي يقطع الإلكترون المسافة بين سوق شرقية وأخرى غربية، كي يعطي أمراً بالبيع أو الشراء، ومنذ ذلك الحين انفلت شيطان المال من عقاله، وراح يتحرك بجسارة وخطورة لا توصف، وكانت ماليزيا على سبيل المثال قد حققت معدلات نمو غير مسبوقة في آسيا، وغدت بلداً آسيويًا واعداً، ففي عام ١٩٨٨م أدت سياسات الرئيس ريجان الاقتصادية إلى ارتفاع كبير في سعر صرف الدولار ، الأمر الذي دفع البنوك المركزية في أمريكا وألمانيا وبريطانيا إلى لقاء سري والاتفاق على خفض سعر صرف الدولار ، فكان انخفاضه السريع بمقدار ٣٠٪ مما ألحق كبير الضرر باحتياطي ماليزيا من الدولارت لأنها دولة دخلت سوق المنافسة وهي ليست من الكبار وليست من الأقطاب وليست ولييست، بل الأكثر من ذلك أن تلك الدولة فيها أقلية أو أكثرية مسلمة قل ما شئت[٨٩]، قال تعالى : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾[٩٠]. وما حدث في ماليزيا أمر كان في الحسبان منذ عقد الخمسينيات كما يقول نعوم تشومسكي : « لقد نجحت السياسة الخارجية الأمريكية التدخلية بعد الحرب في خلق اقتصاد كوني تعمل فيه المؤسسات الأمريكية بحرية وتجني أرباحاً كبيرة، لكنها أخفقت أيضاً في كوبا والهند الصينية على سبيل المثال. وعندما تنجح دولة ما في تحرير نفسها من النظام الكوني الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، يكون الرد الأمريكي المباشر والثابت فرض شروط قاسية (ولا نستثني الإرهاب والتخريب) لمنع مايطلق عليه أحياناً في الوثائق الداخلية «النجاحات الإيديولوجية». ففي قضية الصين وكوبا والهند الصينية، خشي المخططون الأمريكيون أن يؤثر نجاح الإصلاح الاجتماعي أو الثورة على دول أخرى ويدفعها إلى السير في نفس الركاب. وعندها «ينتشر الفساد»، كما يقول المخططون، مما يتسبب في تدهور النظام الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. هذه الاعتبارات

كانت في صلب التدخل الامبريالي في فيتنام منذ الخمسينيات. وكان يُخشى أن تصبح النجاحات الشعبية والوطنية والثورية مثالاً تحتذيه دول أخرى. وإذا انتشر الفساد على هذا النحو في ما تبقى من جنوبي شرقي آسيا، فإن اليابان ـ التي تُعتبر دائماً واسطة العقد في التخطيط الأمريكي في آسيا ـ قد تنتقل إليها العدوى، فبخسارتها للأسواق ومصادر المواد الأولية، قد تُدفع اليابان إلى التكيف مع الشيوعية الآسيوية وبالتالي إلى الخروج من النظام الأمريكي. ومعنى ذلك مماثل لخسارة الولايات المتحدة الحرب في المحيط الهادي، تلك الحرب التي خاضتها لمنع اليابان من بناء كتلة آسيوية مغلقة تكون الولايات المتحدة خارجها»[٩١].

كما يلحظ التراجع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول النامية من أثر انخفاض أسعار الخامات المصدرة للأسواق العالمية، وتزامن ذلك مع زيادة التشدد في السياسات الحمائية ووضع الحواجز الجمركية من قبل الدول المتقدمة أمام منتجات الدولة النامية، أي على النقيض تماماً مما اتفق عليه في مؤتمر ليما ، ولعل الرسوم الجمركية التي فرضها الثقل الاقتصادي الغربي على المنتجات البتروكيماوية الخليجية هو أبرز مثال على ذلك الارتفاع المطرد لمستوى متوسط دخل الفرد في العالم المتقدم حيث أصبح (١٥,٠٠٠) خمسة عشر ألف دولار سنوياً في دول مثل بلجيكا وسويسرا، بينما وصل هذا المتوسط في دول مثل بنجلاديش والصومال إلى (١٠٠) مئة دولار سنوياً أي (٨,٥) ثمانية ونصف دولار شهرياً.[٩٢] وقد كشفت أزمة أسعار الوقود في كثير من الدول الأوروبية خلال شهر سبتمبر لعام ٢٠٠٠م ذلك الإجحاف العولمي الظالم، فهل هذا هو النظام الدولي الجديد؟ النظام الذي يناقض أدنى مبادئ الإنسانية من الرحمة والإحسان فضلاً عن أسمى مبادئ الإنسانية كما تنص عليها بعض مواد حقوق الإنسان في إعلان هيئة الأمم المتحدة.

دأب الشمال طوال السنوات الماضية على إقناع الجنوب بالتخصص في إنتاج

الخامات مثل البترول والغاز والمعادن وغيرها حتى أصبحت المنافسة غير الشريفة في الأسواق العالمية هي السمة الغالبة على أسواق العديد من الخامات، والمحصلة النهائية هي انخفاض أسعار الخامات بحوالي ٥٠٪ في العقد الأخير من القرن الماضي، فهل حدث انعكاس أو تأثير لهذا الانخفاض على أسعار السلع الصناعية التي ينتجها العالم الغربي التي وصلت إلى نسبة ٩٠٪ من الإنتاج العالمي؟ بالطبع لا، بل حدث العكس، وأوردت الدول المتقدمة عشرات الحجج لتبرير الارتفاع المستمر في أسعار سلعها المصدرة لدول العالم الثالث وغيرها من الدول، ويزعم أن التضخم بصفة عامة وارتفاع أجور العمال بسبب ضغط الاتحادات والنقابات العمالية بالإضافة الى ارتفاع تكاليف الأبحاث وتطور التكنولوجيا، وهنا بيت القصيدة ففي الوقت الذي أقنع العالم المتقدم العالم الثالث بالتخصص في إنتاج الخامات[٩٣] ، انهمكت معظم الدول المتقدمة في تطوير التكنولوجيا وتكثيف برامج الأبحاث وكان من وراء ذلك تحقيق غرضين اثنين :

أولاً : تخفيض كمية الخامات المستعملة في الإنتاج الصناعي.

ثانياً : تخفيض استهلاك الطاقة اللازمة كوقود للإنتاج الصناعي.

وما تطوير التكنولوجيا في صناعة البلاستيك والفايبر جلاس لتحل محل الخشب والألمونيوم والنحاس إلا أمثلة على ذلك، ومعلوم أن (٥٠) خمسين كيلو جراماً من كابلات الفيبر جلاس أصبح في استطاعتها نقل مكالمات تليفونية موازية لنفس عدد المكالمات التليفونية التي كانت تنقلها (١٠٠٠) ألف كيلو جرام من كابلات النحاس وباستعمال ٢٠٪ فقط من حجم الطاقة، ففي ذلك تخفيض في استعمال الخامات التي تنتجها الدول النامية، وتخفيض الطاقة المستعملة كوقود وأهمها البترول والغاز، وينتج معظمها في الدول النامية ولكن السلع التي تصدرها الدول الصناعية تزاد أسعارها أضعافاً مضاعفة . وتشير عدة تقارير عالمية إلى أنه لو لم تحدث هذه الخدعة في التخصص لتمكنت دولة مثل البرازيل على سبيل المثال من تحقيق فائض كبير في ميزان مدفوعاتها، يمكنها من سداد ديونها التي أعلن رئيسها

السابق في تصريح تناقلته كافة وسائل الإعلام العالمية، بأن البرازيل لن تسدد للدول المتقدمة أياً من ديونها للأسباب التي ذكرناها أعلاه حيث أسماها الرئيس البرازيلي المقامرة الاقتصادية العالمية[٩٤].

إن التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع ومنها تنمية المعرفة الفنية هي تنمية الإنسان نفسه ومن كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والفنية أيضاً لحفظ حقوقه العامة والخاصة، حيث إن كافة العوامل المذكورة مكملة ومتداخلة مع بعضها البعض، فقد يكون الفرد في مجتمع ما متقدم جداً من ناحية مستوى الدخل والرفاهية الاجتماعية والصحية، لكنك تجده في نفس الوقت متأخراً جداً من الناحية الفنية والمهنية، فقد يكون هذا المجتمع قادراً على شراء أفضل المصانع، وقد يستطيع تدريب العمالة الوطنية على تشغيل هذه المصانع، وينجح في ذلك، لكن ماذا سيحدث لو احتاج إلى قطعة غيار واحدة لا تنتج إلا خارج وطنه؟ إما سيتوقف المصنع أو سيرضخ لإرادة المنتج ولشروط يحددها هو، وماذا سيحدث لو اخترعت تكنولوجيا جديدة تنتج نوعية أفضل من السلع وبتكلفة أقل؟ إما سيشتري البلد النامي المصنع الجديد وتتكرر نفس القصة أو يغلق المصنع القديم ويبدأ في استيراد السلع الجاهزة من العالم المتقدم وبالأسعار التي يحددها الأخير، فاليابان مثلاً تنتج العديد من الأجهزة الكهربائية بتكنولوجيا جديدة سنوياً فالفيديو بدأ بنظام تشغيل واحد وفي خلال سنوات قليلة أصبح يعمل بعشرة أنظمة وأيضاً الحال بالنسبة للكمبيوتر وغيرها من الأجهزة والسلع مثل السيارات والطائرات وأجهزة الاتصال .. الخ، فهل نجحت دولة نامية واحدة في إنتاج سلعة مشابهة؟ الجواب بالنفي دون أدنى شك. فكافة الصناعات التي أنشئت في الدول النامية لبعض أنواع السيارات أو الأجهزة الكهربائية لا تزيد عن كونها صناعات تجميعية لقطع مستوردة من العالم المتقدم. وحتى الصناعات التجميعية في الدول النامية تعتبر أقل بكثير في جودتها من السلع الأصلية المصنعة في دول العالم المتقدم بقصد تخفيف تكاليف البيع عما هو مستورد مثل أجور النقل ومصاريف التأمين ومكاسب

الوسطاء..الخ، إذن ماذا فعل النظام الدولي الجديد سوى تكديس ديون العالم الثالث، وزيادة الفجوة التكنولوجية بينه وبين العالم المتقدم، ناهيك عن المشاكل السياسية والحروب الأهلية الطاحنة، مثل ما يحدث في الصومال ولبنان والجزائر وأذربيجان وأرمينيا والعراق والبوسنة والهرسك وجنوب السودان واليمن وفي كثير من بلاد الدنيا، حتى أصبحت الحرب فرض والسلام نافلة، وإلا كيف يباع السلاح وكيف يكون السطو على مقدرات الشعوب .. إلخ إلا تحت ستار الحروب[٩٥].

إن ما يروج له المفكرون في العالم المتقدم بأن قدرة وإدراك الإنسان في العالم النامي محدودة في استعماله ما يبتدعه العالم المتقدم كلام لا صحة له وإلا فلماذا تحتفي كثير من دول الغرب بعلماء وأطباء ومهندسين من دول العالم الثالث ، وقد أخطأ القول كثير من مفكري الغرب في زعمهم كما قال ميلتون فريدمان الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد : « إن العالم الثالث يجب أن يتخصص في تصنيع السلع الاستهلاكية فقط ويقف عند هذا الحد، مع ضرورة إغلاق كافة مصانع التجميع في العالم الثالث وأيضًا شركات الطيران، حيث إن كل ما يخص الطائرة مستورد من عندنا»[٩٦]، من هذا يتضح أن العالم النامي كان يهدر ثرواته في السابق وسوف يهدر الأكثر في ظل العولمة والنظام الدولي الجديد. هذا الفكر لا يختلف عن خدعة التخصص في إنتاج الخامات، إن هذه هرطقة وخدعة، فالعقل البشري هو نفسه العقل البشري سواء في الشرق أو في الغرب وخالقه هو الله جل جلاله، ومستوى الذكاء لدى الإنسان لا يعتمد على جنس أو لون بعينه أو ميلاد في بلد دون بلد، أن عملية التكولوجيا والاختراعات تعتمد على الإمكانات المتوفرة والأبحاث الفنية المطورة، والتمويل المالي وتوفر الثروات الطبيعية بالإضافة إلى التنظيم المتوازن والاستغلال السليم للموارد والثروات كل تلك الأمور ما هي إلا عوامل متداخلة ومكملة لبعضها البعض وليس العقل البشري فيها سوى عامل من العوامل فقط وليس الأمر كما تدعي وسائل الإعلام بمنطق المتكبرين، أن ضعف الإمكانات وشح الموارد في العالم الثالث مع الزيادة الهائلة والمطردة في أعداد

سكانه هي الأسباب الرئيسية في التخلف التكنولوجي والتخلف الاقتصادي لهذا العالم[٩٧]، فالإنسان في العالم الثالث لا يجد ما يأكله لتقوى صحته فيقوى على التعلم ولو الحد الأدنى من التعليم الإلزامي. فكيف والحال هذه أن يتعلم التكنولوجيا والتقدم العلمي، ليس باستطاعته ذلك وبطنه خاو وجوفه ضاوٍ، لأن خيرات بلاده من المنتجات المختلفة وخصوصاً الزراعية تصدر للكبار الذين ميزوا أنفسم بألوانهم ولغاتهم وأجناسهم .. الخ، فأين حقوق الإنسان أيها الكبار؟ وإن فعلتم هذا فماذا تظنون أن يفعل الصغار؟

إن غزو الفضاء والوصول إلى القمر وحرب النجوم وصناعة طائرة الكونكورد والأواكس والنمرود والشبح وغيرها ليست من الأولوية في شيء في خطط التنمية للدول النامية والفقيرة وتحقيق السعادة للأمم والشعوب باسم العولمة وادعاء الدفاع عن حقوق الإنسان، إنها المبادئ الهدامة التي يرتكز عليها المتكبرون في تدمير الناس خصوصاً الإنسان في العالم الثالث، فالإنسان العربي مثلاً في نظرهم ليس لديه أية اهتمامات إلا بالحريم والجمال والملاهي الليلية، والهندي يطوع الثعبان بدلاً من أن يطوع التكنولوجيا، أما الأفريقي فلا يحلو له إلا المشي عارياً ومعه عصاته. ولقد رأينا مثل ذلك بعرضهم تلك الصور في جميع وسائل إعلامهم وأفلامهم السينمائية ومجلاتهم ويزعمون أن تلك هي حياة الأمم والشعوب في العالم الثالث، وهذا الزعم لا يمثل كل الحق أو الحقيقة في قليل أو كثير. ولم يكتف الإعلام المغرض بذلك بل أصبح يلقي بسلبياته التي بدأت تنهش في مجتمعه على العالم النامي، فالإيدز لم يكن ظهوره في بلدانهم بل جاء من تاهيتي وربما في النساس الأخضر في أفريقيا، والهيروين والكوكاكين وغيرها من السموم جاءت من المثلث الأسيوي وكولومبيا، ونسوا أن تطوير هذه السموم من النباتات إلى البودرة والحقن القاتلة هي تكنولوجيا غربية مئة في المئة. وتدل الشواهد العملية والدراسات الإعلامية المعاصرة على تقدم أجهزة الاتصال الدولية التي تدعو إلى الرذيلة،

وهي تحمل دعاوى الشر، وتثير العنصرية، وتشعل الأحقاد بين الأمم والشعوب، وتسهم في تدمير العلاقات بين بني الإنسان بفعل ما تزرعه من بذور الفتن وما تبثه من الحقد والكراهية، منطلقة من مفاهيم وعقائد ومذاهب منحرفة، مستهدفة تحقيق مصالح اقتصادية أو مكاسب سياسية، معتمدة على ما تملكه من أجهزة حديثة ووسائل الكترونية وتكنولوجيا متقدمة، وما تضعه من خطط شيطانية مستثمرة أحدث المعطيات العصرية في علوم الاتصال وفنونه للسيطرة على الرأي العام وغسل الأدمغة وتأهيل الاتجاهات المتوافقة مع فكرها وأيديولوجياتها مستندة في ذلك الى انعدام العدالة في ملكية مصادر المعلومات وفقدان السيطرة عليها ، وعدم التوازن في توزيعها مما يؤدي إلى نقص المعلومات اللازمة والصحيحة خصوصاً عن الإسلام والمسلمين، وتقديمها مبتورة أو مشوهة لتحقيق الأغراض التي تستهدفها أجهزة الاتصال المعادية التي تمارس نشاطها الدعائي منتهجة الأساليب غير الأخلاقية المعروفة في هذا الصدد كالكذب والمبالغة والتجاهل المتعمد للحقائق وتقديم الرأي على أنه حقيقة[٩٨]، قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ﴾[٩٩]. حقاً إن السياسة الاقتصادية والاتجاهات السياسية في ظل العولمة انتهاك لحقوق الإنسان ومناقضة للمبادئ الحقوقية كما يقول نعوم تشومسكي الذي يرى أنه : «لا تنحصر حملة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة بالمكان فقط بل تتعداه إلى مفهوم «حقوق الإنسان» نفسها. ففي أنحاء كثيرة من العالم، تشتمل «حقوق الإنسان» على حق الحصول على عمل شريف، ومأوى ملائم، وعناية طبية وطعام للأبناء وما شابه، بالإضافة إلى حق المشاركة في التحكم الديمقراطي بالإنتاج وتحديد خصائص العمل وطبيعة تصريف المنتوجات، هذه الحقوق لا يُؤتى على ذكرها إطلاقاً في ظل الأخلاقية الجديدة؛ ولا يظهر أي بحث لها في تقارير حقوق الإنسان العائدة لوزارة الخارجية على سبيل المثال، وفي الواقع، قد يُرفَض بعض هذه الحقوق بصلافة، وخصوصاً، حق التحكم الديمقراطي بالإنتاج ، ويعمد إلى إنكار حتى وجودها. لكن ينبغي أن

تكون هذه الحقوق وما يتعلق بها في صلب أي اهتمام مخلص بحقوق الإنسان في معظم أنحاء العالم بما فيها الولايات المتحدة، فباستبعادها لهذه الاهتمامات تكشف الأخلاقية الجديدة أن التزامها ليس موجهاً لحقوق الإنسان بل في أحسن الأحوال إلى تلك الحقوق الموجودة في ظل الرأسمالية، وعند النظر في كيفية استخدام حقوق الإنسان كـ «مثال موجِّه» في السياسة الخارجية الأمريكية، علينا ألا نتغاضى عن السجل التاريخي وهو حافل. هناك في الواقع علاقة وثيقة بين حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية، وهناك دلائل كثيرة على أن المساعدة الأمريكية والدعم الديبلوماسي يزدادان كلما ازدادت انتهاكات حقوق الإنسان على الأقل في العالم الثالث. فالانتهاكات المكثفة لحقوق الإنسان (التعذيب وتخفيض مستويات المعيشة بالقوة لقطاعات واسعة من السكان، وفرق القتل التي تتبناها الشرطة، وترويض المؤسسات التمثيلية أو النقابات المستقلة، الخ ..) ترتبط مباشرة بدعم الحكومة الأمريكية (للمزيد من الأدلة والبحث، انظر مقالتنا مع هرمان بعنوان : «الولايات المتحدة ضد حقوق الإنسان»، (Chomsky and Herman, "The United Statecs Versus Human Right", (Monthly Review, August, 1977)

إن هذا الارتباط ليس طارئاً بل منظمًا، والسبب واضح للغاية، فالفاشية التابعة غالباً ما تحسّن المناخ التجاري للمؤسسات الأمريكية، وهي العامل الموجِّه في السياسة الخارجية. وسوف يكون من السذاجة الاعتقاد بناء على حقائق التركيب الاجتماعي الأمريكي، وسيطرة نظام الدولة الدعاوى، بأن هذا الوضع سوف يتغير عملياً، ولن يقودنا التحليل الواقعي إلى الإيمان بحملة حقوق الإنسان الحالية في الولايات المتحدة، فغرضها الرئيسي، كما أشرنا آنفاً، هو إعادة تشكيل السلبية والطاعة المطلوبة من قبل الشعب إن كان لسياسات التدخل أن تستمر، على ضوء مصالح القوى الخاصة التي تسيطر على جهاز الدولة وتضع الشروط الأساسية التي تعمل وفقها القوة السياسية»[١٠٠].

والآن يمكننا أن نفهم ما هو النظام الدولي الجديد، إنه الخدعة الجديدة التي تخصص العالم النامي والمتخلف بطبيعته ـ حسب زعمهم ـ في إنتاج الخامات

وبيعها للعالم المتقدم بأبخس الأسعار وإكتفاء العالم الثالث بإنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الملوثة للبيئة، وعدم الاستفادة من التكنولوجيا التي هي أساس السلع الرأسمالية المعقدة الغالية الثمن، والاكتفاء بشرائها منهم مع قطع غيارها أيضاً. وعلى الرغم من تسابق المعسكرين سابقاً المتنافسين لكسب صداقة وتعاون دول العالم الثالث الفقيرة عن طريق توزيع المعونات المنوعة عليها، فالنظام الدولي الجديد في ظل الحرب الباردة لم يؤد إلى تحسن ملموس للوضع الاقتصادي لهذه الدول، لا من حيث توجهها نحو بناء اقتصاديات وطنية متوازنة ، ولا من حيث رفع مستوى معيشة أبنائها وتضييق الشقة في الثروات والدخل بينها وبين الدول الفنية والغنية.

وأمام هذه العيوب لم يكن أي طرف راضياً عن النظام الراهن، فأصبح الشعور وكأن هناك ضيق وكأن هناك تطلع أكثر ما يكون قوة عند دول العالم الثالث لبناء نظام دولي أفضل، وما يلفت النظر في النظام الدولي الجديد أنه انبثق من وضع حد للحرب الباردة بين الدولتين العظميين، كما انبثق النظام الحالي من وضع حد للحروب العالمية، كما حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي نشبت في أقل من ربع قرن من الحرب الأولى. وأن زوال الحرب الباردة كان بفعل الإصلاحات الجذرية التي أدخلها الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف على سياسات بلاده، والتي تتلخص بتخفيض شديد لالتزامات الاتحاد السوفييتي واهتماماته بقضايا السياسة الدولية، وتكريس القسم الأعظم من جهده لإصلاح الأوضاع الداخلية. لقد كان معنى هذه السياسة السوفييتية الجديدة على الساحة الدولية بعد أن كانت هذه الساحة تحكمها العلاقات بين قطبين عالميين متكافئين عسكريًا، صارت مفتوحة أمام قطب عالمي واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية كما تحدث عنه برجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق في وصف الواقع الجديد فقال: « إن أفول نجم الإتحاد السوفييتي معناه تفرد الولايات المتحدة بمركز الدولة العظمى ذات المسؤوليات العالمية. إن أوروبا ستكون في أحسن الأحوال قوة اقتصادية، ولو أن

توسعها نحو الشرق يؤخر اندماجها وتوحيدها بعض الشيء. ولن تتحول اليابان إلى قوة عسكرية سياسية إلا بعد مضي بعض الوقت، وهكذا تبقى الولايات المتحدة الأمريكي القوة العالمية الوحيدة»[١٠١]، ومعلوم أيضاً أن وزارة الدفاع الأمريكية، كانت قد نشرت تقريراً مفصلاً عام ١٩٩٢م وضحت خلاله أن الاستراتيجية الأمريكية الحالية تقوم أساساً على منع ظهور أي منافس جديد للولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والإبقاء على الوضع الراهن للنظام الدولي الذي يضمن لها مكانة متميزة، هذا هو الفكر الذي قال به ترومان وريجان وبوش الأب ومستشارين أمريكان وصدرت فيه تقارير متعددة، إنه منطق الذي قال «أنا ربكم الأعلى» ثم هوى.

وعلى الرغم من انفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم بسبب تفوقها العسكري الحاسم، فإن تفوقها العسكري، يصاحبه تراجع في قدرتها الاقتصادية والصناعية أمام النمو الاقتصادي المطرد لليابان وألمانيا وبعض دول المجموعة الأوربية. ومن هنا يطرح بعض المهتمين التساؤل حول إمكانية استمرار هذه الهيمنة الأمريكية على العالم أمام بروز أوروبا كقوة اقتصادية موحدة أو اليابان كدولة متقدمة صاعدة، مما سيؤدي إلى ظهور أقطاب دولية جديدة تخلق نوعًا من التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية ولو في المجال الاقتصادي، والسائل هنا يشير إلى حتمية التعددية والتنوع وأنها من ضرورات حياة الناس على الأرض، وما يدل على ذلك ما يلحظ بأن هناك بعض الخلافات بين أميركا واليابان، وبين أميركا وأوروبا حول التجارة الدولية، حيث تطالب أميركا بتنازلات أوروبية في إجراءات الحماية التجارية والرسوم الجمركية.. الخ. وقد هددت الإدارة الأميريكية في مؤتمر ميونخ حول سياسية الأمن بأن الفشل في حل المشكلات التجارية يعني انسحاب الولايات المتحدة من حلف الأطلسي وحرمان أوروبا من خطة الحماية العسكرية الأمريكية[١٠٢]، وربما كان مؤتمر قمة الدول الأعضاء بمجلس الأمن في فبراير عام ١٩٩٢م بمثابة

تأكيد من قبل تلك الدول، في أن مسؤولية بناء النظام العالمي الجديد ليست مسؤولية أميريكا فقط، لأن الخلاف أظهر بأن القوة العسكرية والسياسية ما لم تكن مدعومة بقاعدة اقتصادية موازية لها تبقى محدودة التأثير كأداة إكراه وسيطرة، فالتفوق في القوة العسكرية قد يغري بعض الدول بالمغامرة مع إمكانية حدوث عواقب كارثية[١٠٣]. والماضي والحاضر شاهدان على كثير من ذلك خصوصاً إبان أزمة الخليج الثانية وما كان من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إدارة هذه الأزمة منفردة فاتضح أن قيادة هذه العملية دون الدعم المالي الهائل الذي حصل عليه من أطراف دولية أخرى على رأسها اليابان ما كان يمكن أن يتم ما وقع، وهذا يؤكد حتمية التعددية والتنوع حتى في أفعال الشر والمكارة الذي جعل الله له من أهل الخير من يقارعه ويصارعه، قال تعالى : ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[١٠٤]، فهو دفع لبعض الناس من الأخيار لبعض الناس من الأشرار، ففضل الله في دفع الشر ليس خاصاً بالمسلمين إنما هو للعالمين. وهو بذا ليس خاص بشعب دون شعب. وعلى هذا النحو أثار العديد من المفكرين علامات استفهام حول مدى إمكانية فرض دولة كبرى لهيمنتها على النظام العالمي في ظل احتياجها لتمويل حرب ضد دولة نامية، وقد حصل ذلك عندما خططت أمريكا وبريطانيا حربها على العراق عام ٢٠٠٣م.

ويمكننا القول بأن النظام الدولي الجديد سائر إلى تفكك قبل اكتمال نموه بالمنظور التاريخي والسياسي والاقتصادي وفوق ذلك كله بما جرت عليه سنة الله في خلقه وفي الكون كله، وأن علامات الضعف المختلفة التي أخذت تظهر على تركيبته أمر يلمسه كل مراقب. بل هي وقائع تؤكدها الحقائق الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية، والتي لا مجال للتوقف عندها في هذا المبحث. بل إن تجديد الاستعمار أو النظام الدولي لنفسه وإن كان يشير في جانب منه إلى تطورات تحصل في بنية هذا النظام، إلا أنه يشير في جانب آخر الى شيخوخة هذا النظام،

وتداعي المقدمات والأركان الأساسية التي يقف عليها. إن تطور مجتمع الرفاه، وصور التقدم الهائل في الدول المتقدمة الصناعية، وما يشير إلى الإمكانات العظيمة التي لابد أن تتأتي قدراتها وطاقاتها في مجالات عالمية وليست محلية، يشير في جانب آخر إلى حقيقة تاريخية، وهي أن المغالاة في الرفاه مؤشر من جملة المؤشرات الكثيرة المؤذنة بحلول الخراب والخط التنازلي. وهذه حقيقة أكدها مصير كل الحضارات والتجارب السابقة التي قامت على أسس ومنظومات مشابهة وبينها الإسلام في آيات محكمة وأحاديث مثبتة أشرنا إليها سابقًا.

لقد إنهار الاستعمار البرتغالي والاسباني، وانهار الاستعمار الفرنسي والإنجليزي أيضاً، وانتهى الطغيان الشيوعي واستعماره وكل قوى طاغية باغية حتى ولو كانت تحكم باسم الإسلام تسقط وتنهار، تلك سنة الله على الظالمين والطغاة. وهذه الحقيقة يتحدث عنها المفكر الأمريكي رافي بترا الذي توقع في عام ١٩٧٧م بانهيار الشيوعية وهو منذ عام ١٩٩٠م يتوقع إنهيار الرأسمالية إذ يقيم أراءه على وقائع الأحداث والتاريخ في قيام وسقوط الدول والامبراطوريات والممالك .. الخ[١٠٥]، وهو الذي يعرف في الإسلام بسنن الله في الخلق والكون، قال تعالى: ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[١٠٦]، ويقول الرسول ﷺ: **«من زعم أن الله جعل للعباد من الأمر شيئاً فقد كفر بما أنزل الله على أنبيائه لقوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾**[١٠٧]. صحيح أن عملية التجديد كانت تأتي بقوة أشد بأساً وإمكاناً من التي كانت قبلها، لكن الأكثر أهمية في هذا السياق هو أن القوة الجديدة كانت تركب موجة التغيير، وهي تحمل شعارات وأهداف تضرب الجوهر العميق بمنطق الاستعمار والاستكبار والقومية والاستعلاء، وأن من يركب موجته سائر إلى هلاك لا محالة. وإن مراجعة سريعة لسياسات بعض دول الاستعمار والاستكبار منذ العشرينات وإلى ما بعد الحرب الثانية، تشير بوضوح إلى صحة هذا الكلام، إنه ليس انهيار النظرية ونظام الحزب الواحد والدولة المستبدة

فقط، بل هو أولا انهيار نظام الاستعمار والرأسمالية والاشتراكية ما دامت أنها تركب موجة الظلم وتنتهك حقوق الإنسان، فهي لو نجحت في تعزيز سيطرتها العالمية، لنجحت بالتالي في نقل ثروات أمم أخرى إضافة إلى تلك التى استعمرتها منذ قرون وما بعد الحرب الثانية لتصبها في مصالحها لتحقيق الرفاهية.[١٠٨]

وعندما أطلق خروتشوف مثلاً تحديه عام ١٩٦٤م بأن الشيوعية ستتجاوز الرأسمالية قريباً، وتحقق مستويات معيشة أرقى تقوم عليها لتلبية الحاجة لم يكن يعلم قوة الملك الحق الحكم العدل، قوة الله القوي المتين فهو غالب على أمره، فلم تحقق الرفاهية لأبناء تلك الإمبراطورية فضلاً عن سقوط النظام بأكمله، لذا يبدو أن النظام الدولي أصبح من الضعف إلى درجة واضحة أو أصبحت تكاليف استمراريته مرتفعه جداً، وحيث ان النظام الدولي يخاف الإسلام وصعوده إلى حد بعيد، وأنه أصبح في وضع لا يستطيع عنده التعامل مع المنطقة بالأسلوب القمعي والإخضاعي. أي أن هناك تراجعاً في وسائل الإخضاع والاحتواء، فعندما كانت البنية الفوقية تستمد قوتها من بنية قاعدية قوية ونشطة واثقة من نفسها، فإنها استطاعت أن تحكم المنطقة بأسلوب يميل للاحتواء والإرضاء وإلى حد ما المشاركة في بعض الأحيان ولكن ما عاد الأمر كذلك.

إن النظام الدولي الجديد من خلال بعض الدول يتعامل مع الدول الإسلامية خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط بأعلى درجات الاستهتار، إنه يرفض إعطاءها ولو أبسط المتطلبات، بل هو يأخذ بخناقها ليقطع عنها عوامل الاستمرار والحياة ومن أمثلة ذلك : يطالبها أن تعطي كل شيء لإسرائيل دون أن يطلب من إسرائيل أن تعطي أي شيء حقيقي في المقابل، وكذلك منع الشعوب الإسلامية والعربية اختيار أنظمتها السياسية، والويل لمن يفكر بطرح النظام الإسلامي أو الشريعة الإسلامية، كما سعت إلى ذلك إيران والسودان ومصر والجزائر وغيرها والمحاربة المستترة لما هو قائم من الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية. والقارئ

يمكنه الاطلاع على الحجم الهائل من الهجمات التي شنها الأعداء على بلاد الدولة والدعوة، بلاد الحرمين الشريفين هجمات قصدها النيل من الإسلام وإسقاط الهوية الإسلامية عن المسلمين في المملكة العربية السعودية خاصة وفي دول العالم الإسلامي عامة. إنها هجمات تنوعت في الكم والكيف، فوصف الإسلام بالإرهاب وبالأصولية. ووصف الإسلام بالتخلف والرجعية وأنه لا يفي بأدنى المبادئ لحقوق الإنسان، أقول هاؤم إقرؤوا كتابيه لتعرفوا المبادئ السامية لحقوق الإنسان في الإسلام، هي مبادئ للمسلم ولغير المسلم على السواء، ثم أقول هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين. إن أي عمل سياسي إسلامي يدخله المسلم في إدارة شؤون دولته باعتباره مواطن في بلاده ومن حقه أن يمارس حقوقه السياسية قمن بأن يجعل أجراس الخطر والإنذار تقرع لأي فوز يحققه المسلم في أبسط صورة سياسية حتى عندما يتم ذلك بأسلوب الانتخابات والتصويت، أو كما يقولون بالأسلوب الديمقراطي، فأين الديمقراطية إذا رفضنا الشورى؟ وأين عدالة الانتخابات إذا تركنا البيعة ؟ ونذكر هنا ما أوردته إحدى الصحف البريطانية بعد فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر في انتخابات البلديات في يونيو ١٩٩٠م، حيث جاء فيها: « بأن الديمقراطية جميلة، لكن الأصولية قبيحة»[١٠٩]، أليس هذا الكلام يعني أن الإسلام بنظامه السياسي قبيح؟ فأين حقوق الإنسان السياسية وهي توصم الإسلام بكل سوء؟.

إن النظام الدولي يطلب من الأمة العربية الإسلامية بالتخلي عن أي مصدر للقوة ولو كانت تلك القوة حقيقة للدفاع عن النفس وحق من حقوقها، كما في حالة دولة باكستان وامتلاكها للقوة الذرية في حين تمتلك إسرائيل أضعاف أضعافها وليت ذلك للدفاع عن النفس، بل هو لانتهاك حقوق الإنسان حتى في أبسط معاني الأمن والسلام. يطالب النظام الدولي الجديد الدول الإسلامية ويضغط عليها لتخفيض أسعار ثرواتها مثل النفط. وقد تدنت أسعار النفط عما كانت عليه قبل أكثر من عقد، وكذلك يدفعها عن طريق ارتفاع الأسعار وعمليات

الاقتراض والديون إلى تدمير زراعتها، وتحويل المنطقة إلى أرض قاحلة فقيرة لا تمتلك حتى قدرة تسديد فوائد ديونها، وهذا الأمر لا ينجو منه حتى أولئك الذين قبلوا بلعب أدوار خدمة الاستعمار كثيراً، كما أن النظام الدولي الجديد يشن حرباً إعلامية وفكرية وحضارية سافرة وحاقدة وخالية من أي أسلوب أخلاقي على العقيدة الإسلامية، ويتعامل مع الإسلام بعدم احترام وبمقت شديد، مشوهاً تعاليمه محاصراً أنصاره، وإن أمثال سلمان رشدي وكتابه الذي أصدره بعنوان : (آيات شيطانية) يدل على حقده على الإسلام والحق، ويدل على منتهى التمييز الديني لدى من دفعوه إلى ذلك العمل الذي يتنافى مع أبسط أخلاق وآداب الكتابة والتأليف وأبسط آداب الاعتراف بالآخرين في دنيا قامت على أساس التعدد والتنوع، وإثارة معارك الحجاب، واحتواء الطوائف الأخرى وتأجيج مشاعرها ضد الإسلام، كما في لبنان والهند وسري لانكا وغيرها، هذه الأمثلة تبين الموقف الذي يتخذه النظام الدولي الجديد من الإسلام والمسلمين.

وإجمالاً للقول فإن وجهة النظر القائلة بأحادية النظام العالمي الراهن تتسم بالقصور الشديد في الرؤيا لأنها تركز في تحليلاتها على اللحظة الراهنة فقط، إن هذا الرأي يعتقد في إمكانية استمرارية هذه القطبية الأحادية لعدد مقبل من السنوات قدرها البعض ما بين ثلاثة أو أربعة عقود. وهذا الأمر غير متحقق بعد أن تراجعت أهمية القوة العسكرية ولأسباب من أهمها :

١ ـ تحرر كل من اليابان والجماعة الأوروبية من القيود التي فرضتها فترة الحرب الباردة وذلك بعد انهيار الإتحاد السوفييتي.

٢ ـ سعي اليابان حالياً إلى البحث عن دور فاعل على المستوى العالمي يقوم على الشراكة القيادية، ومحاولة لعب دور دولي يتسم بقدر من الاستقلالية إلى جانب دورها على المستوى الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا على الأخص التي تربطها باليابان علاقات تاريخية.

٣ ـ أما أوروبا فقد تسارعت خطاها الإندماجية، وإن مثل هذا العامل التنظيمي السياسي في طريق الظهور كقوة متنامية ومنافسة، ومن المعروف أن القطب الأوروبي يتمحور حول الجماعة الأوروبية التي تعمل كقطب جاذب لكافة دول أوروبا بما فيها أوروبا الشرقية والوسطى.

٤ ـ ويمثل الوضع بالنسبة للصين احتمالاً لقطب آخر يشارك في مجريات النظام الدولي حيث تستمر سياسته نحو الحرية الاقتصادية خصوصاً عند انضمامه إلى منطقة التجارة العالمية[١١٠].

وفي إطار هذا السياق فإن أحادية الهيمنة من الدولة الواحدة الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون قادرة بمفردها على توجيه السلوك الدولي نتيجة منافسة مراكز أخرى لها في عملية صنع القرار، فمن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تعاني من تراجع في مستواها الاقتصادي منذ منتصف السبعينيات بعد فترة من الرخاء الاقتصادي بلغت حداً واسع النطاق بعد الحرب العالمية الثانية.، ومع بداية الثمانينيات شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تذبذباً ملحوظاً في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بحيث تدنى عن مثيله في العديد من الدول الصناعية وما زال مستمراً في الانخفاض طبقاً لإحصاءات التسعينيات من القرن الماضي. هذا في حين تفوقت كل من اليابان وفرنسا في هذا المجال من القرن الماضي، مؤذنة بإفساح مجال لها لمنافسة أقوى الأقطاب ومرجحة وجهة النظر القائلة بتحول النظام العالمي إلى تعددية قطبية في الأمد غير البعيد[١١١]. وهذا يؤكد حكم الشريعة الإسلامية وما قضى به الله سبحانه في قضائه وسابق علمه ما يجري ويكون في هذا الكون من تعدد الشعوب والأمم وتنوعها.

وعلى صعيد آخر بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يئن تحت وطأة الاعتماد المتزايد على رأس المال الأجنبي الذي بدأ يفد إلى السوق الأمريكية بحيث وصلت نسبته إلى حوالي ٢٥٪ من إجمالي الناتج القومي، وبالمثل واجه الاقتصاد الأمريكي

على المستوي الخارجي مقارنة بدول أوروبا الصناعية تدهوراً ملحوظاً، ففي حين اختص بحوالي ٤٠٪ من الناتج العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تضاءلت هذه النسبة حتى وصلت إلى ٢٥٪ من هذا الناتج في فترة التسعينيات من القرن العشرين. وعلى هذا النحو لم يعد يُخْفَى أن الولايات المتحدة تواجه حالياً تدهوراً في أدائها الاقتصادي مقارنة بالأداء الأوروبي أو الياباني، وفي المستقبل قد يزداد ذلك خصوصاً بعد انضمام هونج كونج إلى الصين. ويتضح ذلك جلياً ليس فقط من خلال مؤشر الناتج القومي الإجمالي بل يؤكد هذا الواقع مؤشر الموارد للبحث والتنمية[١١٢].

وفي المجال السياسي يمثل النموذج الأمريكي دور المحرك لنشر الديمقراطية فبعد انزواء الشيوعية باتت ديمقراطية الطبقة الوسطى من وجهة النظر الأمريكية هي النظام الأمثل على الصعيد القومي في مواجهة الشيوعية المتداعية، بل وفي مواجهة النماذج الديمقراطية الغربية التي انتهجت نمطاً وسطياً تأسس على الديمقراطية الاجتماعية. وقد حرص النظام الأمريكي على نشر منظومته القومية في سبيل إرساء دعائم الديمقراطية الحرة ولتصبح المرجعية الأساسية للتعبير سواء في الدول الاشتراكية السابقة أو دول العالم الثالث، ومع هذا فقد أصاب النظام الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٠م، ما أصابه من تشكيك وعدم مصداقية قال بها من قال، وسببه تدخل وسيطرة اليهود على الانتخابات، مما يجعل الديمقراطية حقيقية في لفظها غير واقعية وغير متحققة في مضمونها لأنها تحقيق لأهواء ورغبات، وبرغم القول بعالمية الفكر السياسي الأمريكي ومحاولاته تكريس منظومته القومية الديمقراطية، إلا أنه مازال يشهد عدداً من الصعوبات العملية التي تكاد تتناقض ومعتقدات النظام ذاته، من أهمها تدني مستوى المشاركة السياسية بالمقارنة بالنظم الأوروبية إلى جانب ما يواجهه النظام الأمريكي من بعض المشاكل الداخلية التي يعود بعضها إلى تواجد أقليات في المجتمع الأمريكي. وعن الوضع الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية مما ذكرنا جانباً عنه نقرأ ما كتبه نعوم

تشومسكي في هذا الصدد حيث قال : « ويتمثل التهديد الثاني لقدرة سيطرة الديموقراطية في «مجموعات السكان التي كانت تتصف في السابق بالسلبية وعدم التنظيم»، مثل « الزنوج والهنود والمكسيكيين والمجموعات الأثنية البيضاء ، والطلاب والنساء ـ وكل هذه المجموعات غدت منظمة ومعبأة بأساليب جديدة لتحقيق ما تعتبره نصيبها المناسب من العمل والثواب » . وهذا التهديد ينبع من المبدأ ، الذي ذكرته آنفاً ، والذي يرى أن مقداراً من اللامبالاة وعدم التورط من قبل بعض المجموعات والأفراد » هو شرط أساسي للديموقراطية . ويستطيع كل من يملك حداً أدنى من الفهم للمجتمع الأمريكي أن يعرف الفرضية الخفية ، وهي أن المحامين وأصحاب البنوك في وول ستريت (وأتباعهم) لا ينوون عن ممارسة ضبط النفس . ويمكننا أن نستخلص من ذلك أنه يتحتم على الفئات المنظمة حديثاً أن تمارس مقداراً أكبر من الاعتدال في الديموقراطية» .

إن إدراك هانتنغتون « للجهود المكثفة » التي تقوم بها هذه الفئات لتحقيق مزاعمها والسيطرة على المؤسسات ، لا يقل مبالغة عن أوهامه بشأن وسائل الإعلام . فالمحامون وأصحاب المصارف في وول ستريت .. الخ ، لا تقل سيطرتهم في الواقع على الحكومة الحالية عمّا كانت عليه إبان حكم ترومان ، كما تكشف لنا دراسة الإدارة الجديدة . لكن على المرء أن يفهم فكرة «المشاركة الديموقراطية» الغربية التي تجعل الدراسة التي أعدتها اللجنة الثلاثية مفعمة بالحياة . فرؤيتها للديموقراطية تُذكر بالنظام الإقطاعي ، حيث يوجد الملك والأمراء في ناحية والعوام في الناحية الثانية. وللعوام أن يتقدموا بالعرائض وعلى طبقة النبلاء أن تستجيب لتحافظ على النظام. لكن ينبغي أن يكون هناك «توازنًا بين القوة والحرية ، وبين السلطة والديموقراطية وبين الحكومة والمجتمع». فقد تسبب التأرجحات الزائدة إما بايجاد حكومة قوية أو سلطة ضعيفة . وقد أصر هونتنغتون ، خلال الستينات على أن الميزان يميل إلى حد بعيد إلى جانب المجتمع وضد سلطة الحكومة . «وقد تعمر

الديموقراطية فترة أطول إذا كان وجودها أكثر توازناً » ، أي إذا كفّ الفلاحون عن المطالبة بحقوقهم ، ولا تذكر الدراسة شيئاً عن المشاركة الحقيقة للمجتمع في الحكومة ، كما أنها لا تستفهم عن السيطرة الديموقراطية للمؤسسات الاقتصادية التي تُحدد خصائص الحياة الاجتماعية في حين أنها تسيطر على الدولة أيضاً ، بفضل قوتها العظيمة . ومرة أخرى ، يمكننا القول أن ليس هناك وجود لحقوق االإنسان في هذا الحقل »[١١٣] ، هذا ويواجه النظام الأمريكي صعوبة أخرى تتمثل في تقاسم الحزبيين للسلطة، ففي حين ينفرد أحد الحزبيين بمؤسسة الرئاسة يحظى الحزب الآخر بالأغلبية في الكونجرس[١١٤]. ويؤكد هذا الرأي خصوصاً عن السياسة الخارجية الأمريكية ما ذهب إليه نعوم تشومسكي بقوله : «والحزبان السياسان اللذان يعتبرهما البعض، ليس عن غير دقة، طرفي «حزب الملكية» الوحيد، يشتركان في تشبثهما بأيديولوجية ومؤسسات الرأسمالية، فقد تمسكا خلال معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بسياسة خارجية تحظى بدعم الحزبيين، أي ما يمكن أن نسميه دولة الحزب الواحد فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية»[١١٥].

ولكن ينبغي على القوى المهمشة إدراك أزمتها التاريخية، واستغلال الظرف المناسبة للنهوض بقواها الذاتية، وتوحيد صفوفها وخططها، فإن الأطراف العليا في النظام الدولي ستتمكن من إدخال العالم في عهد جديد، ويكون تجديداً للعهد الاستعماري القديم، حيث تتحكم قلة من الدول من الأغلبية الساحقة من الأمم والدول والشعوب، بما فيها الشعوب الإسلامية والعربية وستلعب في هذا العهد دور عبيد التاريخ ومسحوقيه ، وعيش الذل والهوان والهجرة والتشرد. وسنستمر نحن المسلمون في لعق مرارة الفرقة والانقسام، كما سنستمر في التباكي على اغتصاب الأوطان والنفوس والعقول، وستبقى فلسطين بيد القوى الصهيونية وستتحكم بمصائر البلدان الإسلامية قيادات غالبيتها لا تجيد سوى القمع والكذب وتبذير الطاقات والثروات، وسنتصارع فيما بيننا، ليأتي الاستعمار الذي هو مصدر

مشكلاتنا ليفصل بيننا بالحكم بغير ما أنزل الله، فنستمر على رؤية الأمور مقلوبة حيث يتحول العدو إلى صديق والصديق إلى عدو، وهذه هي الطامة الكبرى.[١١٦]

ولمواجهة هذه التحديات لابد من ضرورة تجاوز ترتيبات الأمن القطرية إلى استراتيجية عربية وإسلامية، وتحويل النفط من سلعة تجارية إلى قوة سياسية واقتصادية معاً، وزيادة التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية، والاستمرار في مقاطعة إسرائيل واتخاذ خطوات جادة لتحقيق مصالحة إسلامية وتوحيد الصف الإسلامي انطلاقاً من تقوية التجمعات وتطوير روادع فوق تقليدية لموازنة الرادع النووي الإسرائيلي، وتبنى استراتيجية عربية إسلامية لمكافحة هجرة اليهود الى إسرائيل. والعمل على مواجهة التحديات الإعلامية والاتصالاتية والمعلوماتية والفراغ الفكري بعد سقوط الأيديولوجيات، وتخفيض تضخم مديونيات الدول الإسلامية ليساعدها على استقرارها الاقتصاي ولا يجعلها عرضة لتسلط الدول الصناعية الدائنة، ولا مفر من الخيار التقني للأمة الإسلامية ولحيازتها ونقلها من خلال جهات متخصصة في العالم الإسلامي تعمل على وضع سياسات علمية وتقنية فعالة لما يتمتع به العالم الإسلامي من إمكانات عظيمة في هذا الشأن، كالموقع الجغرافي ومصادر الطاقة والعنصر البشري وثوابت التشريع الإسلامي الذي يقضي بحفظ حقوق الإنسان وعدم انتهاكها أو الإتيان بما يناقض تلك الحقوق كما بينا ذلك سابقاً، مع ضرورة الاستعداد العلمي والسياسي والدعوي والثقافي والعسكري والاقتصادي والتركيز على المنهجية الواقعية العلمية، فإذا أراد المسلمون أن يقيموا مجتمعاً إسلامياً مستقراً وقوياً لا تعصف بوحدته وتماسكه العصبيات العرقية والاختلافات القبلية والاختلافات الاجتهادية والنظرات الفوقية، فيجب تربية الناس على شريعة الإسلام الحاكم والمحكوم على السواء بما أمر الله به سبحانه وتعالى وبما بلغ به رسوله ﷺ. وسنعرض إلى ذلك في بيان واضح إلى ضعف العولمة أمام الإسلام وعالميته بالحديث عن الرؤية الإسلامية للعولمة من خلال سنة

الله ولن تجد لسنة الله تحويلاً ولن تجد لسنة الله تبديلاً وما يجب على المسلمين فعله لإشراك الحضارة الإسلامية في عملية التنمية الإنسانية والبشرية والتحاور والتلاقح بينها وبين الحضارات الأخرى.

٤ ـ الرؤية الإسلامية للعولمة

إذا كانت العولمة حركة عالمية قادمة وشر لابد منه، فإن رفضها لا يعني الانزواء والانكفاء والعزلة عما يجري في العالم، إذ لابد لنا من التعامل معها، من زاوية ضرورة حوار الحضارات وحوار الأديان وحوار السياسات وتبادل منافع الاقتصاديات، فالمواجهة تتطلب تعزيز موقف جميع الشعوب الضعيفة في العالم، سواء منها ما كان يعرف بالعالم الثالث، أم الشعوب الفقيرة والمضطهدة في البلدان الرأسمالية ذاتها لبيان الحق ، وحالة عدم التكافؤ في العلاقات والقوة ، وما بين الإمكانات المتاحة والرغبة في صيانة هوية الأمم والشعوب خصوصاً الأمم الإسلامية، فنسأل دعاة العولمة بما لدينا من ثوابت في شريعة وضوابط الإسلام فنقول :

ـ هل العولمة بنظامها السياسي إذا لم تكن تعني إلغاء سيادة الدول، هل ستمنع المسلمين بالحكم بما أنزل الله تمنعهم بحقوقهم السياسية والإسلامية في الشورى والبيعة والحكم بشريعة الإسلام؟ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون والفاسقون والظالمون، قال تعالى : ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[١١٧] ، قال ابن كثير يرحمه الله: «ينكر الله تعالى على من خرج عن حكم الله المشتمل على كل خير الناهي عن كل شر وعدل إلى ماسواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله ، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم ، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكزخان»[١١٨]، وتتار اليوم هم دول الاستكبار التي تنادي بالعولمة وفرض نظام سياسي ملفق، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

قال رسول الله ﷺ : **«أبغض الناس إلى الله عزوجل من يبتغي في الإسلام سنة جاهلية، وطالب دم امرئ بغير حق يريق دمه»**[١١٩].

- هل العولمة بنظامها الاقتصادي ستسعى إلى تحقيق الرفاه المعيشي والقوة الاقتصادية والمالية وتعزيز كافة حقوق الإنسان دون ناقض أو مناقض، أم أنها ستكون على ما كان عليه قوم شعيب في تطفيف الميزان والمكيال وبخس الناس أشيائهم وأكل أموالهم بالباطل، وتمنع المسلمين من التصرف في أموالهم وحقوقهم الاقتصادية، قال تعالى:﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[١٢٠]، إنهم أولئك القوم الذين يكون عليهم حقوق للناس من أثمان أو قروض أو أمانات فيجحدوا حقوق الناس ثم يتحاكم فيها إلى الحكام (الذين هم أحرص الناس على الثراء إلا ما رحم ربي)، فيعمد جاحد الحق إلى ظلم صاحب الحق بمنطق القوة والسلطان، لا بمنطق العدل والحق، عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : **« ألا إنما أنا بشر وإنما يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له، فمن قضيت له بحق مسلم، فإنما هي قطعة من نار فليحملها أو ليذرها»**[١٢١]، ولهذا قال بعض العلماء : «لاتخاصم وأنت ظالم»، فحرم الإسلام أكل أموال الناس بالباطل ومنها مال اليتيم، ومال المرأة، ومال الضعيف، ومال المسكين وحتى مال الغني بجحده أو بأي وجه من الوجوه من إنكاره ومن أعظمها الربا، قال تعالى : ﴿ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ﴾[١٢٢]، وهذا ما تفعله العولمة التي أساسها وجذورها اليهودية بأبعادها الصهيونية الصليبية فذاك منهج كثير من رؤساءها أحباراً ورهباناً، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ

لأَنفُسكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾[١٢٣]، يقول ابن كثير يرحمه الله : «إن كثيراً من الأحبار والرهبان يأكلون الدنيا بالدين من خلال مناصبهم ورياستهم في الناس وقوتهم عليهم، ولقد كان الأحبار يأخذون من العرب في الجاهلية الأموال والهدايا والضرائب ظلماً وزوراً»[١٢٤]، ويقول المفكر والسياسي الإنجليزي شارلز إدوارد أرشيبالد المعروف بهاملتون : «بينما نجد الإسلام يهدي البشرية في حياتها العلمية اليومية، فإن ما يسمى بالنصرانية المعاصرة تُعَلِّمُ أتباعها بصفة غير مباشرة وفي مجال الواقع أن يعبدوا الله في أيام الآحاد فحسب وأن يفترسوا عباده ومخلوقاته في بقية أيام الأسبوع»[١٢٥].

- هل العولمة بفكرها الصهيوني والصليبي ستحرم الناس خصوصاً المسلمين أداء شعائرهم الدينية واعتبار ذلك من الإرهاب؟ كما يفسره أعداء الإسلام الحمقى والمغفلين؟ قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾[١٢٦]، عن ابن أبي أبزى عن أبيه قال : كان رسول الله ﷺ إذا أصبح قال : « **أصبحنا على ملة الإسلام وكلمة الإخلاص ودين نبينا محمد وملة أبينا إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين** »[١٢٧]، هل سنمنع نحن المسلمون في ظل العولمة ذلك؟ يقول الباحث الهولندي واجنر : «هل هناك أهدى من هذا الكتاب [القرآن الكريم] الذي يشتمل على حلّ لكل مشاكل الحياة بكل ما تشتمل عليه من نظم دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية؟ إن من يقف على تلك التعاليم السامية يجزم بأنها بمثابة روح الحياة ونعيمها وأنها بعينها الحقيقة الخالدة التي لا مواربة فيها ولا التواء»[١٢٨].

- وماذا عن حياة الناس الاجتماعية هل ستفرض العولمة نمطية الحياة في عقوق الوالدين وقطيعة الرحم وتدعو إلى سفور المرأة وحرية الزواج والدين دون ضوابط وزواجر مما تحدثنا عنه سابقاً ...الخ، هل سَتُضَيِّقُ العولمة على الناس حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم، وجميع مظاهر تراثهم خصوصاً التراث الإسلامي

الذي له بيان وإعلان عالمي في الحياة الاجتماعية في هذه الدنيا وهو مبين في الآية الثامنة عشرة حتى الآية التاسعة والثلاثون من سورة الإسراء، إن تلك الآيات فيها بيان تام للإنسان وحقوقه المختلفة ويتقدمها حقوق الله جل جلاله وحقوق الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام التي أوضحناها في فصل سابق مع بيان الحقوق السياسية والحقوق المالية والوفاء بها وطرق الإنفاق، وحقوق المساكين والفقراء والأيتام ذكرهم وأنشاهم وحقوق الأطفال والحقوق الاجتماعية وحفظها من الأمراض والآفات مثل الزنا وقتل الأبرياء وسفك الدماء، والحقوق القضائية، والحقوق الإعلامية وحرية الرأي، وترك الاستعلاء والتكبر على الخلق واستعبادهم بحكم السلطان أو اللون أو الجنس أو العنصر أو الدين.

وخاتمة القول فإن العولمة قد تفلح في تنميط حياة الناس في جوانب محدودة جداً وليس في كل الجوانب وهيهات أن تفلح، وصدق الله العظيم القائل : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾[١٢٩]، لايشك عاقل إذن في أن الله هو الذي خلق الخلق أجمعين وسخر لهم ما في السموات والأرض وأكرمهم بالحياة في هذه الدنيا ثم كتب عليهم الموت وبعدها البعث والنشور والحساب ثم إما جنة وإما ناراً، فهل الذي قدر على خلق الإنسان من نطفة من ماء مهين وأمشاج ونفخ الروح بأمره، ألم يكن بمقدوره جل جلاله أن يجعل الناس كلهم أمة واحدة؟ ولكن حكمته قضت بهذا الاختلاف في الأديان والمعتقدات والملل والنحل والأجناس والألوان والألسن والأرزاق والأعمار، وتوزعهم في الأعصار والأمصار، وهو الذي خلق أهل الخير وهو الذي خلق أهل الشر، وكان بمقدور المولى سبحانه وتعالى أن يجمع الناس على هيئة واحدة في الخلق واللغة واللون والرزق وأكثر من ذلك في الدين الذي هو أساس خلق العباد إذ يقول تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ (٥٦) مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ (٥٧) إِنَّ اللَّهَ هُوَ

الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴿٥٨﴾ فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَابِهِمْ فَلَا يَسْتَعْجِلُونِ ﴿٥٩﴾ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِن يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾[١٣٠].

إذاً إذا كان القادر القدير القوي المتين خالق الدنيا وباعث الرسل بالدين الحق والتوحيد الخالص قضت حكمته بالاختلاف بين الناس لتحقيق العالمية والتعددية كما يعكسها دين الإسلام، فكيف سيفلح دعاة العولمة في تحقيق فكرهم العولمي وهم يعجزون أمام جنود الله وصدها من ريح عاتية وأعاصير مدمرة وفياضانات جارفة وزلازل طاحنة، وبراكين حارقة، ياليت شعري أن يدرك المنادون بالعولمة ذلك الأمر الذي أدركه المنصفون عن حقيقة الإسلام ونبيه محمد ﷺ ومعرفة الإسلام وعالميته فكيف يمكنهم مناقضة ثوابت الدين الإسلامي في مفاهيمه العقدية والسياسية والاقتصادية..الخ، ولهذا تحدث نعوم تشومسكي قائلاً: «لا توجد أمة أو فرد، حتى الأشد استقامة، يتمتع بالكفاءة الكافية لتحقيق غرض الله في التاريخ»[١٣١]، نعم لا يمكن أن تستقل أمة واحدة وتنفرد بالسيادة على الناس فالبعض يكمل البعض الآخر وقد جعل الله سبحانه وتعالى الناس مسخرين بعضهم لبعض، قال تعالى : ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾[١٣٢].

ويتحدث توماس كارلايل الكاتب الإنجليزي في كتابه: (الرسالة المحمدية) بقوله : «لقد أصبح من أكبر العار على كل فرد متمدن من أبناء هذا العصر ، أن يصغي إلى ما يدعيه المغرضون من أن محمداً خداع مزور، وعلينا أن نحارب ما يشاع من مثل هذه الأقوال السخيفة المخجلة، فإن الرسالة التي أداها ذلك الرسول مازالت السراج المنير منذ اثني عشر قرناً لنحو مائتي مليون من الناس أمثالنا، خلقهم الله الذي خلقنا، أفكان أحدكم يظن أن هذه الرسالة التي عاش بها ومات عليها هذه الملايين الفائقة الحصر والإحصاء أكذوبة وخدعة ؟ أما أنا فلا أستطيع أن أرى هذا الرأي أبداً، ولو أن الكذب والفحش يروجان عند خلق الله هذا الرواج، ويصادفان منهم هذا التصديق والقبول، فما الناس إلا حمقى مجانين ، وما الحياة

إلا سخف وعبث وضلال، وكان الأولى بها ألا تخلق، هل رأيتم قط معشر الناس أن رجلاً كاذباً يستطيع أن يوجد ديناً وينشره؟ عجباً والله، إن الرجل الكاذب لا يقدر أن يبني بيتاً من الطوب، وعلى ذلك، فلسنا نعد محمداً قط رجلاً كاذباً متصنعاً، يتذرع بالحيل والوسائل إلى بغيته، أو يطمع إلى درجة ملك أو غير ذلك من الحقائر والصغائر، وما الرسالة التي أداها إلا حق صريح، وما كانت كلمته إلا صوتاً صادقاً، صادراً من العالم المجهول، أي الغيب الذي يجهله الناس»[١٣٣].

والعولميون كما يُرَوْنَ من المنظور الإسلامي هم عُبَّاد الدنيا عُبَّاد الدرهم والدينار واليورو والدولار، لا يهمهم سوى المال والثراء وإن مات الناس جوعاً وقهراً وفقراً. العولميون لا يعرفون إلا المنطق المادي تلك هي أعلى قيمة عندهم كما يقول جيمس كارڤيل James Karveel مستشار الرئيس الأمريكي كلنتون: «في الماضي، كنت أمني النفس وأقول : «إذا كبرت فأود أن أكون رئيساً للجمهورية، أو زعيماً للكنيسة أما الآن فقد تغيرت الأحوال، ولذلك فإنني أود لو كنت مديراً للأسواق المالية، إذ بإمكاني أن أهدد من أشاء». تحمل هذه الكلمات الكثير من المعاني، إنها تشير إلى تبدلات عميقة في توزيع السلطات في العالم بين أهل العلم (أو من يسمونهم في الغرب برجال الدين)، وأهل السياسة وأهل المال، إنها باختصار كيان أقيم وبني وشيد ليكون ضد الفطرة ويصادمها، كيان يؤذي الإنسان ويمزق لحمه ويشعره بالوحشة والاغتراب، وإذا اعتبرنا أن ميلاد الدولة القومية العلمانية الحديثة بدأ مع الثورة الفرنسية في القرن السابع عشر في فرنسا، فلنا الحق أن نتساءل ترى من أي نوع كان هذا الوليد الجديد ؟ وما هي آثاره؟ وهو الوليد الذي ظهر كما تزعم القابلات فراراً من هيمنة الكنيسة وظلمها ووحشيتها وجهلها؟ هل كان هذا الوليد أخف قبضة من باباوات الكنيسة وقساوستها ؟ هل كان أكثر عدلاً ؟ هل كان أكثر استنارة وعلماً ورحمة؟ لنترك شاهد التاريخ يتحدث، لقد ولدت مع ميلاد هذا الوليد الزنيم الفاشيات الكبرى كالنازية والموسيلينية والشيوعية

والاشتراكية والرأسمالية وغيرها ، ومضت هذه الفاشيات في تعسفها وظلمها حتى تسببت في حربين عالميتين لم يكن لهما نظير في التاريخ أبداً زاد عدد القتلى فيهما على الخمسين مليوناً، هذا فضلاً عن الجرحى والمشردين والمطرودين[١٣٤]، كما نجم عنها ظاهرة الاستعمار حيث عثرت أوروبا أو اكتشفت كما تزعم على القارة الأمريكية، وهي تسمي ذلك اكتشافاً وكأن السكان المقيمين هناك لم يكتشفوا القارة قبل وصول فاسكو ديجاما إليها بمئات السنين، وليت أن الأمر اقتصر على سلب إنسانية الإنسان المقيم في القارة، بل لقد وصفوا أهلها بالهنود الحمر لمجرد أنهم كانوا يتوقعون الوصول عبر خط سيرهم للقارة الهندية، ووصفوهم بالحمر لمجرد أن لون بشرتهم يختلف عن لون البشرة الأوروبية التي يعتبرونها بيضاء حيث أن الأبيض سيد الألوان كما يزعمون[١٣٥]، ولم يقتصر الأمر على نزع صفة الإنسانية عن السكان الأصليين بل انطلقت حركة قتل جماعي لم يشهد لها التاريخ مثيلاً أسفرت عن تدمير حياة ما لا يقل عن أربعين مليون إنسان، ولم تقتصر النكبات على قارتي أوروبا وأمريكا بل لقد عانت أفريقيا هي الأخرى أبشع حركة استبعاد في تاريخها حيث نقل الملايين من الرجال والنساء عبر طرق نقل لا تتسم بأي نوع من الإنسانية من تلك القارة إلى أمريكا ومات بسبب عمليات الصيد والنقل الوحشي ما لا يقل عن عشرين مليون إفريقي، فأي حضارة هذه وأي رحمة ؟[١٣٦]

بعد كل ذلك يحق لنا أن نتساءل بجدية ما هو هذا النظام العالمي الجديد الذي بشر به الرئيس الأمريكي بوش الأب بعد سقوط الكتلة الشرقية، ونهاية الحرب الباردة؟ فقال : « لابد أن يستسلم العالم للنظام الدولي الجديد»[١٣٧] ، إن هذا القول لا يبعد في أهدافه ومراميه عما صرح به الرئيس الأمريكي ترومان الذي قال : « أصبح مستقبلنا بين أيدينا»، قال تعالى : ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾[١٣٨]، لا يستطيع أحد أن يضمن المستقبل أو

يعرف الغيب أو يدركه، قال تعالى : ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾[١٣٩]، لم يضمن ترومان شيء من مستقبله والدليل الحربين الكُبْرَيَيْن، وبوش لم يعلم أن العالم يعيش في فترة اللانظام حيث يدير العالم حفنة من المستثمرين الأثرياء حيث يملك (٣٥٨) ثلاثمائة وثمانية وخمسون بليونيراً منهم ثروة تعادل ما يملكه (٢.٥) اثنين ونصف مليار إنسان، وهذا هو فكر جيمس كارفيل وأنصاره من رؤساء الأمم وأصحاب رؤوس الأموال، فالشركات الاقتصادية مثلاً تنفق الكثير من الأموال على الإعلان عن نفسها للترويج لمنتجاتها ولو كذباً، وفي هذا الشأن يقول أحد خبراء الاقتصاد: «لو كان لدي ألف دولار للاستثمار فسوف أنفق تسعمائة منها على الإعلان وأستثمر الباقي»[١٤٠] ، هذا من الشفافية العلنية والوضوح التي هي من أبرز شعارات الحقبة الاقتصادية الراهنة والعولمة التي تسعى إلى الاستعمار الحديث للعالم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً ..الخ تحت مسميات خادعة وشعارات كاذبة وما الأمر إلا ترسيخ للرأسمالية وتثبيت أركانها ، ذلك أن الرأسمالية نظام اقتصادي واجتماعي يقوم على الملكية الخاصة لموارد الثروة ومقومات الإنتاج ويطلق المجال لحرية الأفراد بالقيام بمشروعات خاصة والسعي وراء مصلحتهم بغية الحصول على أكبر دخل ممكن، وتأمين جميع حاجاتهم ، ومزاولة النشاطات التي يختارونها على أساس أن الربح هو الحافز الأساسي للإنتاج والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وأن المصلحة الشخصية هي الباعث الطبيعي والمحرك الأول لكل الجهود الاقتصادية بحيث أنه إذا انعدم هذا الحافز انعدمت الطاقة التي تبث الحياة في النشاط الاقتصادي، ولذلك ارتبط النظام الرأسمالي بالحرية الاقتصادية ، وبابتعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية. والرأسمالية وثيقة الصلة بالثورة الصناعية التي حدثت في إنجلترا وبلاد أوروبا الغربية منذ أواخر القرن الثامن عشر، وأخذت تتطور وتتقدم بخطى سريعة في القرنين التاسع عشر والعشرين، إلى درجة تمكنت فيها الأساليب الجديدة للإنتاج الآلي من إحداث مشروعات ضخمة مقابل الإنتاج اليدوي والمشروعات

الصغيرة ، مما ساعد على توطيد معالم الرأسمالية الصناعية الحديثة، وتبلور معالمها، وتجمع رؤوس الأموال الكبيرة في أيدي عدد من الأفراد أو المؤسسات كالشركات المغفلة التي أصبحت تملك جميع وسائل الإنتاج وتستخدم العمال بأدنى أجر وبأسوأ الأوضاع وإنتاج السلع وبيعها بأثمان تدر عليها أعلى نسبة ممكنة من الأرباح، كما أخذت تعقد الاتفاقات بين المنتجين بغية الحد من نتاج المنافسة واستغلال المستهلكين، وقد نشأ عن تضخم الرأسمالية بهذا الشكل، والأساليب التي اتبعتها، مساوىء كثيرة اقتصادية واجتماعية كظهور الفوارق بين الطبقة العمالية وغيرها ، وتكدس الثروات في أيدي فئة ضئيلة وتدهور الأسعار والأجور، وحدوث الأزمات وسوء حالة العمال من جميع النواحي، وتكدس الثروات في أيدي ومؤسسات معدودة ، وسوء توزيع الدخل وسيطرة المشروعات الكبيرة التي تتمتع بسلطة احتكارية على مصير البلاد والمواطنين مما حمل الدولة على التدخل لحماية الطبقة العاملة بتشريعات خاصة، والاعتراف بالنقابات العمالية، وتحسين ظروف العمل، وتحديد حد أدنى للأجور، وإقامة نظام اجتماعي ضد البطالة والعجز والشيخوخة، والإشراف على حسن توزيع الدخل، ومراقبة المشروعات الكبرى، واتباع سياسة التوجيه الاقتصادي، واللجوء إلى التخطيط الاقتصادي[١٤١].

ولكن القول بالرأي الصحيح والحديث الصادق والمصارحة من الحق والخير والعدل وذلك لا يتناقض ومبادئ الأخلاق والأداب والفضل، إذ بالصدق تعرف الحقوق وتصان، وبالصدق لا تتعدى الحدود ولا تنتهك الحرمات، والصدق يقوم على العلنية والوضوح، فالعلنية والوضوح مطلوبان في كل شيء، ذلك أن الناس لا يتعاطفون مع المؤسسات والأعمال الغامضة والمبهمة، فالوضوح فضيلة كما يقول التربويون، والمصارحة والعلنية أساس الإصلاح الإداري وبداية المنطلق الصحيح للإنجاز التاريخي المأمول على مستوى الأمة بعيداً عن عملاء الأفكار المنحرفة الذين يعملون بصورة باطنية كالقرامطة والحشاشين والاسماعيلية، أما المجددون والمصلحون والرواد فهم على الحق ظاهرون لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم

حتى يأتي أمر الله وهم كذلك كما يقول النبي ﷺ، ولذلك حذر المجدد الأول عمر بن عبد العزيز يرحمه الله من السرية والتخفي فعندما كتب إلى عماله كأبي بكر بن حزم أوصاهم بتدوين السنة وقال لهم : « **ولتفشوا العلم ولتجلسو حتى يُعلّم من لا يَعلَم ، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً** »[١٤٢]، هذا لا يعني بالطبع السذاجة وكشف الأوراق للأعداء كما يرى البعض فلقد بقي النبى ﷺ في مكة يوري بالغزو في اتجاه وهو يريد الاتجاه الآخر.

ونلحظ في الحاضر إن وسائل الاتصال والحوار والفهرسة والتنظيم للمعلومات قدمت للدعوة الإسلامية فرصة قليلة المثال للتوجه بخطابها نحو أوسع فئة من المتلقين بتكاليف ليست كبيرة وعلى قدر كبير من الإتقان، بقي فقط أن يمتلك الصف الإسلامي ناصية خطاب راقية، ومؤسسات بناء متكاملة ونماذج تربوية محكمة حكيمة بعيدة عن الانفعالات والعواطف والاندفاع لمواجهة تيار العولمة وإثبات تيار العالمية وأنها السبيل الحقيقي لحفظ حقوق الإنسان دون ناقض أو مناقض، ولتحقيق الفكر العالمي الإسلامي الإنساني لا الفكر العولمي.

وعلى الأمة الإسلامية رعاة ورعية أن يعلنوا دون مواربة أنهم غير قادرين منفردين مهما بلغت جهودهم من القوة والاتقان على تحمل التبعات والأعباء التي تطلبها المرحلة القادمة من حياة الناس لمواجهة تيار العولمة، إن طاقات التيارات والجماعات الإسلامية المستأجرة لا يجوز أن تهدر في مواجهات داخلية بينما ينفرد الشيطان بتوجيه دفة العالم. ولابد من الأخذ بالحق والصواب، ذلك أن كل طاقة إسلامية مهما كان ضعفها فهي كنز لا يجوز التفريط به، بل يجب توجيهه إلى الخير والعدل والسلام ومعرفة الجانب الحقوقي للإنسان مسلماً كان أم غير مسلم وعدم مناقضة تلك الحقوق في أي صورة من صور العنف أو التعسف، ولقد آن الآوان لوحدة الأمة وتماسكها، ولا يمكن تصور وحدة عضوية للعمل الإسلامي وتحسين من الآداء وتجويد من الفعاليات مثل مصانع الطوب تحسن إنتاج وحدات

البناء (الطوب) لكنها لا تملك مخططاً هندسياً لتشييد المباني والصروح ليكون الاستخلاف والتمكين في الأرض وذاك يحتاج لظروف بيئية ودولية وذاتية لا يمكن لأحد أن يفرضها، إنها شروط محددة في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ ﴾[١٤٣] ، وقوله تعالى : ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾[١٤٤]، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ﴾[١٤٥] ، وقال النبي محمد ﷺ : «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة**»[١٤٦]، وأي ضلالة أكبر وأسوأ من اتباع القوانين الوضعية والدعوى بالنظام الجديد والعولمة وأصحابها في شقاء وعناء ونحن إن حكَّمنا الشريعة الإسلامية سنكون في سعادة وخير.

إن بإمكان المسلمين انتزاع مكاسب تاريخية وتصحيح الوضع الدولي لصالح الإنسان مسلم أو غير مسلم إن توحدوا تحت راية الشريعة الإسلامية وأحكامها. صحيح أن الآخر ما زال مقتدراً وقوياً ولكن التماسك والاعتصام بالحق ليس ثمة ما يمنع معه من انتزاع المكاسب، وعوامل الضعف في صفوفنا سببها تعطل الإرادة الناتج عن ضعف التوكل على الله سبحانه وتعالى والحكم بما أنزل. إذ طالما توفرت الإرادة كما رأينا في فلسطين وفي غيرها فإن الحجر قد صمد أمام الباطل، وأن الدم قد انتصر على تقنيات القتال، وأن روح الشهادة قد هزمت إسرائيل وجيشها، ولو اعتمد المسلمون على قوة الإسلام وتوكلوا على الله حق توكله ووحدوا صفوفهم بعيداً عن النظرة الذاتية الشخصية للمصلحة الخاصة دون المصلحة العامة من خلال الإطار الدولي الشامل ـ لاقتربوا لفهم أفضل للتطورات الجارية في المنطقة العربية الإسلامية في ضوء أهمية المنطقة وأساليب الاحتواء والتطويق تجاهها، وأهمية المنطقة العربية والإسلامية تكمن فيما يلي :

١ ـ الموقع المتاخم لأوروبا والمحاذي للإتحاد السوفييتي والمرتبط بأفريقيا والممتد في

عمق آسيا بكل ما فيها من ممرات مائية وجوية وبرية ومصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية وحضارية.

٢ ـ الأرض مهبط الديانات ونقطة التقاء الحضارات في فلسطين وما حولها وفي جزيرة العرب والتي لم يخطئ التاريخ مرة واحدة في تحديد أهميتها العالمية.

٣ـ الثروات الطبيعية الزراعية، والمائية، والمعادن خصوصاً النفط كسلعة استراتيجية لا غنى للعالم عنها، فخلال سنوات قليلة سيزداد اعتماد العالم أكثر فأكثر على النفط الذي تضخ منطقة الخليج أكثر من ٧٠٪ من احتياطه العالمي، ناهيك عن الموجود منه في بقية بلدان العالم الإسلامي خصوصاً تلك التي استقلت بعد انهيار الإتحاد السوفييتي.

٤ ـ الإسلام رسالة عالمية ترفض أن تكون مظلومة أو ظالمة، معتدية أو معتدى عليها، حيث استطاع الإسلام في أحلك الظروف وعندما اخترقت الحداثة والعصرنة المسلمين في عقر دارهم، في عزتهم وكرامتهم أن يبقي على مقاومته ورفضه للانخراط في أي مشروع يحرّمه الإسلام أو يمنعه لمخالفته لحكم الله سبحانه وتعالى، وما من شك فإن الوحدة العالمية وليس العولمية لا تكون إلا عن طريق الإسلام بمشيئة الله تعالى الذي يحمي حقوق الإنسان دون نواقض أو تناقض.

فمنذ عرفت البشرية العيش على هذه البسيطة وأصبحت جماعات تخضع في حياتها لنظم معينة في اجتماعها وأنماط سلوكها، منذ ذلك الحين أصبحت العقيدة الدينية فريضة وجود على النوع البشرى وبخاصة الجماعات منه. والعقيدة الدينية حاجة فطرية لا يمكن أن تستغني عنها جماعات الناس بل لا يستغني عنها أفراد الناس المتأبدين في غاباتهم أو صحاريهم ، وهذا ما يجعلنا نؤكد على القمية الدينية في حياة الناس وننادي بالإسلام فهو حضارة وثقافة ومنهج حياة، وهو قسط وعدل لا يرفض الآخر كما أوضحنا ذلك في بعض فصول الموسوعة.

ومن ذلك ندرك أن الدين من أقوى العوامل المحركة للمجموعات البشرية والموجهة لها نحو غاياتها ووسائلها والمحددة لأنماط سلوكها مجتمعة ومتفرقة، ولا

نستطيع أن نجد بين العوامل المحركة للبشر أو الموجهة لسلوكهم عاملاً واحداً يضاهي عامل العقيدة الدينية في القدرة على توجيه السلوك وخلق المثل الرفيعة النبيلة في الناس، وأن أبرز تلك العوامل كما يرى علماء الاجتماع هى عوامل العصبية القبلية أو الوطنية أو العرقية أو العادات والأعراف، أو الشرائع الوضعية والقوانين، (مثل العولمة التي جاءت لتناقض ليس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بل تناقض فطرة البشر والإنسانية)، وغاية ما ترجوه الشرائع والقوانين الوضعية أن تفرض على الناس أهواءها ورغباتها وتحقيق أمانيها وأنانيتها، وهذا من أبرز منطلقات العولمة كما أسلفنا والغلبة للقوي وأن كان على الباطل.

لكن الحياة في نظر الإسلام لا ينبغي أن تكون الهدف من وجود الأحياء، ولا ينبغي ان يعطيها الإنسان أكثر مما تستحق، لأنها في الواقع مزرعة لحياة أخرى أطول وأكمل وأخلد وأمتع، والحياة الدنيا متاع بل متاع قليل، أما الدار الآخرة فهي الحياة الحقة لو أدرك الناس الحق ووعوه، قال تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[١٤٧]، إن مفكري الإسلام ينظرون إلى النظام الدولي بأنه تمركز القوة والسلطة في بعض دول العالم الغربي حيث يعاد بناء هذا النظام الدولي على أسس عسكرية واقتصادية جديدة أشد خطورة على العالم الثالث كله من النظام الدولي الذي كان سائداً في ظل ثنائية الاستقطاب بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي قبل انهياره، ولم يكن في الحسبان سرعة قيام الوحدة الأوروبية أو أي قوة أخرى تتلوها. فلا بد أن يتمحور النظام الدولي على مراكز متعددة مما يمكن العالم الثالث من الاحتفاظ ببعض القدرة على الاستقلال باستثمار موارده الاقتصادية وتنمية ذاته. ولكن النظام الدولي الجديد يسعى ليقلل الاستقلال وامتلاك القرار لدى دول وشعوب العالم الثالث وحرمانها من أية قدرة على المناورة، وإن النظام الدولي الجديد سيعمل على تطويق الأمة الإسلامية للحيلولة دون نمو دورها في العالم الثالث عموماً وفي العالم الإسلامي بوجه خاص، وسيعمل على احتوائهما في مشروع المسيرة العسكرية

والسياسية والاقتصادية[١٤٨]، إن النظام الدولي الجديد أشد فداحة ونكالاً من النظام الدولي القديم الذي قام لاستبعاد الإسلام وأهله والهيمنة على مصير العالم انفراداً شمولياً عسكرياً واقتصادياً وإعلامياً وسياسياً على نحو تبدو معه هيئة الأمم المتحده حكومة حقيقية دولياً لها رئيس واحد فقط، وسلطتها التشريعية المحكومة بقرار تلك الحكومة في مجلس الأمن، وأدواتها التنفيذية تتمثل في القوة العسكرية وسائر اللجان الأممية، ولها جهازها المالي مثل البنك الدولي وسائر المؤسسات الاقتصاديه العملاقة، ولها جهازها الإعلامي، وبذا قد تتحول الأمم المتحدة من حكومه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وأفراد الأسرة الدولية إلى حكومه أحادية الحكم. يقول آلن راموني الباحث والمفكر الفرنسي : «على مستوى الفكر الاقتصادي : قفزت الدعوة إلى اقتصاد السوق، منذ انهيار سور برلين، إلى مقدمة الخطاب الاقتصادي والسياسي بشكل مكثف إلى درجة يمكن تسميتها الدغماتية المعاصرة، أو كما يصفها الكاتب أغناسيو راموني «هي شكل من أشكال العقيدة التي تحجب على المواطن الحر أي تفكير متنوع، تكبته، تعكره، تشله وتنتهي بكتم أنفاسه» في إطار فكر أحادي جديد هو في الحقيقة الترجمة الإيديولوجية على المستوى الكوني لمصالح مجموعة محدودة من القوى الاقتصادية ولا سيما مصالح الرأسمال الدولي»[١٤٩] ، وأبرز معلم من معالم النظام الدولي الجديد من حيث مضمونه الفكري أو أيديولوجيته هي القوة التى اكتسبتها أيديولوجية حقوق الإنسان من خلال سيطرة الحكومة الواحدة، وهذه الحكومة الواحدة لو وجدت فإنها ستقف المثال الحقيقي للأجيال اللاحقة من البشر على أنها هي التي انتهكت حقوق الإنسان وأتت بكل النواقض التي تناقض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن سيطرة الحكومة الواحدة على العالم ومحاولة تغليف هذه السيطرة بغلاف فكري هو حقوق الإنسان والحفاظ عليها فيه مجانبة للحقوق والحق[١٥٠]. وكل ما أوردناه من حقائق ووقائع عن العولمة ما هي إلا نواقض بينة لحقوق الإنسان بل وحقوق الحيوان والجان.

ولا بد أن يعلم الذين يتفاعلون مع التغير الذي يجري في أوروبا الشرقية أو

روسيا أنهم سطحيون، لأن هذا التغير الذي يجري ليس في صالح الإسلام، لأنهم يظنون أن سلاح الفكر الشيوعي قد تهاوى وتقطع، ولكن التغير الذي قارب بين المعسكرين وهما في سبيل أن يتحدا وكلاهما ينظر نظرة عداء للإسلام، فربما يتعاونان بل يتحدان في سبيل مواجهة الإسلام والوقوف بوجهه مرة أخرى. فالاستعمار الجديد؟، وبالتالي فإن : «النظام الدولي الجديد أسس منظومة حاسمة من القيم والقوانين والشرائع الدولية بل هو ترجمة لميزان القوى العالمي الجديد وتثبيتاً لنتائج الانتصارات والهزائم والتعامل معها بوصفها حقائق دائمة»[١٥١].

إن النظام الحالي نظام استعماري استكباري قائم على ترتيبات متجددة دوماً، تضمن نهب مقدرات الشعوب وإلحاق الضرر بالآخر في العالم: «بإعادة ترتيب العالم، وخصوصاً الحوض العربي الإسلامي ما بين طهران والقدس على وجه الخصوص كنقطة انطلاق لترتيب العالم بأسره، خصوصاً بعدما أخذت حركة الشعوب في المنطقة منحنى يهدد التركيبة القائمة، ويؤكد ضعف وعجز وكلاء سايكس بيكو عن القيام بالدور الإخضاعي السابق نيابة عن الغرب، فكان لابد من النزول للميدان بأسلوب استعماري قديم جديد وهو أسلوب القمع والإخضاع بالقوة»[١٥٢] ، والقمع والقهر والإكراه وسائل تتنافى مع حقوق الإنسان وتتناقض مع كافة المبادئ الحقوقية، وهذه الوسائل سوف يكون لها انعكاسات سلبية كثيرة إذ : «إن هذا النظام الدولي الجديد سيكرس القيم البشعة للحضارة الغربية، على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي آخر تمثيل لتلك الحضارة، وفي أسوأ حال مما كان عليه، فما بالك اذا كان الاصل الحضاري أيضاً بشعاً وقائماً على العنف والنهب والقوة فما بني على فاسد فهو فاسد فأي حقوق للإنسان تحفظ في ظل العولمة التي تهدم أبجديات حقوق الإنسان»[١٥٣].

إذن ليس أمام الأمة الإسلامية إلا التمسك بأهداب الشريعة الإسلامية وتطبيقها إزاء الموقف البغيض الذي أعده وينفذه الحلف الشيطاني الدولي لتدمير ما تبقى من كيانها ووأد كل أمل لنهضتها، ليس أمامها من عاصم غير الإيمان والعمل

وترتيب الصفوف وتنظيم العمل على نحو ما ذكرنا سابقاً وأن الله معنا إذا اتبعنا أمره، قال تعالى : ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾[١٥٤]، وقال رسول الله ﷺ : **«لو أن أحدكم يعمل في صخرة صماء ليس لها باب ولا كوة لأخرج الله عمله للناس كائن من كان»**[١٥٥]، العمل بكل معانيه ومستلزماته من خلال المجاهدة النفسية ضد أهوائنا حتى تخلص النية والعمل، وضد عوامل التفرق في صفوف المؤمنين، وبالجهاد الفكري لتحرير الدماء التي تجرى في شرايين أمتنا من الثقافة الزائفة ومن كل الآثار المدمرة للغزو الفكري المناهض للإسلام والمناقض لحقوق الإنسان، وهو في المحصلة فكر يهودي وصهيوني وصليبي المنابع والأصول، يجب أن تعمل الأمة من خلال صناعة فكر سياسي مستوعب لعصره في إطار الإيمان واليقين، مع ثقافة عامة تسعى لفهم الإسلام وتنهل من معانيه الأصيلة ويجب على المسلمين أن يكونوا على حذر من الاتباع الأعمى والابتداع الأخرق، فعليهم أن لا يصفقوا كثيراً لهذا الذي وقع وأن يتخذوا حذرهم مما سيأتي وأن يزيدوا من اعتمادهم على الله سبحانه وتعالى ومن تمسكهم بحبل الله والتجائهم إليه فان فعلوا ذلك فان قوى الشر مهما طغت وتجبرت فإنها لا تستطيع أن تقف في وجه الإسلام والله معنا ولن يترنا أعمالنا[١٥٦]، يقول المفكر الأمريكي هارولدسمث : «من حيث العلاقات الدولية، فإن الأمم الإسلامية، أو الجماعة الإسلامية الكبرى، يجب أن تكون في طليعة المنتصرين لخلق نوع من المجتمع العالمي من الأمم»[١٥٧]. ليس المسلمين الصادقين وحدهم يرون الخير في العالمية الإسلامية والخلاص من هيمنة العولمة، بل إن عقلاء الغرب يأملون في ذلك، وهذا ما تحدث به أستاذ العلوم الطبيعية والرياضيات البلجيكي الدكتور جورج سارتون الذي قال : «إن المدنية ليست مرضاً، ولكن من الممكن أن تنقلب عند أهل الجدل شراً وفساداً والمدنية ليست شرقية ولا غربية، ليس مكانها في واشنطن أكثر مما هو في بغداد، إنها يمكن أن تكون في كل مكان يكون فيه رجال صالحون ونساء صالحات ويفهمونها ويعرفون كيف يستفيدون منها من غير أن يسيئوا استعمالها. والشرق الأوسط كان

مهد الثقافة ومنه جاءت أسباب إنقاذ العالم في أثناء العصور الوسطى حينما بدأ الستار الحديدي في أوربا يشطر العالم شطرين الأرثوذكس والكاثوليك. وها نحن اليوم ننظر إلى ماضي الشرق الأوسط بعين من عرفان الجميل ثم ننظر إلى مستقبله بعين من الأمل الحلو»[١٥٨].

كما أن الأمة الإسلامية في حاجة لتكون لها سوق اقتصادية واحدة، إذ من العجيب ألا يكون لنا ذلك لأننا مثلاً نصلي على سجادة صلاة مصنوعة في الصين دون أن تكون هناك سجادة مصنوعة بأيد مسلمة فننسجها، ولباس الإحرام الذي نرتديه لمناسك الحج والعمرة يأتي من عدد من دول الشرق غير المسلم، والأمة الإسلامية بحاجة إلى القيادة المسلمة الرشيدة إذا وحدت صفوفها وحزمت أمرها ووضعت مشروعاً إسلامياً موحداً، لأن عدم وجود مشروع إسلامي موحد يجعل العمل الإسلامي غير متكافئ في المرحلة الراهنة مع حجم التحدي الذي فرضته القوى الدولية ومواجهتها، فلابد من وجود مشروع للوصول بالقرار الإسلامي إلى مستوى القمة، أي أنه يتوجب تفعيل دور الأنظمة العربية الإسلامية في ظل الشريعة الإسلامية، وبالتالي تكريس إمكانياتها البشرية والمالية على امتداد العالم العربي والإسلامي لصالح المشروع الإسلامي الجامع. وينبغي أن نكرس طاقاتنا الفكرية والروحية لمعالجة أساسيات مشكلاتنا التي تبدأ من التخلف والتبعية والاستبداد، ولا يهمنا كثيراً ما يسود العالم من نظام جديد أو تغيرات جذرية وشاملة تحت مبرر أن مشكلة الأمة الإسلامية ترجع في جذورها إلى أصول داخلية وما العوامل الخارجية إلا تابعة ومستفيدة من تلك الأصول الداخلية. وقد يكون هذا وقد يكون ذاك والمعول على التوجيه الإلهي في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا ﴾[١٥٩].

لقد أوضحنا أن الرؤية الإسلامية لحياة الناس في هذه الدنيا على هذه الأرض تنطلق من الهدف الذي خلق الله سبحانه وتعالى من أجله الناس، وهو عبادة الله عبادة حقيقية لا ينشغل بما سواها من الرزق والكسب، فالرزق مضمون من الله

بعد الأخذ بالأسباب الإيجابية له، فلا يفكر الإنسان في الرزق أو الصحة أو المأوى، لأنه إذا صلحت عبادة الإنسان لربه صلحت كل أموره، قال تعالى : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾.[١٦٠]، وفي الحديث القدسي قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى : **«يا ابن آدم تفرغ لعبادتي أملأ صدرك غنى وأسد فقرك، وإلا تفعل ملأت صدرك شغلاً ولم أسد فقرك»** [١٦١]، وهذا الأصل موجود لدى اليهود والنصارى وفي كثير من الكتب السماوية فقد أورد ابن كثير بعض الآثار الموجودة عند أهل الكتاب قول الله تعالى: **«ابن آدم خلقتك لعبادتي فلا تلعب، وتكلفت برزقك فلا تتعب، فاطلبني تجدني فإن وجدتني وجدت كل شيء وإن فتك فاتك كل شيء وأنا أحب إليك من كل شيء»**[١٦٢]، يقول روجيه جارودي : «لقد فقد الإنسان الغربي كل وحدة في علاقاته مع الطبيعة والمجتمع والله، انفصل عن الطبيعة التي اعتقد أنه سيدها ومالكها ، ولم تساعد المسيحية الإنسان، مع حذرها الأول بإزاء الطبيعة، ومع تراجعاتهم المتتالية، منذ عصر النهضة، أمام (علموية) تدعي الإجابة على جميع مشاكل الحياة، مع الحفاظ على هذا البعد الكوني، على هذا الإتحاد الحميم بجميع الكائنات. والإسلام عندما لا يكون قد أفسدته الرؤية الغربية المباشرة التي فرضها عليه الاستعمار، يستطيع أن يساعدنا على أن نعي هذه الوحدة التي هي عقيدته المركزية الأولى»[١٦٣].

إذن لماذا يعمد المستكبرون إلى الحروب للتوسع ونهب الأرزاق، والمطلوب منهم عبادة الله وحده وتحكيم ما أمر به؟ والإسلام لا يأمر الناس بالحرب لتحصيل الأموال والثروات، ولهذا فإن الله سبحانه وتعالى تعهد لعباده المؤمنين أنه كلما عمد الظالمون إلى إشعال نار الحرب فإنه يطفؤها بقدرته وقوته لأنه لا فائدة من وراءها، حفاظاً على الناس وكافة المخلوقات وحفظاً لحقوقهم، فالعباد كلهم عيال الله، فلا تحاولوا أيها الناس الحرب لتجعلوها سبيلاً للحياة وطلب الرزق والاستعلاء، ويسعى المجرمون أعداء الله إلى الحروب لأسباب فانية منها:

١ ـ التوسع على الأرض والسيطرة على الناس ومقدراتهم، وقد جهلوا قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[١٦٤].

٢ ـ لصد الناس خصوصاً المسلمين عن دين الحق والهدى، قال تعالى: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾[١٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾.[١٦٦]

٣ ـ ثم إن لم يفلح أعداء الله عن صد عباده عن الحق، يستمرون في التهجم عليهم وقتالهم، لما يعتمل في نفوسهم من نوازع الشر والكره والبغض لما يلحق المسلمين من الخير والفضل وما حباهم به من القوة الروحية في دينهم ومن القوة الاقتصادية في دنياهم مما تحتويه بلادهم من الخيرات والثروات، قال تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾[١٦٧]، يكره أعداء الله للمسلمين جميع أنواع الخير والفضل، من كمال الشريعة الإسلامية وأحكامها، وتمام النعم والخيرات بما يصلح للمسلمين دينهم ودنياهم، فهم أي المتكبرون وأعداء المسلمين يريدون ألا يكون للمسلين حظ في الدين والدنيا، ولهذا يعمدون إلى قتالهم لصدهم عن الدين ولنهب خيرات بلدانهم التي رزقهم الله إياها من خلال الحرب واستعمارهم عسكرياً وثقافياً واقتصادياً، وهذا اتجاه العولمة في وقتنا الحاضر وبه تنتهك حقوق الإنسان، وأصوات العولميون تقول إن حقوق الإنسان مهدرة في تلك الدول الإسلامية التي تُنهب ثرواتها ويساء إلى مواطنيها من الوزّانين بميزانين .

٤ ـ والحروب التي يسعى إليها أعداء الله بقصد السيطرة والهيمنة على الأمم والشعوب المستضعفة إنما هي سياسية فرعونية تتكرر في كل زمان وكل مكان كما ذكرنا آنفاً، إن هذه السياسة الفرعونية سياسة الاستكبار والاستعلاء جاءت بينة واضحة في آيات محكمات في القرآن الكريم بما كان من

تصرفات فرعون مع الناس فحكى القرآن ذلك في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾[١٦٨] ، بهذا يقرر فرعون أحادية الحكم وأحادية القوة، وهو منطق يتكرر على ألسنة الطغاة والمتكبرين إمعاناً في الاستكبار والاستعلاء الذي اتخذته السياسة الفرعونية لتخويف الناس بالقوة وإظهارها على أنها لا تضاهي ولا تقاوم، فهذا القرآن الكريم مرة أخرى يحكي على لسان فرعون حقيقة أمره في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلاَّ فِي تَبَابٍ﴾[١٦٩]، ولكي يؤكد فرعون ألوهيته المزعومة وزعامته الكاذبة وعولمته الظالمة أمر أكبر وزراءه ومعاونيه أن يبني له قصراً مشيداً شاهقاً ليس في الدنيا بناءاً أعلى منه، ليظهر قوته أمام الناس ويظهر كذب موسى عليه السلام معاذ الله، وهذا سلوك جميع الطغاة في مختلف الأمصار والأعصار يُرْهِبُونْ الناس بالقوة الفانية والله القوي المتين، يبين لعباده المؤمنين أن عمل الفراعنة دوماً في تباب فأنزل اليقين والثبات في قلوب المؤمنين الذين توعدهم فرعون بالعذاب، فأجابوا إجابة الواثق بربه كما حكى القرآن الكريم على ألسنتهم في قول الله تعالى : ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[١٧٠]، هذا فقط الذي يملكه رؤساء وملوك الدنيا من سلطان، فتلك حدود ضيقة لدى المستكبرين وإن حاولوا مصارعة القدر وهم مع هذا يزولون ويزول ملكهم والعاقبة للمتقين، وقبل موسى عليه السلام ومعاناته مع فرعون بدعوى العولمة والاستعلاء والاستكبار ، فقد استعصى ملك الزمان على إبراهيم عليه السلام، ذلك الملك الطاغية الذي حاج إبراهيم في ربه، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[١٧١] .

٥ ـ نقول للعتاة والطغاة إن قضيتم بأمر فهو من أمور الدنيا وهو من قضاء الله وقدره إذ لو لم يشأ الله ذلك ما فعلتموه، بل إنكم تعجزون عن رد ما يحدث لكم في الدنيا من كوارث وزلازل وبراكين وفيضانات وأمراض فتاكة، هي تلك جزء من قوة الله الذي يأتي بالشمس من المشرق، وبيده ملكوت السموات والأرض، بل إنه سبحانه وتعالى قضى بالفناء على الدنيا وما يملك الإنسان فيها، لقد قضى الله سبحانه وتعالى بأن ينتهي ملك السائل الذي سأل ربه بأن يؤتيه ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده، ملكاً لا يكون لأي أمة من الأمم مهما بلغت من التقدم والتطور، فهذا نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام طلب من ربه ذلك الملك ومع هذا فقد انتهى، كل ذلك ولم يبق إلا وجه ربنا ذو الجلال والإكرام، قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٤﴾ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّن بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴿٣٥﴾ فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٣٦﴾ وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ ﴿٣٧﴾ وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ ﴿٣٨﴾ هَٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٩﴾ وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ﴾[١٧٢]، هذا هو السلطان الكامل التام، سلطان الدنيا بخيرها وثواب الآخرة حسن الثواب، ملك بعين الله ورعايته وليس ملك سلاطين الدنيا من الفراعنة الذين ينتظرهم في الآخرة شر العذاب، وهذه الحقيقة ثابتة عند اليهود والنصارى ، لأن سليمان بن داود عليها الصلاة والسلام من أنبياء وملوك بني إسرائيل، فهل بعد ذلك ينادون بالعولمة؟ وهل من متعظ؟

نستطيع من خلال هذه الرؤية الإسلامية السابقة ومن خلال استقراء أحداث التاريخ أن نؤكد أن هذه الدنيا فانية وكل ما فيها من قوة وسلطان زائل لا محالة، فلئن انتهى ملك سليمان الملك بسلطانه الرباني الحقيقي الذي لا يأتي مثله ملك لأحد من بعده، فلا غرو أن كل الإمبراطوريات تزول، هكذا انتهى سلطان الإغريق

والرومان والفرس، وانهار الاستعمار البرتغالي والإسباني وأفلَتْ إمبراطورية الإنجليز، وانهار الإتحاد السوفييتي والطريق سائر إلى غيرها من القوى، إذن لا سبيل للناس أن يعيشوا فيما بينهم إلا بالسلام والاطمئنان والأمن والحق والعدل، ولن تستطيع قوة واحدة الاستئثار بحكم العالم فهذا مبدأ يتنافى مع مبادئ الحرية ويناقض حقوق الإنسان في السيادة السياسية والحقوق الاقتصادية والثقافية .. الخ.

إن العالم لا يمكن أن تستأثر بقيادته قوة واحدة، كما يروج لذلك أنصار ما يسمى «بالنظام العالمي الجديد»، بل ستتقاسم النفوذ فيه على الأقل ثلاث كتل أو ربما أربع، الأولى في أمريكا حول الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية في أوروبا حول ألمانيا وفرنسا، والثالثة في شرق آسيا حول الصين واليابان وقوة رابعة قد تكون الأمة الإسلامية إن أصلحت ما بينها وبين ربها. فإذا كانت بعض الدول تتحرك ضد المسلمين من منطلق المصالح والأحقاد التاريخية، فليس الأمر كذلك بالنسبة لدول شرق آسيا التي دخلها الإسلام عن طريق التجار بما عرفوه من حقيقة الإسلام ومبادئه الإنسانية، كما لا تواجهنا معها مخلفات أو أحقاد استعمارية. ثم إن بعض شعوب أوروبا وأمريكا ليسوا كلهم خاضعين في تحركهم للمصالح والأحقاد، بل منهم كما أسلفنا الحيارى الذين يبحثون عن مخرج لحيرتهم، والجاهلين المضلَّلين وغيرهم. فالأصل أن لا يكون لنا موقف واحد وجامد في التعامل مع الغرب وليكن موقف العقل والحكمة وتحكيم شرع الله وسنة الله تمضي على الفراعنة، والمتمثل في التعبئة لمواجهة لا مفر منه، فإذا كان من الواجب أن نضع في حُسْباننا هذه المواجهة، لأن إرادة الله وسنته قضت أن سيتعرض الحق دائماً للعدوان فلنمضي إلى أمر الله، قال تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾[١٧٣]. ولهذا يقول المستشرق الألماني ج. كامفمرير G.Kampffmeryer « أن في الشرق العربي الأدنى على وجه التأكيد نهضة إسلامية قوية خلقية ودينية واجتماعية، ستكون أساس الحياة القومية الجديدة، وإذا عرفنا هذا تجلت حقيقة [مهمة] هي أن تنصير المسلمين مستحيل الآن ، فهل سيعارض المبشرون في جعل الدين ــ ولو كان

الإسلام ـ أساساً للحياة القومية الصحيحة؟ وإذا كان تنصير المسلمين في الظروف الحاضرة مستحيلاً فلم يبق أمام هذه الشعوب الإسلامية إلا أحد أمرين : إما النهضة الإسلامية وإما المادية والفساد الخلقي، فأيّهما خير للشعوب الإسلامية؟»[١٧٤].

إن الظهور والاستخلاف والتمكين في الأرض يحتاج لظروف بيئية ودولية وذاتية لا يمكن لأحد أن يفرضها بغير أمر الله، إنها شروط فرضها الله سبحانه وتعالى في قوله جل وعلا: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ﴾[١٧٥]، يقول الباحث الأمريكي هارولدسمث : « إن العالم الإسلامي في وضع يسمح له أن ينمّي فلسفته الخاصة المتميزة دون أن يدفعه التقليد الأعمى إلى اتباع الأشكال الشيوعية، أو النظرية السياسية الغربية التي تتجه إلى الفردية، لقد رأينا أن الإسلام يعترف بالقيمة الذاتية للأفراد، باعتبارهم مدينين بوجودهم لله، ومسئولين أمامه عن أعمالهم. وهذا يعني أنه لا يمكن لأي فرد أن يندمج اندماجاً كاملاً في بناء إجتماعي قاهر مثل البناء الشيوعي. إن الشيوعية ـ من الوجهتين النظرية والعملية ـ تستغني عن الفرد إن لم يخدم غرض الدولة دون نقاش، وهذا لا يمكن أن يكون في مجتمع إسلامي»[١٧٦].

ونحن نستطيع أن نستلهم الطريق إلى نشر عالمية الإسلام وإحقاق العدل مهما حاول أعداء الإسلام القضاء على هذا الدين وأهله إذ لقد فوجئ أعداء الإسلام ـ الذين ظنوا أنهم تخلصوا من الإسلام بإسقاطهم للخلافة الإسلامية في اسطنبول عام ١٩٢٤م ـ وإذا بالإسلام يعود ثانية إلى مسرح الأحداث، وبإصرار لم تزده الأيام والضغوط إلا عنفواناً، لتكتسح الصحوة الإسلامية كل بقاع المعمورة التي كان للإسلام فيها موطئ قدم، حتى في الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي المنهار، إذن العولمة فكر غير مقبول في الرؤية الإسلامية لتناقضها مع المبادىء الحقوقية الإنسانية والإسلامية.

والآن نلخص للقارئ كيف أن العولمة هي ناقض من نواقض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :

١ـ بما أن العولمة تعني أحادية النظام الحاكم وتنميط الأمم والشعوب في نمط واحد فهي بذا تلغي مبدأ التعددية والتنوع المكون لحياة البشر من شعوب وقبائل وأمم وحضارات، واختلاف الألوان والألسن والأجناس، وبالتالي ضياع مبدأ التعايش بين الناس على هذا الأساس الذي لا تعترف به العولمة وهذا لا يتفق مع كثير من الصكوك الحقوقية التي اشرنا إليها في ثنايا المبحث.

٢ـ يلغي نظام الحكم الأحادي من خلال العولمة سيادة الدول الذي يقوم على الحريات الأساسية للأمم والشعوب وما لها من خصوصيات حضارية وثقافية، فتضيع الحقوق السياسية والحضارية للدول والبلدان، بإلغاء الدولة الوطنية وإحلال الدولة العولمية محلها وهذا يتناقض مع المبادئ الحقوقية المدنية والسياسية المتعلقة بتقرير المصير.

٣ ـ تفوق السوق التجارية الحرة العولمية بنظامها الرأسمالي سيؤدي إلى تبديد وضياع ثروات الدول الضعيفة، وستكون منظمة التجارة العالمية أداة لتحقيق العولمة، وإلا فإن أي دولة تمتنع عن الانضمام إلى تلك المنظمة سوف تعزل اقتصادياً وسوف يتضرر اقتصادها، والحقيقة أنه حتى مع انضمام الدول إلى هذه المنظمة فالضرر في الاقتصاد واقع لا محالة بسبب التنظيمات الإدارية والاجرائية والمالية في المنظمة، إن النظام المالي العولمي يلتهم خيرات وثروات الأمم، وهذا مخالف للحريات والحقوق الاقتصادية للإنسان وحقه في التملك، ولا يحق لأحد أن يجرد الإنسان مما يملك تحت مسميات خادعة تحمل الصفة القانونية. أليس ذلك انتهاك للحقوق الاقتصادية بالمنهج العولمي مما يناقض مبادئ حقوق الإنسان ولا يتوافق معها ولا مع المواثيق الحقوقية الاقتصادية والمالية والانتفاع بالثروات الوطنية؟

٤ـ توحيد العالم في نمط ثقافي وحضاري من خلال شبكات المعلومات في مذهب العولمة يعني إلغاء هوية الشعوب والأفراد، وهذا انتهاك للحقوق

الثقافية والحضارية التي تتنافى مع هذا الإلغاء كل الحريات الأساسية للإنسان وحقوقه الحضارية والثقافية والدينية وهذا يناقض الكثير من مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما انبثق عنه من معاهدات وإتفاقيات حقوقية.

لعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن العولمة تناقض كل مبادئ حقوق الإنسان مما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية والوثائق الوطنية للدول وما في تراثها وآدابها وأديانها، إن العولمة تناقض حقوق الإنسان لأنها طريق يدخل الإنسان إلى أنماط سلوك تخالف حريات الدول في نظام الحكم والسياسة والاقتصاد والعمران والاجتماع، والعمل على تفعيل وسائل التعايش السلمي بين الناس وحسن الجوار وتبادل المنافع وتوطيد العلاقات، وإلا فإن العولمة بمبادئها ومفاهيمها المغلوطة إنما هي استرقاق واستعمار وتمييز بكافة أشكاله، إنها الاستعمار الحديث بالفكر القديم.

وقد أصاب وأجاد الكاتب صابر حارص محمد عندما قدم صورة مبسطة عن حقيقة العولمة في مقال له نستشهد بجزء كبير منه لنختم به هذا الفصل من الموسوعة، فالعولمة تسعى لإيجاد فصلٍ تعسفيٍّ بين مصلحة المواطن الشخصية والمحدودة بوقت قصير، ومصلحة الإقتصاد الوطني للدولة، والذي ينعكس إيجاباً أو سلباً على مصلحة المواطن نفسه، فليست المشكلة في انخفاض سعر سلعة ما في وقت معين، ولكن المشكلة في حماية الاقتصاد الوطني الذي يسمح بالاستقرار الاقتصادي، والاستقلال السياسي، والحفاظ على الشخصية الثقافية، إن التنافس الاقتصادي بين دول متقدمة صناعياً وتملك رؤوس الأموال والخبرات والتقنية العالية، ودول متخلفة أو نامية صناعياً وتكنولوجياً وبشرياً تنافس ليس في مصلحة الطرف الأخير، لأنه تنافس غير عادل وغير شريف، والقصد منه هو فتح أسواق أوسع لبيع منتجات الدول المتقدمة وتصريفها وترويجها والتي لم تجد حلاً لمواجهة أزماتها الاقتصادية والمالية والحفاظ على اقتصادها ومستوى إنتاجها ورفاهية أفرادها إلا بالمزيد من صادراتها إلى الدول الفقيرة. ومما يؤكد هذا ما ينفق على الإعلان

التجاري سنوياً بما يعاد (٣٣٠) ثلاثمائة وثلاثون مليار دولار بهدف تنشيط الاستهلاك، لأن الناس على مدار التاريخ ينتجون ما يحتاجون إليه. أما اليوم فإن عليهم أن يستهلكوا ما لا يحتاجون إليه. وهذا يبين عدم صحة ما تدعيه العولمة الاقتصادية من خلال آلياتها الأربع: منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والشركات المتعددة الجنسيات من أنها تسعى إلى تحسين مستوى العيش العالمي، وتضييق فجوة التفاوت الاجتماعية، ومساعدة الدول على إصلاح اقتصادياتها وتحسينها، والدليل على ذلك بالأرقام هو الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد الفقراء في العالم، فقد زادوا بنسبة (١٠٠) مائة مليون نسمة خلال التسعينيات من القرن الماضي، وأن مليار نسمة من سكان العالم يعيشون اليوم بأقل من دولار في اليوم الواحد، وأن عدد من سيعيشون بأقل من دولار سيبلغ عام ٢٠٣٠ خمسة مليارات[١٧٧].

ومما تقدم يتضح أن العولمة الاقتصادية تدعو إلى الاقتصاد الحر، وفرض آليات السوق، بينما تطبق على أرض الواقع نظاماً ديكتاتورياً يعتمد اقتصاد السوق نمطاً وحيداً، ويوفر الظروف التي تمكّن الأقوى اقتصادياً من السيطرة على الأضعف، فيحتكر الأول السوق على حساب الثاني الذي سيُصبح في المستقبل مهمشاً ومسحوقاً.

أما العولمة الثقافية فإن أبسط تعريف محايد لها هو حرية تبادل الثقافات بمعناها الشامل (أساليب الحياة والتفكير والذوق والقيم والمأكل والمشرب والملبس والمظهر .. إلخ) بهدف الاستفادة المتبادلة، وتحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب، ومن ثم تجنب الصراعات والحروب. وبمراجعة هذا المفهوم على أرض الواقع يتضح :

ـ أن التبادل الثقافي الذي تعنيه العولمة الثقافية هو في حقيقة الأمر غزو أو هيمنة ثقافية، وفرض ثقافة الآخر المغاير لثقافتنا، حتى إن كان هناك مشترك ثقافي بين الإنسانية جمعاء؛ إذ إن هذا المشترك لا يعني بأي حال من الأحوال إلغاء الخصوصية الثقافية، كما أن النظرة الموضوعية للثقافات تعترف بأن هناك مشتركاً وهناك نوعياً.

ـ أن هناك فارقاً بين الاتصال الثقافي والغزو الثقافي، فالاتصال والتبادل الثقافيان اللذان تتحدث عنهما العولمة ينبغي أن يكونا متوازنين في الكم والنوع بين

الدول المتبادلة، أما أن يكون ما يصل إلينا من الغرب مئات أضعاف ما يصل إلى الغرب منا، فهذا شكل من أشكال الغزو، وليس التبادل، وحينما يكون كل ما يصل إلينا من الغرب مما يبهرنا ويشعرنا بتقدم الغرب وإنسانيته وتحضره، بينما يصل إلى الغرب منا كل ما يشوه صورتنا، ويحط من قدرنا، فإن هذا ليس اتصالاً ثقافياً ولكنه غزو واضح..!!

وهناك عدد من الدراسات الإعلامية التي قامت بتحليل محتوى الصحف العربية، والصحف الأمريكية، واكتشفت أن هناك خللاً واضحاً في التوازن الكمي والنوعي للمعلومات والأخبار والأفكار المتبادلة بيننا وبين الولايات المتحدة، واستدلت هذه الدراسات بما يشغل الصفحة الأولى من الصحف الأمريكية من الحروب والصراعات والمجاعات والجرائم الشاذة ومظاهر التخلف في البلدان العربية، في الوقت الذي تهتم الصحف العربية بالاكتشافات العلمية الجديدة ومظاهر الديمقراطية في الولايات المتحدة وأوروبا .

في الوقت الذي يريدنا الغرب أن ننظر إلى ثقافته، بما فيها الإباحة الجنسية، وحرية المراهقات، والحق في ممارسة الشذوذ على أنها ثقافة التنوير التي يجب أن تسود العالم، ينظر هو إلى ثقافتنا بما فيها القيم الإسلامية التي تدعو إلى الحشمة والوقار، وعدم الاختلاط، والتزام الشرع في الحياة على أنها ثقافة بالية ومرتبطة بالعصور الأولى وتعدها أسباب تخلف البلدان العربية .

وبذلك تتعارض العولمة الثقافية مع أبسط معاني الحرية والديمقراطية التي تقوم على احترام الآخر وقبوله، والتعايش معه في ظل الاختلاف عنه، وتتحول العولمة من تعدية القرن الحادي والعشرين التي كان يدعو إليها النظام الليبرالي، إلى تطور خطير ومفزع وغير مقبول قائم على القولبة والتنميط والتوحيد لقيم الشعوب كلها وثقافاتها، وخاصة قيم المرأة والأسرة التي تعاني عندهم تمزقاً وانحلالاً لا يجدون لهما حلاً، ومع ذلك يريدون فرضها على العالم العربي والإسلامي[١٧٨].